



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد
الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق

اطروحة تقدم بها

خضير عباس حسين الوائلي

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

كاظم سعد الاعرجي

الاستاذ الدكتور

مهدي سهر غيلان الجبوري

2017 م

1438 هـ



اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾

اِقْرَأْ وَرَبُّكَ الرَّحِيمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾

عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمَ ﴿٥﴾

صدق الله العلي العظيم

الآيات (1-5) من سورة العلق

اقراء المشرف

اشهد ان اعداد الاطروحة الموسومة بـ (استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق) والتي تقدم بها الطالب (خضير عباس حسين الوائلي) قد جرى تحت اشرافي في جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد, وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم الاقتصاد.

المشرف: أ.د. مهدي سهر الجبوري المشرف: أ.م.د. كاظم سعد الاعرجي

التاريخ: / / 2017

التاريخ: / / 2017

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الاستاذ المشرف اشرح الاطروحة للمناقشة)

م.د. سرمد عبد الجبار هدايب

رئيس القسم

2017/ /

اقرام الحخير اللغوي

اقر أن الاطروحة الموسومة بـ (استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق) قد اجريت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى اصبحت ذات اسلوب لغوي سليم وخالٍ من الاخطاء اللغوية ولأجله وقعت...

م. صلاح مهدي جابر

كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاحصاء

جامعة كربلاء

2017/ /

اقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن اعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على اطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (استعمال اسلوب ARDL في تقدير اثر سياسات الاقتصاد الكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق) والمقدمة من الطالب (خضير عباس حسين الوائلي) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها, ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم الاقتصاد بتقدير (جيد جدا)

أ.د. حميد عبيد عبد الزبيدي

جامعة كربلاء/كلية الادارة والاقتصاد

(رئيساً)

أ.د. قصي عبود الجابري

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.د. محمود محمد محمود داغر

البنك المركزي العراقي

(عضواً)

أ.م.د. محمد ناجي محمد الزبيدي

جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.د. عماد محمد علي عبد اللطيف العاني

جامعة بغداد /كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً)

أ.م.د. كاظم سعد الاعرجي

جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

(عضواً ومشرفاً)

أ.د. مهدي سهر غيلان الجبوري

وزارة الزراعة

(عضواً ومشرفاً)

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على
توصية لجنة المناقشة

أ.م.د. حيدر يونس الموسوي
رئيس لجنة الدراسات العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

اقرار مجلس الكلية

اقرار مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د. عواد كاظم شعلان الخالدي
عميد كلية الادارة والاقتصاد

الاهداء

إلى أشرف الخلق أجمعين النبي الاكرم محمد (ﷺ) وإلى أهل بيته الطيبين
الطاهرين.

إلى شهداء العراق شهداء الواجب المقدس وفاءً لدمائهم

إلى روح والدي رحمه الله

إلى والدتي اطل الله بعمرها

إلى زوجتي واطفالي

لكم مني هذا الجهد

الباحث

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كما يستحقه والصلاة والسلام على اشرف الخلق اجمعين النبي الامين محمد صلى الله عليه وعلى اهل بيته الطيبين الطاهرين وبعد...

في البدء أتقدم بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى أستاذي المشرفين الأستاذ الدكتور مهدي سهر الجبوري والأستاذ المساعد الدكتور كاظم سعد الاعرجي لما بذلاه من جهود كبيرة وسخية وصبر دؤوب وتوجيه علمي مميز أسهم في إتمام هذه الأطروحة . كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور عواد كاظم شعلان عميد كلية الإدارة والاقتصاد والدكتور سرمد الخير الله رئيس قسم الاقتصاد والسادة معاوني العميد الأستاذ المساعد الدكتور حيدر الموسوي والأستاذ المساعد الدكتور حسين حريجة والأستاذ المساعد الدكتور محمد ناجي .

وأقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الأطروحة وما سيقدمونه من ملاحظ وتوجيهات علمية سديدة لإغناء هذه الأطروحة.

وكما أتقدم بالامتنان والشكر الجزيل إلى جميع أساتذتي وخص بالذكر منهم الأستاذ الدكتور هاشم الشمري والأستاذ الدكتور كاظم احمد البطاط والأستاذ الدكتور عدنان الخياط والأستاذ الدكتور حميد عبيد والأستاذ الدكتور توفيق عباس والأستاذ الدكتور عبد الكريم كامل والأستاذ الدكتور مناضل عباس والأستاذ المساعد الدكتور مساعد صفاء عبد الجبار وجميع اخوتي وزملائي أساتذة قسم الاقتصاد الافاضل والتي لا تتسع هذه السطور لذكر فضلهم علي وسؤالهم عني بصورة مستمرة. ولا أنسى ان أتقدم بالامتنان والعرفان إلى الأستاذ الدكتور حسين ديكان الذي لم يبخل علي باي معلومة اغنت هذه الأطروحة واقدم شكري وتقديري الى الأستاذ الدكتور رحيم الشرع والأستاذ المساعد الدكتور عامر عمران المعموري والأستاذ المساعد الدكتور محمد الجبوري والأستاذ المساعد الدكتور عمار حمد خلف (البنك المركزي) الذين لم يبخلوا علي بالمعلومات والملاحظ القيمة.

ولا أنسى استاذنا الراحل المرحوم الأستاذ الدكتور محسن الراجحي رحمه الله الغائب عن اعيننا الحاضر في قلوبنا .

وكذلك أتقدم بالشكر والامتنان إلى إخواني وزملائي طلبة الدراسات العليا (رائد ونمارق) وكذلك إلى جميع إخواني وزملائي أساتذة وموظفي كلية الإدارة والاقتصاد وبالخصوص إخواني في شعبة التسجيل. وكما أتقدم بالشكر والاقرار بالجميل والاعتذار إلى جميع من علمني ولو حرفاً واحداً والذين لم تذكرهم هذه السطور وإلى جميع من مد لي يد العون والمساعدة والسؤال عني والدعم ولو بكلمة فجزاهم الله خير الجزاء.

المستخلص:-

مر الاقتصاد العراقي بظروف استثنائية في العقود الماضية من حروب دامت لمدة طويلة كما تـتـأـنـجـها وخيمة على واقع الاقتصاد العراقي من استنزاف للموارد الاقتصادية وكذلك على واقع السياسات الاقتصادية، تلاها حصول اقتصادي شديد استمر لأكثر من عقد من الزمن الذي أثر في تراجع جميع المؤشرات الاقتصادية، وفي ظل هذه الظروف لجأت الدولة إلى اتباع سياسة الاصلاح النقدي الجديد لتمويل الأفاق العام لسد حاجات المواطنين، وهذه السياسات أدت حدوث تضخم جامح وتدهور قيمة العملة المحلية . اما بعد عام 2003 وفي ظل الإفتاح الاقتصادي وتزايد عائدات النفط لمـلـحـظ حدوث اي تغيير في واقع الاقتصاد العراقي وما تعميق الطابع الريعي ولم يكن هناك توجهات للسلطات العامة لرسم سياسات اقتصادية تهدف لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي وازالة الاختلالات الهيكلية التي يعاينها منها وكذلك ابعاد الاقتصاد عن تأثير الصدمات الداخلية والخارجية .

تتعلق هذه الدراسة من فرضية مفادها "ان هناك علاقة توارلية طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السياسات الاقتصادية".

ومن اجل اختبار هذه الفرضية فان الدراسة قسمت إلى ثلاثة فصول، تناول الاول الاطار النظري لسياسات الاقتصاد الكلي والثاني تناول تحليل المتغيرات الاقتصادية في العراق اما الثالث تناول قياس تحليل دوال الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية وتم الحصول على نتائج النماذج القياسية باستعمال نموذج الاحاد الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، والذي يعد من الاساليب القياسية المتقدمة، والذي يعتمد على اختبار استقرار السلاسل الزمنية ويعطي هذا النموذج نتائج عن طبيعة العلاقة في الاجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ) وكذلك نتائج للأجل الطويل. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها وجود علاقة توارلية طويلة الاجل فضلا عن العلاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السياسات الاقتصادية وكذلك كانت سرعة التكيف في اغلب النماذج سريعة سبباً ومن ثم فان

الاختلافات التي يمكن أن تحدث سوف يتم تصحيح النسبة الأكبر منها في السنة ففسها واعادتها تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والتقدير
د	المستخلص
هـ - و	قائمة المحتويات
ز-ح	قائمة الجداول
ح	قائمة المخططات
ط - ي	قائمة الاشكال البيانية
1	المقدمة:-
2	اولا:- اهمية الدراسة
2	ثانيا:- مشكلة الدراسة
2	ثالثا:- فرضية الدراسة
3-2	ابعا: اهداف البحث
3	خامسا:- منهجية الدراسة
3	سادسا:- الحدود الزمانية والمكانية
4-3	سابعا:- هيكلية الدراسة
7-4	ثامنا:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة
57-8	الفصل الاول: الاطار النظري لسياسات الاقتصاد الكلي
26-9	المبحث الاول: السياسة النقدية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي
16-9	المطلب الاول: السياسة النقدية
9	اولا: مفهوم السياسة النقدية
11-10	ثانيا: اهداف السياسة النقدية
14-11	ثالثا: ادوات السياسة النقدية
15	ابعا: فاعلية السياسة النقدية
16	خامسا: مشاكل وصعوبات السياسة النقدية
26-17	المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية في بعض المتغيرات الكلية والتوازن الكلي
19-17	اولا: تأثير السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد
26-19	ثانيا: تأثير السياسة النقدية في التوازن الكلي

43 -27	المبحث الثاني السياسة المالية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي
33-27	المطلب الاول: السياسة المالية
28-27	اولا: مفهوم السياسة المالية
29-28	ثانيا: اهداف السياسة المالية
31 -29	ثالثا: ادوات السياسة المالية
32 -31	ابعا: فاعلية السياسة المالية
33 -32	خامسا: مشاكل السياسة المالية
43 -34	المطلب الثاني: تأثير السياسة المالية في بعض المتغيرات الكلية والتوازن الكلي
36-34	اولا: تأثير السياسة المالية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي
43-37	ثانيا: تأثير السياسة المالية في التوازن الكلي
57-44	المبحث الثالث السياسة التجارية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي
54-44	المطلب الاول: السياسة التجارية
45-44	اولا: مفهوم السياسة التجارية
51-45	ثانيا: انواع السياسات التجارية
54 -51	ثالثا: ادوات السياسة التجارية
57-55	المطلب الثاني: تأثير السياسة التجارية في توازن الاقتصاد الكلي
104 -58	الفصل الثاني تحليل المتغيرات الاقتصادية في العراق
86-59	المبحث الاول: تحليل متغيرات سياسات الاقتصاد الكلي
67-59	المطلب الاول: تحليل متغيرات السياسة النقدية
77-68	المطلب الثاني: تحليل متغيرات السياسة المالية
86-78	المطلب الثالث: تحليل متغيرات السياسة التجارية
104-87	المبحث الثاني: تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي
144-105	الفصل الثالث: قياس وتحليل دوال الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية في العراق
110 -106	المبحث الاول: توصيف نموذج الحد الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (Autoregressive distributed lag model)
154-111	المبحث الثاني: تحليل الدوال الاقتصادية والسياسات الاقتصادية باستعمال نموذج (ARDL)
159-155	الاستنتاجات والتوصيات
169-160	المصادر
174-170	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	تطور عرض النقد بالمعنى الواسع بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015	1.
63	تطور اسعار الصرف في العراق للمدة من 1990-2015	2.
66	تطور اسعار الفائدة في العراق للمدة من 1990-2015	3.
69	تطور الايرادات العامة بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015	4.
73	تطور النفقات العامة بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015	5.
76	تطور الدين العام الداخلي بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015	6.
79	تطور قيمة الصادرات بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015	7.
82	تطور قيمة الاستيرادات بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015	8.
85	تطور الضرائب الجمركية بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015	9.
88	تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة للمدة من 1990-2015	10.
91	تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة من 1990-2015	11.
94	تطور الافاق الاستهلاكي للمدة من 1990-2015	12.
97	تطور الافاق الاستثماري للمدة من 1990-2015	13.
100	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة من 1990-2015	14.
103	تطور اسعار النفط للمدة من 1990-2015	15.
111	اختبار ديكي فولر الموسع لحد الوحدة	16.
112	نتائج نموذج (ARDL) لدالة الناتج المحلي الاجمالي	17.
113	اختبار الحدود (Bounds Test) للأموذج المقدم لدالة GDP	18.
113	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الناتج المحلي الاجمالي	19.
113	اختبار وجود الارتباط الذاتي لدالة الناتج المحلي الاجمالي	20.
114	اختبار (Wald Test) لدالة الناتج المحلي الاجمالي	21.
116	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة GDP	22.
117	نتائج نموذج (ARDL) لدالة الاستهلاك	23.
118	اختبار الحدود (Bounds Test) للأموذج المقدم لدالة الاستهلاك	24.
118	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الاستهلاك	25.
118	اختبار الارتباط الذاتي لدالة الاستهلاك	26.
119	اختبار (Wald Test) لدالة الاستهلاك	27.
120	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك	28.

121	نتائج نموذج (ARDL) لدالة الاستثما	.29
119	اختبار الحدود للأ نموذج المقدم لدالة الاستثما	.30
122	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الاستثما	.31
122	اختبار الارتباط الذاتي لدالة الاستثما	.32
123	اختبار (Wald Test) لدالة الاستثما	.33
124	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الاستثما	.34
126	نتائج نموذج (ARDL) لدالة عرض النقد	.35
126	اختبار الحدود للأ نموذج المقدم لدالة عرض النقد	.36
127	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة عرض النقد	.37
127	اختبار الارتباط الذاتي لدالة عرض النقد	.38
128	اختبار (Wald Test) لدالة عرض النقد	.39
129	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة عرض النقد	.40
130	نتائج نموذج (ARDL) لدالة الإفاق الحكومي	.41
130	اختبار الحدود للأ نموذج المقدم لدالة الإفاق الحكومي	.42
131	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الإفاق الحكومي	.43
131	اختبار الارتباط الذاتي لدالة الإفاق الحكومي	.44
132	اختبار (Wald Test) لدالة الإفاق الحكومي	.45
133	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإفاق الحكومي	.46
134	نتائج نموذج (ARDL) لدالة الإيرادات العامة	.47
134	اختبار الحدود للأ نموذج المقدم لدالة الإيرادات العامة	.48
135	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الإيرادات العامة	.49
135	اختبار الارتباط الذاتي لدالة الإيرادات العامة	.50
136	اختبار (Wald Test) لدالة الإيرادات العامة	.51
137	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الإيرادات العامة	.52
139	نتائج نموذج (ARDL) لدالة الصادرات	.53
139	اختبار الحدود للأ نموذج المقدم لدالة الصادرات	.54
140	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الصادرات	.55
140	اختبار الارتباط الذاتي لدالة الصادرات	.56
141	اختبار (Wald Test) لدالة الصادرات	.57
142	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الصادرات	.58
143	نتائج نموذج (ARDL) لدالة الاستيرادات	.59
143	اختبار الحدود للأ نموذج المقدم لدالة الاستيرادات	.60
144	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الاستيرادات	.61
144	اختبار الارتباط الذاتي لدالة الاستيرادات	.62
145	اختبار (Wald Test) لدالة الاستيرادات	.63
146	نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لدالة الاستيرادات	.64
148	نتائج نموذج (ARDL) لدالة التضخم	.65
148	اختبار الحدود للأ نموذج المقدم لدالة التضخم	.66
149	اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة التضخم	.67
149	اختبار الارتباط الذاتي لدالة التضخم	.68
150	اختبار (Wald Test) لدالة التضخم	.69

151	70. نتائج نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة التضخم
-----	---

قائمة المخططات

الصفحة	عنوان المخطط	رقم المخطط
13	الية عمل السياسة النقدية في تحقيق الاهداف	1
19	تأثير السياسة النقدية في صافي الصادرات	2
40	معالجة التضخم الركودي بين سياسات جاب الطلب وجاب العرض	3
153	العلاقة بين المتغيرات في الاجل القصير	4
154	العلاقة بين المتغيرات في الاجل الطويل	5

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	فاعلية السياسة النقدية	1.
20	منحنى الطلب الكلي	2.
21	توازن الاقتصاد الكلي	3.
23	تأثير السياسة النقدية في التوازن الكلي	4.
24	السياسة النقدية ومعالجة الفجوات التضخمية والركودية في الاجل الطويل	5.
25	التأثيرات غير المتوقعة للسياسة النقدية في الاجل الطويل	6.
37	السياسة المالية ومعالجة الفجوة الانكماشية	7.
38	السياسة المالية واثر المزاخمة	8.
39	السياسة المالية وتضخم دفع الكلفة	9.
41	السياسة المالية ومعالجة مشكلة الفجوة التضخمية	10.
43	تأثير التغيرات غير المتوقعة للسياسة المالية في التوازن طويل الاجل	11.
55	تأثير ضرائب الاستيراد الجمركية في التوازن الكلي	12.
56	تأثير دعم الصادرات في التوازن الكلي	13.
59	تطور عرض النقد الواسع للمدة من 1990-2002	14.
61	تطور عرض النقد الواسع للمدة من 2003-2015	15.
62	تطور اسعار الصرف للمدة من 1990 - 2002	16.
64	تطور اسعار الصرف للمدة من 2003 - 2015	17.
65	تطور سعر الفائدة للمدة من 1990-2002	18.
67	تطور سعر الفائدة للمدة من 2003-2015	19.
68	تطور الايرادات العامة للمدة من 1990-2002	20.
71	تطور الايرادات العامة للمدة من 2003-2015	21.
72	تطور النفقات العامة للمدة من 1990-2002	22.

74	تطور النفقات العامة للمدة من 2003-2015	.23
75	تطور الدين العام الداخلي للمدة من 1990-2002	.24
77	تطور الدين العام الداخلي للمدة من 2003-2015	.25
78	تطور الصادرات للمدة من 1990-2002	.26
80	تطور الصادرات للمدة من 2003-2015	.27
81	تطور الاستيرادات للمدة من 1990-2002	.28
83	تطور الاستيرادات للمدة من 2003-2015	.29
84	تطور الضرائب الجمركية للمدة من 1990-2002	.30
86	تطور الضرائب الجمركية للمدة من 2003-2015	.31
87	تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 1990-2002	.32
89	تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2003-2015	.33
90	تطور الدخل القومي للمدة من 1990-2002	.34
92	تطور الدخل القومي للمدة من 2003-2015	.35
93	تطور الانفاق الاستهلاكي للمدة من 1990-2002	.36
95	تطور الانفاق الاستهلاكي للمدة من 2003-2015	.37
96	تطور الانفاق الاستثماري للمدة من 1990-2002	.38
98	تطور الانفاق الاستثماري للمدة من 2003-2015	.39
99	تطور الرقم القياسي للأسعار للمدة من 1990-2002	.40
101	تطور الرقم القياسي للأسعار للمدة من 2003-2015	.41
102	تطور اسعار النفط للمدة من 1990-2002	.42
104	تطور اسعار النفط للمدة من 2003-2015	.43
115	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الناتج المحلي الاجمالي	.44
120	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الاستهلاك	.45
124	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الاستثمار	.46
128	استقرارية الانموذج المقدر لدالة عرض النقد	.47
132	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الانفاق الحكومي	.48
136	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الايرادات العامة	.49
141	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الصادرات	.50
146	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الاستيرادات	.51
150	استقرارية الانموذج المقدر لدالة الناتج المحلي الاجمالي	.52

المقدمة

تسعى الحكومات جميعاً للمحافظة على اقتصاداتها عند حالة الاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشاكل التي تحدث, وتعد السياسات الاقتصادية الكلية من ادوات السياسة الاقتصادية التي عن طريقها تستطيع الحكومة التدخل للتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي وتعديل مساره ومعالجة المشاكل الاقتصادية واعادته الى حالة الاستقرار الاقتصادي, فضلا عن تحقيق الاهداف الاقتصادية الاخرى كالنمو الاقتصادي, استقرار اسعار الصرف, وزيادة معدل التشغيل وتحقيق التنمية الاقتصادية فضلا عن تحقيق العدالة في توزيع الدخل بين افراد المجتمع ككل عن طريق التوزيع الاولي للدخل وكذلك سياسة اعادة التوزيع , إذ تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيق التوازن الداخلي فيما بين الطلب الكلي والعرض الكلي وكذلك تحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات او تصحيح الاختلالات التي يمكن ان تحدث باستعمال ادوات السياسة النقدية او المالية او التجارية او كل هذه السياسات مجتمعة عن طريق حزمة من الاجراءات تسهم في تحقيق الاهداف المرسومة. لا يقتصر دور هذه السياسات في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وانما يمكن ان تسعى لتحقيق الاهداف السياسية واهداف الامن القومي.

وبسبب الظروف التي مر بها اقتصاد العراق من حروب و حصار اقتصادي قاس عانى منه الشعب لاكثر من ثلاث عقود من الزمن وما تلاها من حالات عدم الاستقرار الامني, فضلا عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي الامر الذي انعكس على السياسات الاقتصادية التي يمكن ان تتبعها الحكومة والتي كانت اغلب اجراءات هذه السياسات تفتقر الى الاسس العلمية السليمة وتفتقر الى عملية التخطيط المسبق في تنفيذ هذه السياسات فضلا عن قنوات الفساد الاداري والمالي الامر الذي حال دون تحقيق الاهداف المرجوة.

كذلك لم يستطع متخذوا القرار في المدة الماضية من إبعاد الاقتصاد العراقي عن التأثيرات الخارجية المستمرة المتمثلة بتقلبات أسعار النفط عن طريق تقليل الاعتماد على النفط وتنعكس هذه التغيرات بصورة مباشرة في تنفيذ السياسات الاقتصادية اذ ان تغير أسعار النفط لها تأثيرات مباشرة في ادوات هذه السياسات من عرض النقد وسعر الصرف والايرادات العامة والنفقات العامة فضلا عن ادوات السياسة التجارية, ولا يقتصر هذا التأثير في هذه المتغيرات وانما يمكن ان ينعكس على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية الاخرى كالناتج المحلي الاجمالي والاستثمار والاستهلاك وغيرها من المتغيرات. وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية وما يتولد عن ذلك من اختلالات مستمرة في النشاط الاقتصادي والتي يمكن ان تنعكس ايضا في الوضع السياسي.

اولا:- اهمية الدراسة

للسياسات الاقتصادية الكلية دور مهم في تحقيق الاهداف الاقتصادية كالنمو الاقتصادي واستقرار الاسعار ورفع معدل التشغيل واستقرار اسعار الصرف ومعالجة المشاكل التي يمكن ان يتعرض لها النشاط الاقتصادي ومن ثم فان رسم السياسات الاقتصادية من متخذ القرار معرفة التأثيرات الديناميكية لكل أداة من ادوات هذه السياسات فضلا عن التأثيرات التي يمكن ان تحدثها في الاجل الطويل في النشاط الاقتصادي ومن ثم يتيح لمتخذ القرار استعمال الادوات المناسبة لتحقيق الاهداف ومعالجة المشاكل وضمان عدم انحراف السياسات عن الاهداف المرجوة.

ثانيا:- مشكلة الدراسة

تتمحور مشكلة الدراسة بغياب الانموذج الامثل للسياسات الاقتصادية الكلية للبلد بسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي والتي كان لها تأثير في وضع السياسات الاقتصادية وتطبيقها فضلا عن تبديد الاثار المرجوة من السياسات المتبعة بسبب وجود عوامل كثير تحول دون تحقيق ذلك منها عوامل داخلية كثيرة تتمثل بغياب الترابطات فيما بين قطاعات الاقتصاد الكلي وكذلك ضعف الترابط والتكامل والتنسيق بين هذه السياسات, فضلا عن الفساد الاداري المستشري بجميع مفاصل الاقتصاد, وهناك عوامل خارجية سواء أكانت اقتصادية المتمثلة بالاعتماد على النفط وتعميق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي وتأثيرها المستمر في رسم وتنفيذ السياسات الكلية بسبب التقلبات المستمرة في اسعار النفط فضلا عن العوامل السياسية والامنية.

ثالثا:- فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السياسات الاقتصادية .

رابعا:- اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحليل اثار السياسات الاقتصادية الكلية في بعض المتغيرات الاقتصادية سوء كانت هذه التأثيرات قصيرة الاجل ام طويلة الاجل فضلا عن الاثار الديناميكية التي تولها هذه السياسات باستعمال اسلوب ARDL كونه يعطي نتائج عن التأثيرات التي يمكن ان تحدث

في الاجلين القصير والطويل فضلا عن بيان وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل, كذلك بيان افضل الادوات التي يمكن ان يستخدمها متخذ القرار من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة فضلا عن بيان التأثيرات الثانوية لتنفيذ هذه السياسات والية تلافي ذلك.

خامسا:- منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على استعمال المنهجين الاستقرائي والاستنباطي عن طريق عرض مضامين السياسات الاقتصادية وتحليل ادواتها فضلا عن تأثير السياسات الاقتصادية في الاقتصاد الكلي وكذلك تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية ومتغيرات السياسات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي فضلا عن استعمال الاساليب القياسية المتمثلة بأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

سادسا:- الحدود الزمانية والمكانية

تضمنت هذه الدراسة المدة من 1990- 2015 مقسمة على مدتين زمنييتين هي:-

- 1- المدة من 1990- 2002 شهدت هذه المدة حرب الخليج الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية والتي تعد الحقبة الاكثر قسوة بالنسبة للعراق.
- 2- المدة من 2003- 2015 تميزت هذه المدة بانتهاء مدة العقوبات الاقتصادية وتوجه العراق نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بالافادة من الايرادات النفطية.

اما الحدود المكانية فقد اقتصت بالعراق كحالة دراسية

سابعا:- هيكلية الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول ، اذ تناول الأول الإطار النظري لسياسات الاقتصاد الكلي وتضمن ثلاثة مباحث، الأول السياسة النقدية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي، والثاني السياسة المالية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي، والثالث السياسة التجارية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي

وعرض الفصل الثاني تحليل المتغيرات الاقتصادية في العراق وتضمن مبحثين ، الأول ضم تحليل متغيرات السياسات الاقتصادية المتمثلة بعرض النقد الواسع وسعر الفائدة وسعر الصرف كمتغيرات للسياسة النقدية وكذلك النفقات العامة والايرادات العامة والدين العام

كمتغيرات للسياسة المالية والاستيرادات والصادرات والضرائب الجمركية للسياسة التجارية، تناول المبحث الثاني تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بالنتائج المحلي الاجمالي والدخل القومي والاستهلاك والاستثمار والتضخم واسعار النفط.

الفصل الثالث تضمن قياس وتحليل دوال الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية في العراق وقسم الى مبحثين ، الأول توصيف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، والآخر يتضمن تحليل دوال الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع . وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثامنا:- الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

أ- المراجع العربية

1- دراسة (عمار حمد خلف 2011)⁽¹⁾

تناولت الدراسة قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي النمو الاقتصادي بالعراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) وتضمنت الدراسة مجموعة من المتغيرات تمثلت بنسبة عرض النقد الواسع الى الناتج و اجمالي الودائع الى الناتج واشباه النقود الى الناتج وغيرها من المتغيرات للمدة 1970- 2007.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان الجهاز المصرفي في العراق غير متطور لانخفاض نسبة المؤشرات المستخدمة الى الناتج كذلك لم يكن للجهاز المصرفي دور مؤثر في تشجيع النمو الاقتصادي, بالمقابل تبين ان الاستثمار له تأثير معنوي وموجب في النمو وكذلك كان للتضخم تأثير سالب لأنه يؤثر في تكوين رأس المال ومن ثم النمو, اي ان العوامل خارج الجهاز المصرفي كانت هي المؤثرة في النمو الاقتصادي في العراق, كذلك كانت سرعة التكيف بطيئة نسبيا اذ بلغت (24%).

2- دراسة (ازهار حسن علي 2014)⁽²⁾

¹ عمار حمد خلف, قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 17, العدد 64, 2011.

² ازهار حسن علي , قياس وتحليل العلاقة بين التطور المصرفي والفقر في العراق للمدة (1980- 201), اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد, 2014.

حاولت الدراسة قياس العلاقة بين التطور المصرفي والفقير في العراق للمدة 1980-2010 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وتضمنت الدراسة مجموعة من المتغيرات كالفقر, والتطور المالي, والنمو الاقتصادي, والتضخم. وقد توصلت الدراسة الى ان التطور المالي والنمو الاقتصادي لم يكن لهما تأثير معنوي في الحد من الفقر في الاجلين القصير والطويل على الرغم من علاقتهما العكسية, واقتصر التأثير للتضخم اذ كان تأثيره معنوياً في الاجلين القصير والطويل ويرتبط بعلاقة طردية مع الفقر, وتوصلت ايضا الى وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع, بلغت سرعة التكيف للنموذج المقدر (47%).

3- دراسة (فارس كريم وحسن خلف 2016)⁽¹⁾

تضمنت الدراسة اختبار العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنتاج المحلي الاجمالي في العراق باستعمال بيانات للمدة 1990-2014 وفق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود تأثير معنوي موجب للإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي في الامد القصير في حين كان التأثير في الاجل الطويل سالباً اي ان النمو الاقتصادي ينخفض عند زيادة الإنفاق الحكومي بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي, وتعطل معظم النشاطات الاقتصادية الانتاجية والاعتماد على الاستيرادات في سد حاجة الطلب المحلي بالاعتماد على اسعار النفط اما بقية المتغيرات فلم يكن لها تأثير معنوي في الناتج المحلي الاجمالي في الاجل الطويل, كذلك توصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين مكونات الطلب الكلي والناتج المحلي الاجمالي وكانت معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف عالية بلغت (94%).

4- دراسة (سعد العبدلي و هبة سعد 2016)⁽²⁾

تضمنت الدراسة قياس العلاقة بين التجارة الخارجية والناتج المحلي الاجمالي باستعمال متغيرات الصادرات والاستيرادات وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي للمدة (1980 - 2013) وفق منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها وجود علاقة قصيرة وطويلة الاجل بين الميزان التجاري وسعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي بما يتفق مع النظرية الاقتصادية,

¹ فارس كريم بريهي وحسن خلف راضي, قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق, مجلة دنانير, الجامعة العراقية, العدد 9, 2016.

² سعد عبد نجم العبدلي و هبة سعد رشيد, تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي 1980-2013, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 22, العدد 89, 2016.

اذ كانت العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري علاقة معنوية وطردية وكذلك كانت علاقة الناتج المحلي الاجمالي والميزان التجاري طردية ايضا, كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف (47%) فضلا عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ب- المراجع الاجنبية

1- دراسة (Nikolaos Dritsakis 2011) ⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة دالة الطلب على النقود في المجر باستعمال بيانات ربع سنوية للمدة 1995-2010 وتم تطبيق منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان ابرزها وجود علاقة طويلة الاجل بين الطلب على النقود والعوامل المؤثرة فيها المتمثلة بالدخل والتضخم وسعر الصرف الاسمي, كذلك وجود علاقة طويلة الاجل بين عرض النقد M_1 وكل من الدخل والتضخم وسعر الصرف وكذلك وجود علاقة طردية بين الدخل والطلب على النقود وعلاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف والطلب على النقود اي عند انخفاض قيمة العملة ينخفض الطلب على النقود.

2- دراسة (Rifki Ismal 2011) ⁽²⁾

تضمنت الدراسة تحليل التنمية الاقتصادية والسياسة المالية في اندونيسيا باستعمال نموذج (ARDL) للتحقق من سريان قانون فاجنر وتطبيق نموذج كينز للنمو الاقتصادي. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان قانون فاجنر ونموذج كينز يسريان في اندونيسيا اذ ان النمو الاقتصادي يتأثر بمتغيرات السياسة المالية كالإنفاق الحكومي التشغيلي والدخل غير الضريبي, كذلك يتحدد الانفاق الحكومي بالصادرات النفطية والقدرة على دفع الديون والتي تعد حالة منطقية لان زيادة نشاط قطاع الاعمال يعني زيادة الايراد الحكومي من الضرائب ومن ثم زيادة الانفاق الحكومي, كذلك استعمال صانعي السياسة الانفاق الحكومي التشغيلي كمتغيراً مهماً للسياسة المالية. ايضا تعد اجمالي الواردات وصادرات النفط متغير مهم في التأثير في الانفاق الحكومي.

¹ Nikolaos Dritsakis, Demand for money in Hungary: An ARDL Approach, Review of Economics & Finance, vol 1, 2011.

² Rifki Ismal, Assessing Economic Growth and Fiscal Policy in Indonesia, Journal of ECONOMICS AND BUSINESS, Vol. XIV, No 1, 2011.

3- دراسة (Abdulbaset and others) (2013)⁽¹⁾

تناولت هذه الدراسة محددات الاستثمار في تونس باستعمال بيانات سنوية للمدة 1961- 2011 وفق منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). وقد تضمنت الدراسة استعمال متغيرات الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد والانفتاح التجاري وبيان اثرها في الاستثمار وتوصلت الدراسة الى الدور الكبير لعرض النقد للتأثير في الاستثمار في الاجل الطويل في حين ان تأثير الناتج المحلي الاجمالي كان متدني في الاجل الطويل ويكون قصير الاجل, في حين كان الانفتاح التجاري ايضا غير معنوي احصائيا. اي ان صدمات عرض النقد لها تأثير مباشر في الاستثمار وهذا يشير الى امكانية استعمال القاعدة النقدية في زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

4- دراسة (Rana and Bushra) (2015)⁽²⁾

تناولت هذه الدراسة قياس اثر السياسة المالية في عدم العدالة في توزيع الدخل في باكستان باستخدام بيانات سنوية للمدة 1980- 2012 وفق منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

توصلت الدراسة الى استنتاجات عديدة اهمها بان النفقات التنموية والتنمية المالية لها تأثير عكسي في عدم العدالة في توزيع الدخل (معامل جيني) في حين كان تأثير العجز المالي ايجابي في عدم العدالة , اما النفقات الجارية والضرائب غير المباشرة لم يكن لها تأثير معنوي في عدالة توزيع الدخل كذلك توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وكانت معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف سالبة وبطينة نسبية اذ بلغت (0.25).

تناولت هذه الدراسة قياس وتحليل اثر سياسات الاقتصاد الكلي في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق باستخدام اسلوب ARDL وباستعمال بيانات سنوية للمدة 1990-2015 وتم تقدير وتحليل تسع دوال وهذه الدوال هي (دالة الناتج المحلي الاجمالي , دالة الاستهلاك , دالة الاستثمار, عرض النقد , الايرادات العامة, الانفاق العام, الصادرات , الاستيرادات و دالة التضخم , وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السياسات الاقتصادية.

¹ Abdulbaset M. Hamuda and others, ARDL investment model of Tunisia, Theoretical and Applied Economics Vol XX ,No 2, 2013.

² Rana Ejaz Ali Khan and Bushra Jabeen Hashmi, Fiscal Policy and Income Inequality in Pakistan: An ARDL Approach, European Journal of Economic Studies , vol 13, Is 3, 2015.

الفصل الأول

الاطار النظري لسياسات الاقتصاد الكلي الاطار النظري لسياسات الاقتصاد الكلي

المبحث الأول: السياسة النقدية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي

المبحث الثاني: السياسة المالية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي

المبحث الثالث: السياسة التجارية وتأثيرها في الاقتصاد

الكلي

المبحث الأول

السياسة النقدية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي

المطلب الأول : السياسة النقدية (Monetary Policy)

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

السياسة النقدية في أبسط تعريفاتها تمثل الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي لإدارة عرض النقد واسعار الفائدة لتحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية⁽¹⁾ , او هي السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية المحلية المتاحة في التداول داخل الاقتصاد الوطني⁽²⁾. وعرفت أيضا بانها الإجراءات المخططة من لدن السلطة النقدية (البنك المركزي) لإدارة عرض النقد وسعر الفائدة من اجل تحقيق التشغيل الكامل للموارد بدون ضغوط تضخمية⁽³⁾. وعرف (Einzig) السياسة النقدية بانها جميع القرارات والاجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية او غير نقدية وكذلك تمثل جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف للتأثير في النظام النقدي⁽⁴⁾. ويرى بعض الاقتصاديين ان للسياسة النقدية مفهومين ضيق وواسع فمفهومها بالمعنى الضيق كما عرفه (kent) "بانها مجموعة الوسائل التي تتبعها الادارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف التشغيل الكامل " اي وفق هذا المعنى تتضمن التوسع والانكماش في عرض النقد من اجل تحقيق اهداف اقتصادية معينة⁽⁵⁾. اما المعنى الواسع للسياسة النقدية فقد عرفت بانها جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تؤثر في حجم النقد المتيسر في الاقتصاد وكذلك التأثير في استعمال النقد والائتمان⁽⁶⁾ , وعرفت أيضا بانها مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقد وسعر الفائدة وحجم الائتمان من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية منها النمو الاقتصادي والحد من التضخم عن طريق استعمال ادواته لتحقيق ذلك⁽⁷⁾.

¹ R. Glenn hubbard & Anthony Patrick, Macroeconomics, first Edition , Pearson , New Jersey, 2006, p440.

² محمد طاقة وآخرون , اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي), الطبعة الثانية , دار اثراء للنشر ومكتبة الجامعة, الاردن, 2009, ص356.

³ وحيد مهدي عامر, اقتصاديات النقود والبنوك, الطبعة الأولى, الدار الجامعية , الإسكندرية, مصر, 2010, ص177.

⁴ زكريا الدوري ويسرى السامرائي, البنوك المركزية والسياسة النقدية, دار اليازوري, عمان, 2006, ص185.

⁵ عوض فاضل اسماعيل الدليمي, النقود والبنوك, مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر, العراق, 1990, ص583.

⁶ اكرم حداد و مشهور هذلول, النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري, الطبعة الثانية, دار وائل للنشر, عمان, 2008, ص183.

⁷ محمد راتول وصلاح الدين كروش, تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحر لكالدورفي الجزائر خلال المدة (2000-2010), مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد 66 , 2014, ص88.

ويمكن ان نعرف السياسة النقدية بانها جميع الاجراءات التي يتخذها البنك المركزي باستعمال ادوات السياسة النقدية للسيطرة على حجم النقد واسعار الفائدة والائتمان من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية .

ثانيا: اهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من الأهداف هي:-

- 1- تحقيق معدل عال من التشغيل (التشغيل الكامل) وتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية لان وجود البطالة في المجتمع يعني وجود اهدار في الطاقات البشرية والمالية .
- 2- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار اذ يعد من اهم اهداف السياسة النقدية كون التضخم يخلق حالة من عدم الاستقرار و عدم الثقة والخوف من المستقبل وهذا سيؤثر في الادخار والاستثمار وكذلك يؤدي الى اعادة توزيع عكسية للثروة في المجتمع⁽¹⁾.
- 3- تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ويرتبط هذا الهدف بهدف تحقيق التشغيل الكامل للموارد لان النمو الاقتصادي قادرٌ على امتصاص الفائض في عنصر العمل وزيادة التشغيل ويتم ذلك عن طريق التأثير في الائتمان الذي بدوره يؤثر في حجم الاستثمار اذ كلما زاد الاستثمار يؤدي الى نمو الناتج القومي⁽²⁾.
- 4- تحقيق الاستقرار في اسعار الفائدة اذ ان التقلبات في اسعار الفائدة تخلق حالة من عدم اليقين والتي تؤثر في التخطيط الاستثماري للمستقبل, وكذلك تؤثر في رغبة المستهلكين في شراء السلع المعمرة والمنازل والتي تمول عن طريق الاقتراض, وحالة عدم الاستقرار في اسعار الفائدة تؤثر في الاسواق المالية اذ ان ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى خسائر كبيرة في قيمة السندات طويلة الاجل والرهن العقاري ولذا فان استقرار اسعار الفائدة ضروري لخلق بيئة استثمارية مستقرة⁽³⁾.
- 5- تحقيق الاستقرار في الاسواق المالية لان حالة عدم الاستقرار في الاسواق المالية تؤثر في قدرتها للموائمة بين المدخرين والمقترضين اي حدوث ضعف في استغلال الموارد بسبب صعوبة الحصول على التمويل اللازم لتمويل الاستثمارات الانتاجية, ومن ثم فان استقرار مؤسسات الاسواق المالية وتجنب الازمات يجعل عملية تحويل الاموال بكفاءة⁽⁴⁾.

¹ محمد احمد بن فهد, اقتصاديات النقود والبنوك, الطبعة الاولى, مطبعة الفجيرة الوطنية , دبي, 2003, ص258.

² عبد المطلب عبد الحميد , اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات), الدار الجامعية, الاسكندرية, 2009, ص276.

³ Ferderic S. Mishkin, The Economics Of Money ,Banking, and Financial Market , Tenth Edition, Pearson, London , 2013 , p437.

⁴ R. Glenn Hubbard, Money, The Financial System, and The Economy, Sixth Edition, Pearson, Boston,2008,p480.

- 6- تحقيق سعر صرف ملائم أي قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى لان تقلبات أسعار الصرف تؤثر في الصادرات المحلية والقدرة التنافسية للبلد وكذلك الاستيرادات وهذا سينعكس على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات للبلد⁽¹⁾.
- 7- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ويتم ذلك عن طريق تشجيع الصادرات وتقليل الاستيرادات او عن طريق جذب رؤوس الاموال من الخارج عن طريق التحكم في عرض النقد وسعر الفائدة او سياسة اسعار الصرف⁽²⁾.
- وهناك بعض الاهداف للسياسة النقدية تختص بالدول النامية هي:
- 8- المساهمة في تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توفير كل التسهيلات الائتمانية اللازمة وزيادة الادخار والاستثمار الوطني⁽³⁾.
- 9- المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والاسواق المالية بما يخدم الاقتصاد الوطني من اجل تعبئة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات الانتاجية⁽⁴⁾.

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

تنقسم أدوات السياسة النقدية الى قسمين هما:

1- الأدوات الكمية (التقليدية)

2- الأدوات النوعية (المباشرة)

1- الأدوات الكمية هي ثلاث أدوات يستخدمها البنك المركزي تتمثل:

أ. عمليات السوق المفتوحة اذ تعد من اهم ادوات السياسة النقدية في التحكم بحجم الاحتياطيات في الجهاز المصرفي اذ يستخدم البنك المركزي هذه الاداة لبيع او شراء الأوراق المالية الحكومية (السندات) الاوراق المالية لبعض الشركات ذات الكفاءة العالية من الافراد والبنوك التجارية من اجل التأثير في حجم الاحتياطيات المتوفرة لدى الجهاز المصرفي ثم في عرض النقد وسعر الفائدة وحسب حالة النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الاهداف المنشودة⁽⁵⁾, فاذا كان الاقتصاد يعاني من ضغوط تضخمية فان البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية للأفراد والبنوك من اجل تقليل كمية النقود المتداولة ويؤدي الى تخفيض القوة الشرائية في الاقتصاد ومن ثم انخفاض كل من الاستهلاك والاستثمار وبالنتيجة الطلب الكلي , اما في حالة وجود فجوة

¹ وليد مصطفى شاويش, السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي, الطبعة الاولى, المعهد العالمي للفكر الاسلامي, الولايات المتحدة, 2011, ص 192.

² السيد متولي عبد القادر, اقتصاديات النقود والبنوك, الطبعة الاولى, دار الفكر ناشرون, عمان, 2010, ص 196.

³ محمد احمد الدوري, الجوانب الأساسية في موضوع النقود, الطبعة الاولى, دار شموع الثقافة, بنغازي, 2007, ص 99.

⁴ زكريا الدوري, ويسرى السامرائي, مصدر سابق, ص 191.

⁵ وليد العايب و لحو بوخاري, اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية, الطبعة الاولى, مكتبة حسين العصرية, بيروت, 2013, ص 91.

انكماشية فان البنك المركزي سيقوم بشراء الأوراق المالية ما يؤدي الى زيادة كمية النقود المتداولة وسيؤدي الى زيادة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري وسيزداد الطلب الكلي⁽¹⁾, واستخدمت بعض الدول ومنها العراق مزاد العملة الأجنبية وفيها يبيع البنك المركزي العملة الأجنبية من اجل تحقيق اهداف السياسة النقدية⁽²⁾.

ب- سعر إعادة الخصم يمثل الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية لقاء إعادة خصم الاوراق التجارية او يمثل سعر الفائدة للقروض المقدمة من البنك المركزي الى البنوك التجارية, يختلف استعمال هذه الأداة حسب حالة النشاط الاقتصادي والذي يحدد اتباع سياسة توسعية او انكماشية ففي حالة الانكماش الاقتصادي يستطيع البنك المركزي تخفيض سعر الخصم فتنخفض تكاليف الاقتراض وتلجا البنوك الى خصم اوراقها التجارية فتزيد السيولة (الاحتياطيات) المتوفرة لديها وتنخفض اسعار الفائدة وهذا يشجع على زيادة الاستثمار والانفاق الكلي ومن ثم تحقيق الانتعاش الاقتصادي⁽³⁾. اما في حالة اتباع سياسة انكماشية لمعالجة التضخم فان البنك المركزي يقوم برفع سعر الخصم وهذا سيزيد من تكاليف الحصول على الائتمان ما يؤدي الى تقليل رغبة البنوك في الاقتراض لذا ترفع البنوك اسعار الفائدة على القروض وهذا سيخفض حجم الانفاق الكلي بصورة عامة والانفاق الاستثماري بصورة خاصة وهذا سيخفض من حجم الطلب الكلي وكذلك انخفاض مستوى الاسعار⁽⁴⁾.

ج- نسبة الاحتياطي القانوني تمثل النسبة القانونية التي تحتفظ بها البنوك التجارية من قيمة الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي, فيعمد البنك المركزي الى تخفيض هذه النسبة عند اتباع سياسة نقدية توسعية ومن ثم زيادة حجم النقود المتوفرة لدى البنوك التجارية وستوسع بالإقراض وسيزداد الطلب الكلي وبالتالي خروج الاقتصاد من حالة الكساد الى الانتعاش, اما في حالة وجود ضغوط تضخمية فان البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي وهذا يحد من قدرة البنوك على الإقراض وسيقل الطلب على النقود ومن ثم التضخم⁽⁵⁾. ويمكن الاستعانة بالمخطط (1) لتوضيح عمل السياسة النقدية في تحقيق الاهداف.

¹ السيد متولي عبد القادر, مصدر سابق, ص 199.

² السيد متولي عبد القادر, مصدر سابق, ص 194.

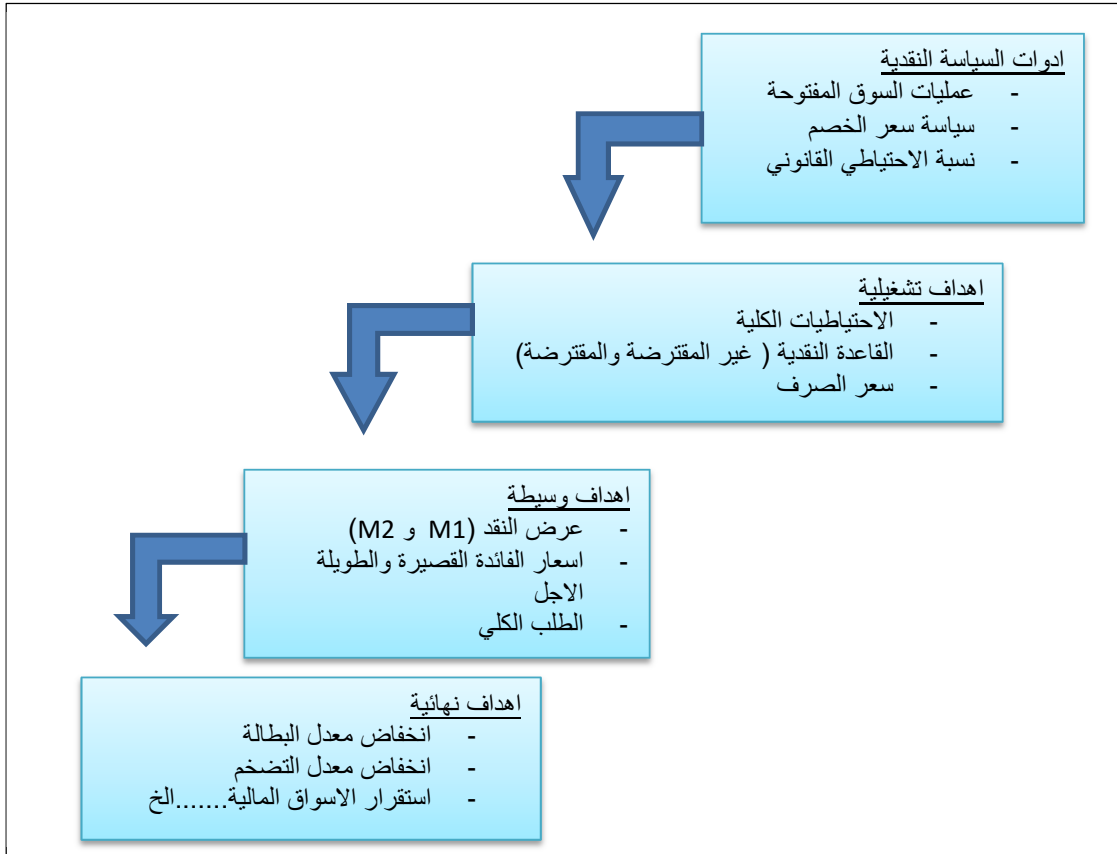
³ محمود حسين الوادي وآخرون, النقود والمصارف, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2010, ص 177.

⁴ احمد زهير شامية, النقود والبنوك, الطبعة الاولى, دار زهران للنشر, عمان, 2010, ص 328.

⁵ محمد ابراهيم عبد الرحيم, اقتصاديات النقود والبنوك, دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, 2014, ص 153.

مخطط (1)

الآلية عمل السياسة النقدية في تحقيق الأهداف



Source : Jagdish Handa, Monetary Economics, 2nd Edition, Routledge, New York , 2009, p307.

عن طريق المخطط اعلاه نلاحظ ان البنك المركزي لا يستطيع تحقيق اهدافه بصورة مباشرة وانما يكون ذلك عبر سلسلة من الاهداف فعند استعمال البنك المركزي ادوات السياسة النقدية التي تم ذكرها فأنها ستؤثر في الاهداف التشغيلية المتمثلة بالاحتياطيات المتوفرة لدى البنوك التجارية وهذه الاهداف بدورها تؤثر في الاهداف او المتغيرات الوسيطة المتمثلة بعرض النقد وسعر الفائدة والتي بدورها تؤثر في المتغيرات الاقتصادية سواء أكان الاستهلاك ام الاستثمار ام غيرها من المتغيرات ومن ثم تأثر النشاط الاقتصادي وتحقيق الاهداف التي يطمح اليها البنك المركزي الى تحقيقها او معالجة المشاكل الموجودة في الاقتصاد.

2- الأدوات النوعية (المباشرة) تتضمن هذه الأدوات ما يأتي :

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي ظهر هذا النوع من الرقابة على الائتمان في الدول الصناعية في عقد الاربعينات من القرن الماضي , استخدمت هذه الأداة في الولايات المتحدة في مدة الحرب العالمية الثانية لتنظيم القروض المقدمة لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة عن طريق البيع بالتقسيط ويؤثر

البنك المركزي عن طريق تحديد مقدار الدفعة الأولى من قيمة السلعة اذ يقوم برفع مقدار المبلغ المقدم وبالنتيجة تقييد الائتمان وبالعكس في حالة توسيع الائتمان, وكذلك يستطيع ان يؤثر من خلال تقليل او زيادة مدة السداد التي تؤثر مباشرة في مقدار الأقساط الشهرية⁽¹⁾.

ب- الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان اذ يمكن للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات المتوفرة لديهم المشتراة في مدة سابقة بشرط التقيد بهامش الضمان الذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض فاذا اراد البنك المركزي ان يتبع سياسة انكماشية فانه يرفع هامش الضمان وبالعكس في حالة اتباع سياسة توسعية, اي يستخدم هذه الاداة حسب متطلبات الوضع الاقتصادي⁽²⁾.

ج- تنظيم الائتمان الممنوح للأغراض العقارية يستطيع البنك المركزي المساهمة في حل مشكلة السكن التي تعد من المشاكل الرئيسية في العالم, ويمكنه ذلك عن طريق تسهيل الحصول على القروض لشراء وبناء المساكن وكذلك يسهم في تخفيض الدفعة المقدمة واطالة مدة القرض ومن ثم تخفيض قيمة الاقساط⁽³⁾.

د- التأثير او الاقتناع الادبي اذ يتمتع البنك المركزي بالقدرة على التأثير في البنوك التجارية واقتناعهم في تنفيذ سياسة ائتمانية معينة كالحد او التوسع في الائتمان داخل الاقتصاد ويتم ذلك عن طريق طلب التعاون وبيان الفوائد التي تتأتى من هذه السياسة⁽⁴⁾.

و- التأثير المباشر في الائتمان اذ يلجأ البنك المركزي للتدخل المباشر بحكم ما يتمتع به من سلطة بهدف تنظيم الائتمان عن طريق اصدار الاوامر والتعليمات المباشرة للبنوك التجارية والتي عليها الالتزام بهذه التعليمات التي تخص مجموعة من الانشطة منها تحديد سقف الائتمان و تحديد حد اقصى للائتمان للعميل الواحد واعطاء اسعار فائدة مختلفة للقروض وحسب النشاطات فيخفض للنشاطات الانتاجية ويرفع للنشاطات غير المرغوب بها من اجل تحجيمها⁽⁵⁾.

ز- هناك وسيلة أخرى مكملة لعمل السياسة النقدية وهي السياسة المالية اذ تستخدم أيضا في تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق التنسيق بين السياستين⁽⁶⁾.

¹ عوض فاضل اسماعيل الدليمي, مصدر سابق, ص613.

² هيل عجمي الجناي, رمزي ياسين ارسلان, النقود والمصارف والنظرية النقدية, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان, 2009, ص271.

³ محمد ابراهيم عبد الرحيم, مصدر سابق, ص155.

⁴ جمال خريس واخرون, النقود والبنوك, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2002, ص116.

⁵ عبد الحميد الغزالي, أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعبها واسلاميا مع الاشارة الى الازمة المالية العالمية, الطبعة الثانية, دار النشر للجامعات, القاهرة, 2009, ص327.

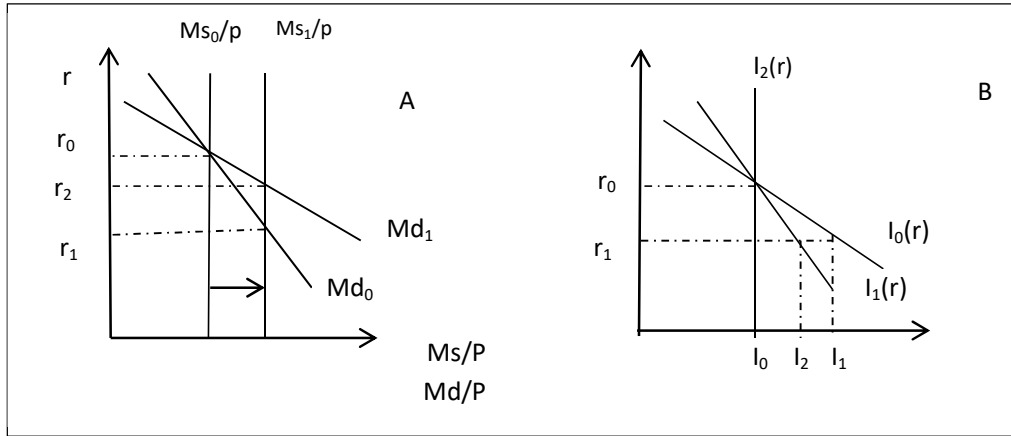
⁶ محمد احمد الدوري, مصدر سابق, ص102.

رابعاً : فاعلية السياسة النقدية

تختلف فاعلية السياسة النقدية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية إذ ان السياسة النقدية في الدول المتقدمة تكون فعالة في التحكم في عرض النقد واسعار الفائدة وحجم الائتمان عن طريق استعمال الوسائل الكمية, إذ يكون هناك تفاعل فيما بين البنك المركزي والبنوك التجارية والمؤسسات المالية فضلاً عن وجود سوق مالية ونقدية متطورة, وهذه الأمور تجعل البنك المركزي قادراً على تحقيق أهداف السياسة النقدية والتأثير في النشاط الاقتصادي, وهناك امر اخر الودائع تشكل الجزء الأكبر من عرض النقد ومن ثم فإن أي تغيير في أدوات السياسة النقدية سيؤثر بشكل كبير في عرض النقد⁽¹⁾. أما في الدول النامية فإن السياسة النقدية تكون أقل فعالية وهذا يعود الى عدة أسباب منها عدم وجود سوق مالية ونقدية متطورة فضلاً عن ضعف أداء الجهاز المصرفي و ضعف الوعي المصرفية في المجتمع, أي ان النقود السائلة تشكل الجزء الأعظم من عرض النقد وهذا يقلل من فاعلية السياسة النقدية⁽²⁾, فيما يخص أدوات السياسة النقدية فإن سياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة تكون غير فعالة في هذه الدول لعدم توفر سوق مالية متطورة وقلة الأوراق المالية ولذا فإن هناك أداة واحدة تكون فعالة بيد البنك المركزي وهي نسبة الاحتياطي القانوني والتي يكون اثرها مباشراً في حجم الائتمان او القدرة الاقراضية للبنوك⁽³⁾.

لكن يمكن توضيح فاعلية السياسة النقدية عن طريق مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة وكذلك مرونة الاستثمار تجاه سعر الفائدة والتي يمكن توضيحها بالشكل (1):

شكل (1) فاعلية السياسة النقدية



المصدر: مايكل ايدجمان, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة محمد ابراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض, 2012, ص 156.

¹ عبد المطلب عبد الحميد, مصدر سابق, ص 287.

² احمد زهير شامية, مصدر سابق, ص 342.

³ صالح مفتاح, النقود والسياسة النقدية (المفهوم - الاهداف - الادوات), الطبعة الاولى, دار الفجر للنشر, القاهرة, 2005, ص 191.

من الشكل اعلاه وعن طريق الجزء A وفي ظل ثبات عرض النقد (Ms_0) مع اختلاف في مروونات الطلب على النقود تجاه سعر الفائدة فان سعر الفائدة التوازني هو r_0 لكن عند قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقود الى (Ms_1) فاذا كان الطلب على النقود مرنا تجاه سعر الفائدة (Md_1) فان انخفاض سعر الفائدة سيكون قليل وهنا ستكون السياسة النقدية اقل فاعلية, اما اذا كان الطلب على النقود قليل المرونة (Md_0) فان زيادة عرض النقد ستؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة سيكون كبير وستكون السياسة النقدية اكثر فاعلية لان الاثر التوسعي سيكون اكبر. اما الجزء (B) من الشكل فيمثل اختلاف مروونات الاستثمار تجاه سعر الفائدة فاذا كان الاستثمار عديم المرونة تجاه سعر الفائدة ($I_{2(r)}$) فان اي تغييرات في سعر الفائدة فان الاستثمار لا يتغير والسياسة النقدية تكون عديمة الفاعلية , اما اذا كان الاستثمار مرنا ($I_{0(r)}$) فان تخفيض اسعار الفائدة سيؤدي الى زيادة الاستثمار بمعدل كبير وتكون السياسة النقدية اكثر فاعلية, اما اذا كان الاستثمار قليل المرونة ($I_{1(r)}$) فان انخفاض اسعار الفائدة سيؤدي الى زيادة الاستثمار بمعدل اقل وستكون السياسة النقدية قليلة الفاعلية.

خامسا: مشاكل وصعوبات السياسة النقدية

هناك مشاكل عديدة تواجه عمل السياسة النقدية منها:-

1- **مشكلة التوقيت** هذه المشكلة تتمثل في تحديد الوقت المناسب للتدخل لمعالجة المشاكل الاقتصادية , اذ هناك صعوبات تواجه صانعو السياسة تتمثل في صعوبة التفرقة بين التقلبات المؤقتة في النشاط الاقتصادي وبين التقلبات التي تكون بداية لمشكلة التضخم او الركود الاقتصادي وبالتالي قد يتأخر البنك المركزي في اتخاذ المعالجات المناسبة. ومن الجدير بالذكر ان اتخاذ القرارات في غير توقيتها المناسب فانه لا يؤدي الى تحقيق الاهداف المرجوة بل يمكن ان يؤدي الى احداث اضرار اقتصادية فمثلا عند قيام البنك المركزي بتقييد منح الائتمان لخفض عرض النقد عند الاعتقاد الخاطئ بوجود ضغوط تضخمية يمكن ان يؤدي هذا الاجراء الى حدوث الركود الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة⁽¹⁾.

2- **تعارض الاهداف** ضمن اطار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة التي يعكسها منحنى فيليبس في الاجل القصير عندما يدرك البنك المركزي ان معدلات التضخم كانت منخفضة لكن الاقتصاد يعاني من ارتفاع معدلات البطالة, فان البنك المركزي سيلجأ الى سياسة التحفيز النقدي من اجل معالجة مشكلة البطالة وسيكون ذلك على حساب ارتفاع معدلات التضخم⁽²⁾. لكن في الاجل الطويل فان هذا المبادلة بين التضخم والبطالة سيزول كون ان منحنى فيلبس سيكون بشكل عمودي على المحور الافقي, وهناك مبادلة اخرى بين سعر الصرف وكل من البطالة والتضخم اذ ان تخفيض او انخفاض

¹ وحيد مهدي عامر , السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2010, ص248.

² Robert J. Gordon, Macroeconomics, 11 th Edition, Pearson, Boston, 2009, p467.

سعر الصرف يؤدي الى تخفيض معدل البطالة , في حين ان رفع سعر الصرف يؤدي الى زيادة التضخم. اما فيما يخص التعارض فيما بين النمو الاقتصادي والتضخم اذ ان اتباع سياسة توسعية من اجل تحقيق نمو اقتصادي سيؤدي ذلك الى حدوث ضغوط تضخمية في الاجل القصير, لكن من الممكن في المدى الطويل ان تصبح العلاقة بين النمو الاقتصادي السريع والتضخم هي علاقة تكامل لا تعارض⁽¹⁾.

3- فترات الإبطاء او الفجوات الزمنية تستغرق السياسة النقدية وقتا للتأثير في النشاط الاقتصادي فاذا قام البنك المركزي باتباع سياسة معينة من اجل تغيير اسعار الفائدة طويلة الاجل فان تأثير هذه السياسة في النشاط الاقتصادي لم يظهر بشكل فوري لان الافراد والشركات لا تستجيب مباشرة لهذه السياسة وانما يستغرقون وقتا لتعديل خططهم⁽²⁾.

المطلب الثاني: تأثير السياسة النقدية في بعض المتغيرات الكلية والتوازن الكلي

اولا: تأثير السياسة النقدية في بعض متغيرات الاقتصاد

1- تأثير السياسة النقدية في التضخم

يتدخل البنك المركزي للتأثير في مستوى الاسعار (التضخم) عن طريق التحكم بعرض النقد فعند زيادة عرض النقد من البنك المركزي فان الارصدة النقدية سوف تزداد لدى الافراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب وبالنتيجة زيادة الانفاق والطلب الكلي وفي هذه الحالة فاذا كان الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل فان الانتاج والتشغيل سيزداد ولن يؤثر ذلك في التضخم, اما اذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل فعند زيادة عرض النقد سيؤدي ذلك الى ارتفاع مستوى التضخم⁽³⁾.

2- تأثير السياسة النقدية في الاستهلاك

افترض بعض الاقتصاديين أن هناك تأثير للسياسة النقدية في الاستهلاك عن طريق سعر الفائدة إذ أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي الى زيادة الادخار وتخفيض الاستهلاك , لكن البعض الآخر شكك بذلك من منطلق انه إذا كان الفرد يريد الحصول على دخل ثابت من مدخراته فانه في ظل اسعار الفائدة الاعلى يستطيع ان يدخر أقل ويستهلك اكثر لأنه سيحصل على دخل أعلى لذا يستطيع ان يزيد من استهلاكه, في حين ان بعض الدراسات تشير الى أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستهلاك غير واضحة⁽⁴⁾. لكن هناك دراسات اثبتت وجود علاقة عكسية بين الاستهلاك وسعر الفائدة ولاسيما الانفاق على شراء السلع المعمرة لأنها تشتري عن طريق الاقتراض وعند ارتفاع سعر الفائدة يعني زيادة قيمة المدفوعات الشهرية

¹ توماس ماير واخرون, النقود والبنوك والاقتصاد, ترجمة السيد احمد عبد الخالق, دار المريخ للنشر, الرياض, 2002, ص494-495.
² David C. Colander, Macroeconomics, 6 th Edition, McGraw-Hill, New York, 2006, 330.

³ ازاد احمد الدوسكي واخرون, اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – منتصف 2010 تحليل وقياس , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , جامعة تكريت, المجلد 7, العدد 23, 2011, ص104.

⁴ مايكل ابدجمان, مصدر سابق \$, ص156.

للقرروض ومن ثم لا يقدم الافراد على الشراء اما في حالة انخفاض اسعار الفائدة فان الافراد سيزيدون شرائهم لهذه السلع⁽¹⁾.

3- تأثير السياسة النقدية في الاستثمار

تستطيع السياسة النقدية التأثير في الاستثمار عن طريق استعمال ادواتها للتأثير في عرض النقد وسعر الفائدة فاذا قام البنك المركزي بزيادة عرض النقد عن طريق عمليات شراء السوق المفتوحة مثلا فان ذلك سيؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة كون العلاقة عكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة , إن انخفاض أسعار الفائدة يؤثر في الاستثمار لان الاستثمار حساس لسعر الفائدة ومن ثم انخفاض تكاليف الاقتراض أو تكاليف الاستثمار (تكاليف شراء الآلات والمعدات) وسيؤدي ذلك الى زيادة الانفاق الاستثماري وزيادة الطلب الكلي . وبالعكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع السوق المفتوحة من اجل خفض عرض النقد فان أسعار الفائدة سترتفع وسيخفض الاستثمار وينخفض الطلب الكلي⁽²⁾.

4- تأثير السياسة النقدية في مستوى التشغيل والانتاج والنمو الاقتصادي

بالآلية السابقة نفسها التي يتبعها البنك المركزي للتأثير بالاستثمار عن طريق عرض النقد وسعر الفائدة فعند انخفاض أسعار الفائدة سيؤدي ذلك الى زيادة الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي وبالنتيجة زيادة الناتج الكلي, وزيادة الاستثمار تعني تشغيل المزيد من الايدي العاملة ومن ثم زيادة معدل التشغيل اي انخفاض معدل البطالة و زيادة معدلات النمو, وبالعكس اذا قام البنك المركزي برفع اسعار الفائدة فان الاستثمار سينخفض وينخفض الطلب الكلي وكذلك الانتاج ويزداد معدل البطالة انخفاض معدلات النمو⁽³⁾.

5- تأثير السياسة النقدية في سعر الصرف

يمكن للسياسة النقدية التأثير في سعر صرف العملة المحلية سواء عن طريق عرض النقد أو سعر الفائدة إذ أن زيادة عرض النقد سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم التوسع في النشاط الاقتصادي وستزداد الدخول والاسعار وهذا سيؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية اي زيادة سعر صرف العملة الاجنبية وبالعكس في حالة تخفيض عرض النقد⁽⁴⁾. ويتأثر سعر الصرف ايضا بسعر الفائدة فاذا ارتفعت اسعار الفائدة على عملة معينة في اقتصاد مفتوح فان الطلب عليها سيزداد ومن ثم سيرتفع سعر صرفها وبالعكس في حالة انخفاض اسعار الفائدة⁽⁵⁾.

¹ فليح حسن خلف, الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى, جدارا للكتاب العالمي و عالم الكتاب الحديث, الاردن, 2007, ص159.

² Bradley R. Schiller, The Macroeconomy Today , ninth edition , McGraw- Hill, New York, 2003, p302.

³ Roger A. Arnold, Economics, Eight Edition, Thomson , China, 2008, p302.

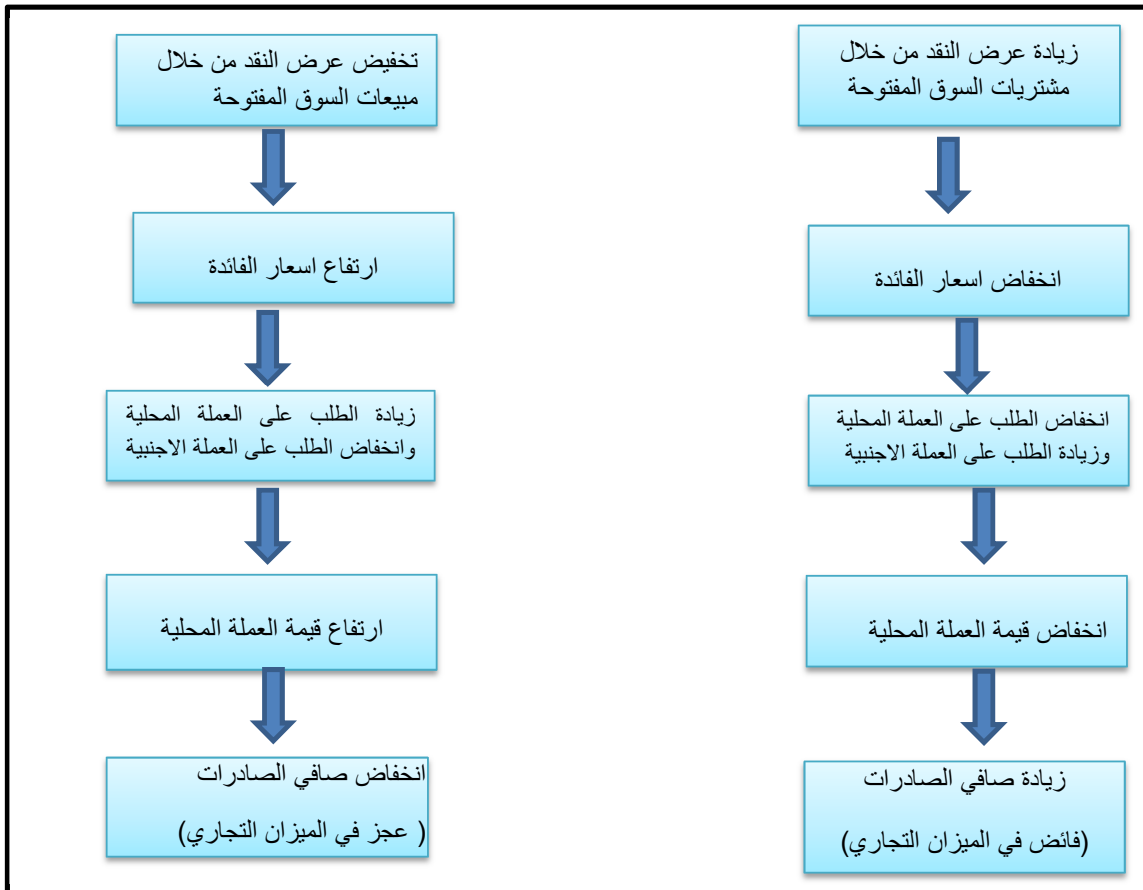
⁴ توفيق عبد الرحيم يوسف , الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الاجنبية, الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر, عمان, 2010, ص90.

⁵ موسى مطر واخرون, المالية الدولية, الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر, عمان, 2008, ص 51.

6- تأثير السياسة النقدية في الاستيرادات والصادرات والميزان التجاري

يمكن للسياسة النقدية التأثير في الصادرات والاستيرادات فعند زيادة عرض النقد فان اسعار الفائدة ستتناقص وهذا سيؤدي الى قيام الافراد بالبحث عن فرص الاستثمار في الخارج وكذلك سيزيد طلبهم على العملة الاجنبية وستتناقص قيمة العملة المحلية (سعر الصرف), وهذا الانخفاض في قيمة العملة المحلية يجعل الصادرات ارخص بنظر الاجانب وكذلك تصبح اسعار الاستيرادات أعلى من السلع المحلية ولذا ستزداد الصادرات وتتناقص الاستيرادات اي تحقيق فائض في الميزان التجاري وتحسن وضع ميزان المدفوعات. اما في حالة تخفيض عرض النقد فان اسعار الفائدة سترتفع ومعها ترتفع قيمة العملة المحلية وهنا يكون التأثير معاكس اذ سينخفض صافي الصادرات اي تحقيق عجز في الميزان التجاري⁽¹⁾. ويمكن توضيح مراحل تأثير السياسة النقدية في صافي الصادرات بالمخطط (2)

مخطط (2) تأثير السياسة النقدية في صافي الصادرات



Source: Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue , Economics Principles Problems and Policies, 15th Edition, McGraw-Hill, New York, 2002, p297.

¹ Arthur O'Sullivan and others , Economics Principles, Application and Tools, 6 th Edition, Pearson, New Jersey, 2010, p316.

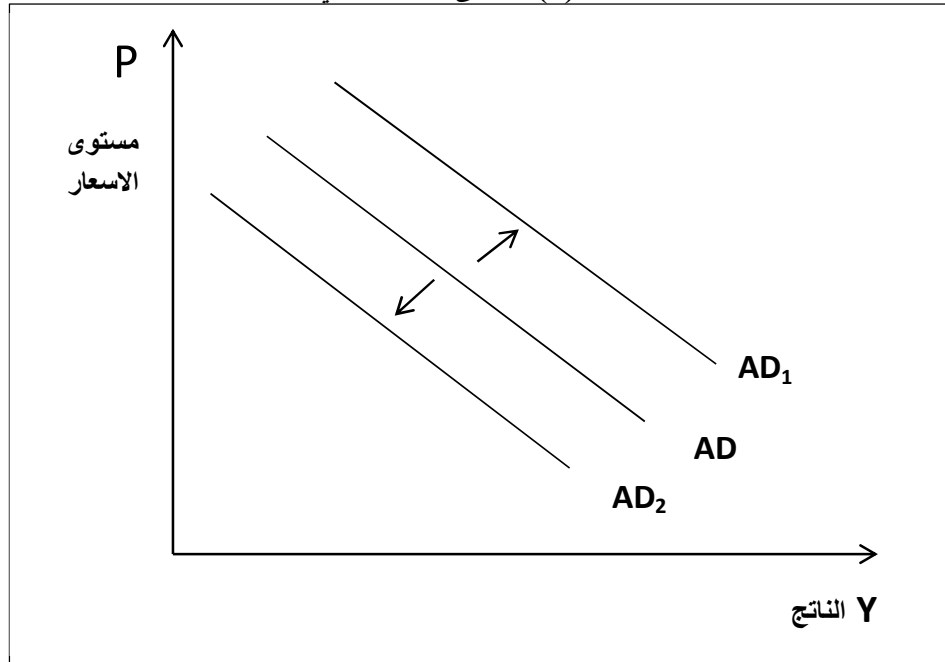
ثانياً: تأثير السياسة النقدية في التوازن الكلي

التوازن الكلي يقصد به التوازن بين الطلب الكلي (Aggregate demand) والعرض الكلي (Aggregate supply) وقبل الدخول في تأثير السياسة النقدية في التوازن لابد من بيان مفهوم الطلب الكلي وشكل منحنى الطلب الكلي ومعرفة اتجاه تحرك منحنى الطلب الكلي عند اتباع سياسة نقدية توسعية أو انكماشية وكذلك شكل منحنى العرض الكلي. وقبل توضيح شكل منحنى الطلب الكلي لابد من الإشارة إلى أن الطلب الكلي هو قيمة السلع والخدمات التي يرغب المشترون بشراؤها في بلد ما وفي فترة زمنية معينة، أما مكونات الطلب الكلي فيتكون من خمسة أجزاء يمكن توضيحها بالمعادلة الآتية:

$$AD=C + I +G+ (X-M) \dots\dots(1)$$

اذ ان AD يمثل الطلب الكلي، C الاستهلاك، I الاستثمار، G الإنفاق الحكومي، X-M يمثل صافي الصادرات (الصادرات - الاستيرادات)⁽¹⁾. ويمكن الاستعانة بالشكل البياني (2) لتوضيح شكل منحنى الطلب الكلي واتجاه تحركه نتيجة تدخل السياسة النقدية.

شكل (2) منحنى الطلب الكلي



المصدر: آرثر اوسيلفان وآخرون، الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والادوات، الطبعة العربية، صانع عالمية ناشرون ومكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2014، ص247.

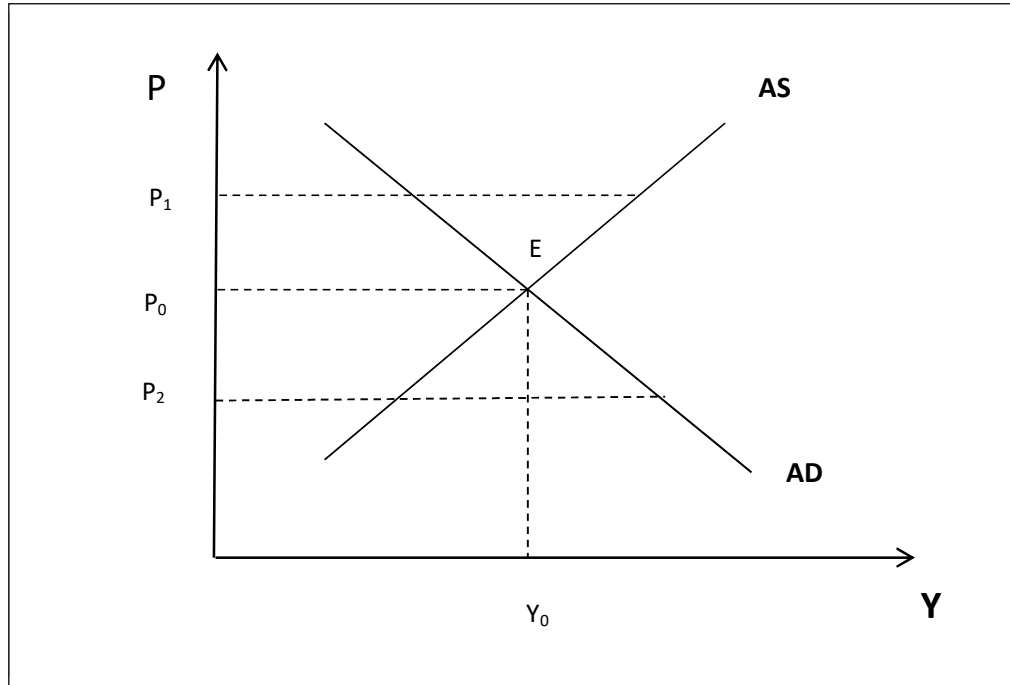
بالاستعانة بالشكل البياني (2) الذي يوضح منحنى الطلب الكلي الذي يعكس العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار وكمية الناتج أو الدخل الحقيقي، ومنحنى الطلب الكلي (AD) يمثل

(1) حسام علي داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2005، ص143.

مجموعة توليفات من الناتج عند مستويات سعرية مختلفة, ويمكن للسياسة النقدية التأثير في منحى الطلب الكلي وبحسب اتجاه السياسة فاذا كانت السياسة النقدية توسعية اي زيادة عرض النقد او تخفيض سعر الفائدة فان الاستثمار سيزداد والاستثمار احد مكونات الطلب الكلي ومن ثم سينتقل منحى الطلب الكلي الى أعلى (اليمين) الى (AD_1) , اما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق تخفيض عرض النقد او زيادة سعر الفائدة فان الطلب الكلي سينخفض وينتقل المنحنى الى اسفل (اليسار) الى (AD_2) ⁽¹⁾.

اما العرض الكلي فهو إجمالي الناتج القومي الذي ترغب الشركات بإنتاجه وبيعه خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة عند مستويات الأسعار المختلفة, اذ يعكس منحى العرض الكلي العلاقة الايجابية بين مستوى الاسعار وحجم الناتج او الدخل الحقيقي اي يكون ذو ميل موجب اما في الاجل الطويل فان منحى العرض الكلي سيكون عمودياً على المحور الافقي وعند مستوى التشغيل الكامل⁽²⁾. اما التوازن الكلي فانه يحدث عندما يتقاطع منحى الطلب الكلي مع منحى العرض الكلي ويتم توضيح ذلك بالشكل البياني (3)

شكل (3) توازن الاقتصاد الكلي



المصدر : احمد فريد مصطفى, التحليل الاقتصادي الكلي , مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية , 2008, ص111.

¹ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى, النقود والمصارف و الاسواق المالية, دار الحامد للنشر, عمان , 2003, ص269.
² خالد واصف الوزني واحمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق, الطبعة العاشرة, دار وائل للنشر, عمان 2009, ص104.

يوضح الشكل البياني (3) توازن الاقتصاد الكلي عن طريق تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي في نقطة E التي يتساوى فيها الطلب الكلي مع العرض الكلي، والقيم التوازنية لكل من مستوى الاسعار عند P_0 والناتج عند Y_0 والذي يمثل مستوى التشغيل الكامل وفي هذه النقطة تكون جميع الاسواق في حالة توازن (سوق السلع وسوق النقد)⁽¹⁾. وعند اي مستوى للأسعار أعلى من P_0 وليكن P_1 فان الكمية المعروضة اكبر من الكمية المطلوبة التي يرغب المجتمع بشرائها ومن ثم سيكون هناك فائض عرض وستتخفض الاسعار تدريجا حتى تعود الى المستوى التوازني P_0 , اما اذا كان مستوى الاسعار عند مستوى ادنى من المستوى التوازني وليكن P_2 هنا سيكون فائض طلب لان الكمية المطلوب شرائها من قبل المجتمع هي اكبر من الكمية المعروضة وهنا سترتفع الاسعار تدريجا حتى تعود الاسعار الى مستوى التوازن P_0 ⁽²⁾.

وبعد توضيح التوازن الكلي سوف ننتقل الى تحليل تأثير السياسة النقدية في التوازن الكلي والقيم التوازنية لكل من مستوى الاسعار والدخل الحقيقي او الناتج في الاجل القصير والطويل.

1- تأثير السياسة النقدية في التوازن الكلي في الاجل القصير

بالاستعانة بالشكل (4) يمكن ان يبين تأثير السياسة النقدية في التوازن والقيم التوازنية لكل من الناتج ومستوى الاسعار. في البداية يكون الاقتصاد في حالة توازن في الاجل القصير عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_0 مع منحنى العرض الكلي AS في توليفة a سيكون مستوى الناتج Y_0 ومستوى الاسعار P_0 , وعند قيام السلطة النقدية بالتدخل من اجل التأثير في التوازن وعند قيامها بزيادة عرض النقد عن طريق مشتريات السوق المفتوحة فان اسعار الفائدة ستتناقص وسيشجع ذلك الشركات على الاقتراض ومن ثم سيزداد الاستثمار، والاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى أعلى (اليمين) الى AD_1 لتقاطع مع منحنى العرض الكلي في نقطة b وسيزداد الناتج ويصبح Y_1 وكذلك سيؤدي انتقال منحنى الطلب الكلي الى حدوث ارتفاع في مستوى الاسعار ليصل الى P_1 , وخالصة تأثير السياسة النقدية التوسعية في الاجل القصير هو زيادة الناتج الى Y_1 وارتفاع مستوى الاسعار الى P_1 ⁽³⁾.

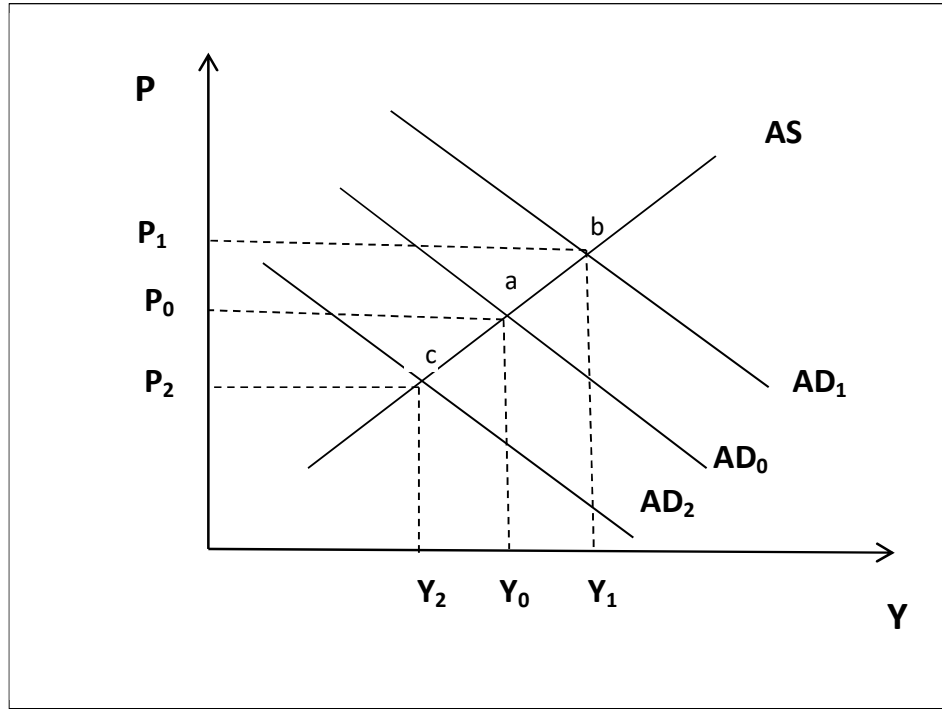
¹ John M. Barron and others, Understanding Macroeconomic Theory, First Edition, Routledge, New York, 2006, p 272.

² Ferderic S. Mishkin, The Economics Of Money ,Banking, and Financial Market , 7 th Edition, Pearson, New York , 2004 , p589.

³Karl E. Case and Ray C. Fair, Principles of Macroeconomics, 8 th Edition, Pearson, New Jersey,2007, p304.

اما في حالة اتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق مبيعات السوق المفتوحة فان عرض النقد سينخفض وسترتفع اسعار الفائدة وهذا لا يشجع الشركات على الاقتراض ومن ثم سينخفض الاستثمار وسينتقل منحى الطلب الكلي الى الاسفل (اليسار) الى AD_2 ليتقاطع مع منحى العرض الكلي في نقطة c وسيخفض الناتج الى Y_2 وسيخفض مستوى الاسعار الى P_2 ⁽¹⁾.

شكل (4) تأثير السياسة النقدية في التوازن الكلي



المصدر: نعمة الله نجيب , اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2010، ص 313.

2- تأثير السياسة النقدية في التوازن في الاجل الطويل

ذكرنا سابقا ان منحى العرض الكلي في الاجل الطويل سيصبح عمودياً على المحور الافقي , وعليه فان التوازن في الاجل الطويل يتحقق عن طريق تقاطع منحى الطلب الكلي (AD_0) مع منحى العرض الكلي طويل الاجل ($LRAS$) وكذلك مع منحى العرض الكلي قصير الاجل ($SRAS$) ليتحدد مستوى الناتج التوازني (الممكن) ومستوى الاسعار وفي هذه الحالة يكون الاقتصاد في حالة توازن طويل الاجل ويكون مستوى الناتج عند مستوى التشغيل الكامل (الناتج الكامن)⁽²⁾, ومعدل البطالة عند مستواه الطبيعي ($NAIRU$)^(*).

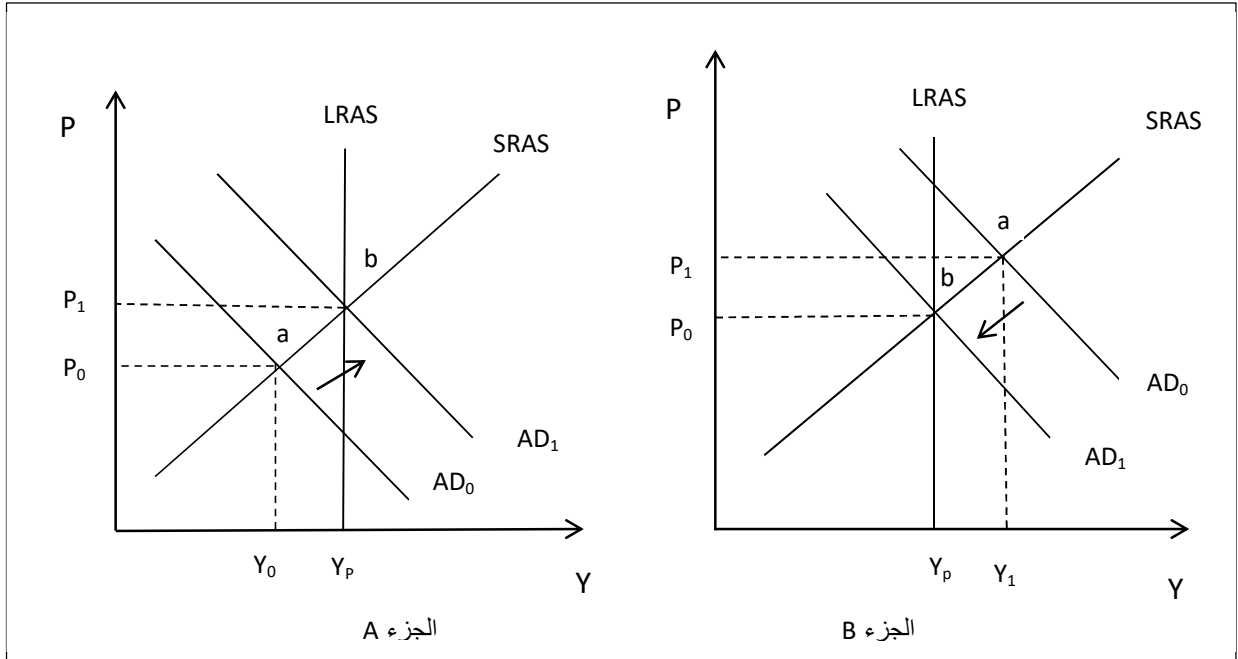
¹ David C. Colander, opcit p326.

² N.Gregory Mankiw , Principles Of Macroeconomics , Third Edition, Thomson, South Western, 2004, p432.

* معدل البطالة الطبيعي (Natural rate of unemployment) لا يعني ان مستوى البطالة يساوي صفر وانما هناك مستوى مقبول من معدل البطالة بحدود 3%

وهناك بعض الحالات يكون الناتج اعلى من مستوى الناتج الكامن او اقل منه ومن ثم فان هناك حالة من عدم الاستقرار (وجود تضخم او بطالة) ويمكن ان تتدخل السياسة النقدية من اجل اعادة الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل (الناتج الممكن او الكامن) ويمكن الاستعانة بالشكل البياني (5) لتوضيح دور السياسة النقدية في اعادة التوازن طويل الاجل.

شكل (5) السياسة النقدية ومعالجة الفجوات التضخمية والركودية في الاجل الطويل



Source: R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'Brien, Economics, Third Edition, Pearson, Boston, 2010, p465.

عن طريق الشكل (5) الجزء A نلاحظ ان منحنى الطلب الكلي (AD_0) يتقاطع مع منحنى العرض الكلي قصير الاجل (SRAS) في نقطة a ومستوى الناتج هو (Y_0) ومستوى الاسعار عند (P_0), وهنا الناتج الحقيقي المتحقق اقل من الناتج الممكن (Y_p) ومن ثم فان الاقتصاد يعاني من حالة الركود ويكون معدل البطالة مرتفع كون ان اغلب الشركات تعمل باقل من طاقتها الانتاجية القصوى, وهنا يمكن تصحيح هذا الاختلال باتباع سياسة نقدية توسعية عن طريق مشتريات السوق المفتوحة التي تؤدي الى زيادة عرض النقد و انخفاض اسعار الفائدة وهذا الانخفاض في اسعار الفائدة سيؤدي الى زيادة الاستثمار والاستهلاك مع زيادة فرص العمل ومن ثم انتقال منحنى الطلب الكلي الى اعلى الى (AD_1) ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي قصير الاجل (SRAS) ومنحنى العرض الكلي طويل الاجل (LRAS) في نقطة b وفي هذه

النقطة يكون الاقتصاد في حالة توازن طويل الاجل اذ يصبح الناتج عند مستوى الناتج الممكن (Y_p) ومستوى الاسعار سيرتفع الى (P_1) وسيعود معدل البطالة عند المستوى الطبيعي⁽¹⁾.

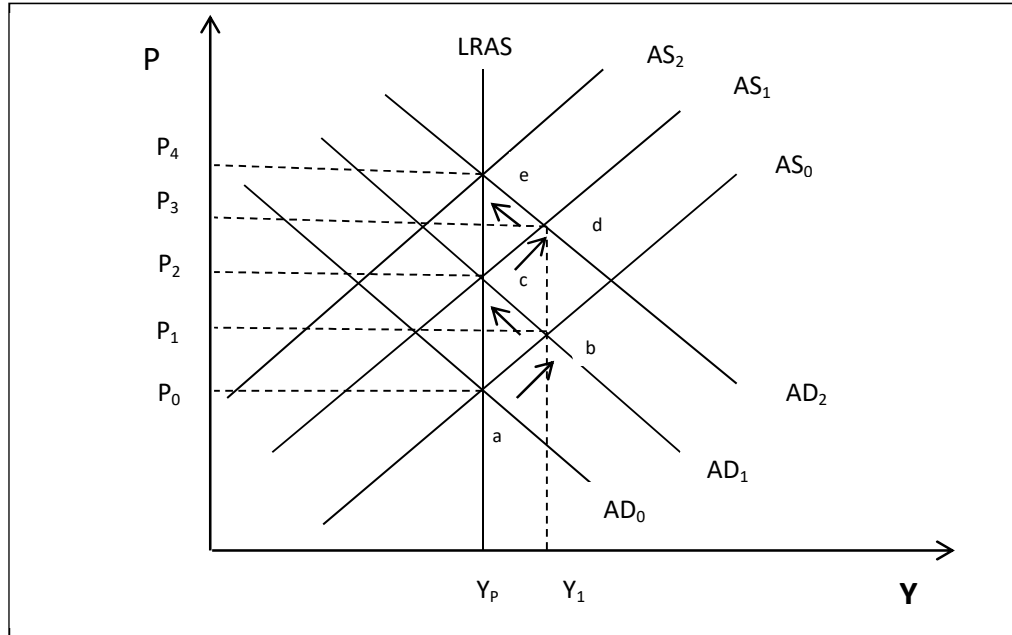
اما الجزء B من الشكل (4) نلاحظ ان منحنى الطلب الكلي (AD_0) يقطع منحنى العرض الكلي قصير الاجل في نقطة a ويكون مستوى الناتج المتحقق هو (Y_1) وهو اعلى من الناتج الممكن وكذلك مستوى الاسعار يكون مرتفع (P_1) وهو اعلى من مستوى الاسعار عند الناتج الممكن ومن ثم فان الاقتصاد يعاني من وجود ضغوط تضخمية ومعدل البطالة يكون اقل من المعدل الطبيعي، ومن اجل اعادة التوازن وازالة الفجوة التضخمية يمكن اتباع سياسة نقدية انكماشية عن طريق مبيعات السوق المفتوحة وكذلك انخفاض عرض النقد وارتفاع اسعار الفائدة وهذا سيؤدي الى انخفاض كل من الاستهلاك والاستثمار وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى الاسفل او اليسار الى (AD_1) ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي القصير والطويل الاجل في نقطة b لينخفض الناتج الى مستوى الناتج الممكن (Y_p) مع انخفاض مستوى الاسعار الى (P_0) ومن ثم اختفاء الضغوط التضخمية وعودة الاقتصاد الى وضع التوازن طويل الاجل⁽²⁾.

3- السياسة النقدية غير المتوقعة وديناميكية التوازن في الاجل الطويل

هناك تأثيرات ديناميكية تخلقها السياسة النقدية لاسيما اذا كانت غير متوقعة ويمكن توضيح

هذه التأثيرات عن طريق الاستعانة بالشكل البياني (6)

شكل (6) التأثيرات غير المتوقعة للسياسة النقدية في الاجل الطويل



Source: Michael Parkin , Macroeconomics , 10 th Edition, Pearson, Boston, 2012, p297.

¹ R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O'Brien, Macroeconomics, Opcit, p 464.

² Roger A. Arnold, Opcit, p308.

من الشكل (6) يكون الاقتصاد في حالة توازن طويل الاجل عندما يتقاطع منحنى الطلب الكلي (AD_0) مع منحنى العرض الكلي قصير الاجل (SRAS) ومنحنى العرض الكلي طويل الاجل (LRAS) في نقطة a اذ يكون مستوى الناتج عند المستوى الممكن او الكامن ومستوى الاسعار يكون (P_0), وعند حدوث توسع في عرض النقد بصورة غير متوقعة فان منحنى الطلب الكلي سينتقل الى اعلى (AD_1) وسيتحرك التوازن تجاه نقطة b هنا يحدث توسع اقتصادي وسيزداد الناتج الى (Y_1) وكذلك مستوى الاسعار سيرتفع الى (P_1). في هذه الحالة فان مستوى الناتج اعلى من المستوى الكامن وفي الاجل الطويل فان الافراد سيعيدون توقعاتهم وسترتفع مستويات الاجور ومن ثم تكاليف الانتاج سترتفع وسينتقل منحنى العرض الكلي الى اليسار الى (AS_1) وينتقل التوازن الى نقطة c ليعود مستوى الناتج الى المستوى الكامن ولكن مستوى الاسعار سيكون (P_2)⁽¹⁾.

ولو افترضنا حدوث زياد غير متوقعة مرة اخرى في عرض النقد فان ذلك سيؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اعلى الى (AD_2) فان التوازن سيتحرك الى النقطة d وسيزداد الناتج ليصبح اعلى من الناتج الكامن وسيصبح معدل البطالة اقل من المعدل الطبيعي لكن الاسعار سترتفع الى (P_3), ومع ظهور تأثيرات هذه السياسة فان الاجور سترتفع ومن ثم فان منحنى العرض الكلي سينتقل الى (AS_2) وينتقل التوازن الى نقطة e ليعود الناتج الى مستوى الناتج الممكن او الكامن مع ارتفاع الاسعار الى (P_4)⁽²⁾.

وخلاصة هذه الحالة فان اي زيادة غير متوقعة في عرض النقد ستنتهي في نهاية المطاف في الاجل الطويل ببقاء مستوى الناتج عند المستوى الكامن مع ارتفاع في مستويات التضخم.

¹ Brian Snowdon and Howard R. Vane, Modern Macroeconomics, Edward Elgar Publishing, Massachusetts USA, 2005, p243.

² احمد ابو الفتوح علي الناقه , نظرية الاقتصاد الكلي مدخل رياضي للسياسة النقدية والمالية, الطبعة الاولى, مطبعة الاشعاع الفنية, الاسكندرية, 2001, ص 163.

المبحث الثاني

السياسة المالية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي

المطلب الاول : السياسة المالية (Fiscal Policy)

يختلف دور السياسة المالية باختلاف الفلسفة او النظرية الاقتصادية السائدة, ففي ظل النظرية الكلاسيكية والتي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وكذلك التلقائية في تحقيق التوازن الاقتصادي, اذ يقتصر دور السياسة المالية في هذه المدة على الوظائف التقليدية للحكومة المتمثلة بالأمن الداخلي والدفاع الخارجي والمرافق العامة ومن ثم سيكون الانفاق في حده الأدنى وكذلك الإيرادات العامة⁽¹⁾. لكن في ثلاثينات القرن الماضي في ظل أزمة الكساد الكبير (1929-1933) وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الناتج القومي وعجز الية السوق عن تحقيق التوازن, مما استوجب ضرورة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية عن طريق استعمال مواردها لإخراج الاقتصاد من أزمة الكساد عن طريق زيادة الانفاق العام في مجال الأشغال العامة للتأثير في الطلب الكلي وكذلك تخفيض الضرائب لتحريك عجلة الاقتصاد الى الراجح والانتعاش الاقتصادي, ولم يقتصر دور السياسة المالية على معالجة الكساد وانما ايضا معالجة التضخم عن طريق زيادة الضرائب او تخفيض الانفاق العام او كليهما⁽²⁾.

اولا: مفهوم السياسة المالية

عرفت السياسة المالية تعاريف كثيرة اذ عرفت في ضوء ادواتها منها دور الحكومة في استعمال ادوات السياسة المالية المتمثلة بالضرائب والانفاق العام لتحقيق الاهداف الاقتصادية⁽³⁾, او هي استعمال الحكومة للضرائب العامة والانفاق العام للتأثير في الطلب الكلي وتغيير مخرجات الاقتصاد الكلي⁽⁴⁾. وعرفت ايضا بانها برامج العمل التي تعدها السلطة التنفيذية لاستعمال مواردها المالية من اجل التأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق استعمال الضرائب والانفاق العام والمدفوعات التحويلية والدين العام⁽⁵⁾. او هي استعمال قنوات التأثير

¹ محمد مروان السمان واخرون, مبادي التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي, الطبعة الثانية, دار الثقافة للنشر, عمان, 1998, ص 308.

² محمد سعيد العبيدي, اقتصاديات المالية العامة, الطبعة الاولى, دار دجلة للنشر, عمان, 2011, ص 229-228.

³ بسام الحجار وعبد الله رزق, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني للدراسات, بيروت, 2010, ص 285.

⁴ Bradley R. Schiller, The Macro Economy Today, 12 th Edition, McGraw-Hill, New York, 2010, P 225.

⁵ محمود حسين الوادي, الاقتصاد التحليلي, الطبعة الاولى, الشركة العربية المتحدة للتسويق, القاهرة, 2010, ص 443.

المالية من ضرائب وانفاق عام من اجل توجيه الطلب الكلي وتحقيق الاهداف الاقتصادية المتمثلة بالنمو طويل الاجل ورفع مستوى التشغيل⁽¹⁾.

وقد عرفت السياسة المالية في ضوء الاهداف التي تسعى لتحقيقها فعرفت بانها استعمال السلطات العامة للإيرادات العامة والانفاق العام من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي⁽²⁾, او هي البرنامج الحكومي الذي تخططه الحكومة وتنفذه باستعمال مواردها المالية وبرامجها الانفاقية بغرض تحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والتي تتمثل بالاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي والعدالة في توزيع الدخل⁽³⁾. او هي التغيرات في الانفاق العام والضرائب من اجل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية المتمثلة بالتشغيل الكامل والنمو والاستقرار الاقتصادي⁽⁴⁾. او هي مجموعة من الوسائل والاجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة النشاط المالي لها بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية للبلاد المتمثلة بتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي والاجتماعي⁽⁵⁾.

ويمكن ان نعرف السياسة المالية بانها اداة من ادوات السياسة الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة للتأثير في الاقتصاد الكلي عن طريق ادواتها المتمثلة بالضرائب والانفاق العام والدين العام من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية ومعالجة مشكلتي التضخم والبطالة.

ثانياً: اهداف السياسة المالية

ترمي السياسة المالية الى تحقيق مجموعة من الاهداف هي :-

1- تحقيق الاستعمال الامثل للموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية باستعمال الوسائل المالية من اجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية⁽⁶⁾. كذلك تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية والطاقات الانتاجية المتاحة داخل البلد ومن ثم فان الحكومة يكون لها دور محفز في حالة حدوث نقص في الطلب الكلي عن طريق استعمال ادواتها (زيادة الانفاق او تخفيض الضرائب او كليهما معاً)⁽⁷⁾.

¹ مجموعة مؤلفين، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، ترجمة هاني صالح، الطبعة الاولى، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2008، ص251.

² ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر، عمان، 2010، ص452.

³ ايمان عاطف ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص155.

⁴ Joseph E. Stiglitz and Carl E. Walsh, Economics, 4 th Edition, W.W. Norton and Company, New York, 2009, P 729.

⁵ عبد علي كاظم المعموري وخضير عباس الندوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، العدد 5، 2011، ص19.

⁶ طاهر فاضل البياتي وخالد توفيق الشمري، مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، 2011، ص380.

⁷ حيدر يونس الموسوي، الفكر الحديث للسياسات الاقتصادية، الطبعة الاولى، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، كربلاء، 2015، ص20.

- 2- تحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي ومعالجة مشكلة البطالة بزيادة فرص العمل في القطاع العام او عن طريق تشجيع القطاع الخاص بتقديم الاعفاءات الضريبية من اجل زيادة معدل التشغيل, وكذلك معالجة مشكلة التضخم عن طريق استعمال الضرائب المباشرة⁽¹⁾.
- 3- تحقيق نمو اقتصادي عالٍ والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي يعد مؤشراً للتقدم الاقتصادي بين الدول والذي يعكس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد⁽²⁾.
- 4- تحقيق التنمية الاقتصادية اذ تلعب السياسة المالية دوراً في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد المالية والبشرية والمادية كافة وتوفير جميع المستلزمات الضرورية لتحقيق هذا الهدف⁽³⁾.
- 5- اعادة توزيع الدخل و الثروة الوطنية بين المناطق والقطاعات والافراد وتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك اعادة تخصيص الموارد فيما بين استعمالاتها, لأن التفاوت يؤدي الى مشاكل اجتماعية وسياسية فضلا عن كونه مصدراً لحالة عدم الاستقرار⁽⁴⁾.

ثالثاً: ادوات السياسة المالية

تنقسم ادوات السياسة المالية الى :

- أ- **الانفاق الحكومي او العام** الذي يمثل مجموع المبالغ النقدية التي تقوم الحكومة بإنفاقها بعد اقرارها من السلطة التشريعية من اجل توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع⁽⁵⁾, اذ تستخدم الحكومة الانفاق العام والذي يعد من اهم ادوات السياسة المالية وحسب حالة النشاط الاقتصادي, ففي حالات الكساد تتبع سياسة مالية توسعية ويكون عن طريق زيادة الانفاق في مجال المشروعات العامة في مختلف القطاعات من اجل خلق فرص عمل وتشغيل مزيد من الايدي العاملة لتعويض النقص في الاستثمار الخاص وهذه سيزيد الطلب الكلي في الاقتصاد⁽⁶⁾, اما في حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وظهور التضخم فان الحكومة تقوم بتخفيض الانفاق العام ومن ثم تخفيض الطلب الكلي وانخفاض مستوى الاسعار⁽⁷⁾.

¹ مدحت محمد القرشي, التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان, 2007, ص 227.

² محمد طاقة وآخرون, مصدر سابق, ص 365.

³ طارق محمد الحاج, المالية العامة, الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر, عمان, 2009, ص 206.

⁴ Miroslav N. Jovanovic , The Economics of European Integration Limits and Prospects, Edward Elgar Publishing Limited, Massachusetts USA , 2005, p148.

⁵ صالح محمود علي و محمود عبيد السبهاني, التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لتحقيق عملية الاصلاح الاقتصادي, مجلة دنانير, الجامعة العراقية, العدد 4, 2013, ص 97.

⁶ هيثم الزعبي وحسن ابو الزيت, اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى, دار الفكر للطباعة والنشر, عمان, 2000, ص 203.

⁷ مدحت القرشي, مصدر سابق, ص 232.

ب- الضرائب تمثل فريضة مالية تستوفيهها الحكومة من المكلفين جبرا وبدون مقابل من اجل توفير الايرادات العامة اللازمة لتغطية نفقات الحكومة التي تسعى لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن ان تكون هذه الضرائب مباشرة (ضريبة دخل و ثروة) او غير مباشرة (ضريبة مبيعات او جمركية...) (1), وتستخدم الحكومة هذه الاداة للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي ففي حالة الكساد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب وهذا سيؤدي الى زيادة الدخل القابل للتصرف و سيزيد الاستهلاك ومن ثم الاستثمار وبالنتيجة الطلب الكلي وسينتقل الاقتصاد الى حالة الانتعاش, اما في حالة التضخم الحكومة ستقوم بزيادة الضرائب وسينخفض الدخل القابل للتصرف وسينخفض الطلب الكلي ومن ثم مستوى الاسعار (2).

ج- الدين العام يمثل مجموع ما تحصل عليه الحكومة من قروض داخلية وخارجية في مدة معينة وتلجأ إليه الحكومة عندما تعجز مواردها المالية المحلية عن سد حاجة الانفاق الحكومي, فتلجأ الى الاقتراض الداخلي من الافراد او المؤسسات المالية او الى الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية (3). تلجأ الحكومة الى استعمال القروض العامة من اجل معالجة مشكلة معينة فمثلا في حالة وجود تضخم تقوم الحكومة بالاقتراض من الجمهور عن طريق بيع السندات لامتناس جزء من القوة الشرائية داخل الاقتصاد ومن ثم سينخفض الانفاق الكلي وكذلك انخفاض التضخم (4), اما في فترات الكساد وعند توفر فائض في الموازنة يمكن ان تقوم الحكومة بتسديد قيمة السندات او شرائها من الجمهور ومن ثم سيزداد الطلب الكلي وتحسن حالة الاقتصاد, لكن في حالة كون الموازنة تعاني من عجز فيمكن للدولة اللجوء الى الاقتراض من الجهاز المصرفي بحيث لا تؤثر في الانفاق الكلي وتقوم بانفاق هذه القروض في المشاريع العامة ومن ثم زيادة الطلب الكلي ومعالجة حالة الركود (5).

وهناك عوامل تسمى عوامل الاستقرار الذاتي تعمل بصورة تلقائية اذ تقوم هذه الادوات بتحقيق اهداف السياسة المالية بصورة تلقائية وتتمثل هذه الادوات بالضرائب التصاعدية التي تزداد مع زيادة الدخل القومي وتنخفض بانخفاضه ووفق حالة النشاط الاقتصادي دون الحاجة

¹ حيدر عبد الحسين المستوفي و الاء شمس الله, تفعيل دور الضرائب الكمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من اجل توسيع بنود الايرادات العامة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 44, 2015, ص109.

² محمد العربي ساكر, محاضرات في الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار الفجر للنشر, القاهرة, 2006, ص120.

³ عماد محمد علي عبد اللطيف, الدين الحكومي الداخلي و اثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية), مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد 39, 2012, ص4.

⁴ محمد طاقة وآخرون, مصدر سابق, ص368.

⁵ طاهر فاضل البياتي و خالد توفيق الشمري, مصدر سابق, ص383.

الى التدخل من لدن الحكومة⁽¹⁾ , وهناك اداة اخرى هي المدفوعات التحويلية* وتسمى هذه الادوات بعوامل الاستقرار الذاتية لأنها تعمل على تلطيف حدة التقلبات في النشاط الاقتصادي فمثلا في حالات الركود فان الضرائب ستتخفف لان دخول العمال انخفضت وستزداد المدفوعات التحويلية للعمال العاطلين عن العمل كتعويضات البطالة ومن ثم تمنع هذه الادوات من انخفاض الدخل القابل للتصرف والاستهلاك , وبالعكس في حالة الانتعاش فان الضرائب التصاعدية ستزداد بسبب زيادة الدخل القومي وتخفض المدفوعات التحويلية⁽²⁾.

رابعاً: فاعلية السياسة المالية

نقصد بفاعلية السياسة المالية قدرتها في التأثير بمجمل النشاط الاقتصادي ومعالجة المشاكل الاقتصادية عن طريق استعمال وسائلها. تختلف خصائص اقتصاديات الدول المتقدمة عن الدول النامية اذ تتميز الدول المتقدمة بمرونة وتطور جهازها الانتاجي وبنيتها الاساسية ومقومات النمو الاقتصادي وتطور نظامها الضريبي ومن ثم فان دور السياسة المالية في هذه الدول سيكون بالبحث عن افضل الوسائل لمعالجة الاختلالات ضمن الدورة الاقتصادية, وسيكون دور السياسة المالية هنا في اوقات الكساد هو دور تعويضي لانخفاض الانفاق الخاص عن طريق الانفاق الحكومي من اجل اعادة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل⁽³⁾.

إن دور السياسة المالية في الدول النامية مختلف وهذا الاختلاف نابع من سمات وخصائص اقتصاديات هذه الدول وهذا يتطلب من الحكومة التدخل بشكل مباشر بسبب ضعف دور السياسة النقدية وعدم فاعلية معظم ادواتها عدا نسبة الاحتياطي القانوني فضلا عن ضعف الجهاز المصرفي والوعي المصرفي في المجتمع, وفي ظل هذه المشاكل اصبح دور السياسة المالية في الدول النامية هو تعبئة الفائض الاقتصادي واستعماله من أجل تامين حاجات المجتمع وتطوير الاقتصاد مع قلة الموارد المالية التي تتحصل عليها الدول النامية⁽⁴⁾, ولكن هناك مشاكل اخرى تقلل من فاعلية السياسة المالية والنتيجة عن سمات اقتصاديات هذه الدول منها عدم توفر جهاز انتاجي مرن وضعف الحافز على الاستثمار فضلا عن ضعف الجهاز المالي وضعف قدرته في تقدير النفقات العامة او تحديد مصادر الايراد , وكذلك فان اغلب

¹ نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطف, الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات, الطبعة الاولى, دار الحامد للنشر, عمان, 2006, ص301.
* يقصد بالمدفوعات التحويلية النفقات التي تنفقها الحكومة من اجل رفع مستوى معيشة بعض افراد المجتمع مثل اعانات البطالة او التأمينات الاجتماعية للعجز والمرض والشيوخ فضلا عن الدعم المقدم لبعض المشاريع الضرورية.
المصدر: محمد علي جاسم وكاظم جابر عيد, النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع اشارة الى تجارب منتخبة, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 21, العدد 82, 2015, ص377.

² J. Bradford Delong and Martha L. Olney, Macroeconomics, Second Edition, McGraw Hill, New York, 2006, p400.

³ وليد عبد الحميد عايب, الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي, الطبعة الاولى, مكتبة حسن العصرية, بيروت, ص95.

⁴ فليح حسن خلف, المالية العامة, الطبعة الاولى, جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث, الاردن, 2008, ص 347-348.

الدول النامية تعاني من تفاوت كبير في توزيع الدخل وانخفاض الدخل القومي واعتمادها على النشاطات الأولية وكذلك تعاني من عجز في الموازنة، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات فضلا عن مشاكل اخرى كثيرة وكل هذه الامور تضعف من كفاءة السياسة المالية في تحقيق الاهداف⁽¹⁾.

كذلك يمكن بيان فاعلية السياسة المالية بالعودة الى الشكل (1) الجزء A من الشكل عندما يكون منحني الطلب على النقود مرنا تجاه سعر الفائدة فان الساسة المالية تكون اكثر فاعلية , اما اذا كان منحني الطلب على النقود قليل المرونة تجاه سعر الفائدة فان السياسة المالية تكون قليلة الفاعلية. يوضح الجزء B اختلاف مرونة الاستثمار تجاه سعر الفائدة فاذا كان الاستثمار قليل المرونة او عديم المرونة تجاه سعر الفائدة فان السياسة المالية تكون اكثر فاعلية, اما اذا كان الاستثمار مرنا تجاه سعر الفائدة فان السياسة المالية تكون قليلة الفاعلية.

خامسا: مشاكل السياسة المالية

هناك العديد من المشاكل التي تعترض عمل السياسة المالية منها:-

1- تعارض الاهداف

تتدخل السياسة المالية في النشاط الاقتصادي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى اقل من التشغيل الكامل لإعادة التوازن عن طريق اجراءاتها المالية للتأثير في مستوى الطلب الكلي, لكن في هذه الحالة ستؤدي الى حدوث ارتفاع في مستوى الاسعار اي حدوث تعارض بين تحقيق مستوى التشغيل الكامل والمحافظة على استقرار مستويات الاسعار وهذه الحالة تكون في الاجل القصير لكن في الاجل الطويل يزول هذا التعارض بين الاهداف. وان سبب حدوث هذا في الاجل القصير يعود الى صعوبة وتعقيد سياسات ادارة الطلب وكذلك وجود عوامل لها تأثير في عمل السياسة المالية⁽²⁾.

2- الاخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية

تخلق هذه المشكلة صعوبات في اختيار التوقيت المناسب لتنفيذ السياسة المالية والتي اشرنا اليها سابقا لان صانعي السياسة لديهم معلومات غير كاملة من اجل التنبؤ في حدوث الكساد او التضخم ومن ثم ستكون تنبؤاتهم محدودة, ويمكن ان تحدث بعض الاخطاء تستدعي القيام بتغيير في السياسة المالية, فضلا عن أن هناك مدة زمنية (فجوة) قبل أن يبدأ سريان مفعول التغيير في السياسة, وهذا التأخير ناجم عن الوقت اللازم لدراسة المختصون للمشكلة واقتراح الحلول واقناع السلطة التشريعية وحتى في حالة حدوث

¹ طارق محمد الحاج, مصدر سابق, ص 212-213.

² وليد عبد الحميد عايب, مصدر سابق, ص 98.

التغيير فان هناك مدة لتقديم العروض و ابرام العقود⁽¹⁾. وهناك ثلاث فجوات زمنية ترتبط بالسياسة المالية هي⁽²⁾:

أ- فجوة الادراك تمثل هذه الفجوة المدة الممتدة بين الوقت الذي تظهر فيه الحاجة الى التدخل والوقت الذي تدرك عنده الحاجة اليه ويكون هذا نتيجة الحاجة الى جمع البيانات والمعلومات عن الوضع الاقتصادي وتحليلها.

ب- فجوة الانجاز تمثل هذه الفجوة بين وقت القيام بالتغيير بالسياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة في الاقتصاد فعليا.

ج- فجوة الاستجابة وهي المدة التي تنقضي بين التغيير الفعلي في السياسة والوقت الذي تؤثر عنده السياسة الجديدة في الاقتصاد تأثيرا فعليا ويختلف هذ الوقت فيما بين الانفاق العام والضرائب, اذ يكون هذا الوقت اطول بالنسبة لتغير الانفاق العام مقارنة بوقت اقل بالنسبة لتغير معدل الضريبة.

3- التأثيرات الثانوية للسياسة المالية

تخلق السياسة المالية بعض الاثار غير المرغوبة عند تطبيقها فمثلا اذا اردت الحكومة تحفيز الطلب الكلي عن طريق الانفاق الحكومي فاذا تم تمويل هذا الانفاق عن طريق الاقتراض من الجمهور او البنوك التجارية, فان الطلب على الاموال المعدة للإقراض سيزداد وهذا سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة والتي ستؤدي الى انخفاض الاستثمار الخاص وكذلك انخفاض المشتريات من السلع المعمرة التي تمول عن طريق الاقتراض وهذا يسمى باثر المزاحمة او الازاحة (Crowding out effect) * وهذا سيقفل من الاثر التوسعي لزيادة الانفاق الحكومي⁽³⁾.

اما اذا قامت الحكومة بزيادة الضرائب من اجل تمويل الانفاق الحكومي الاضافي هذا سيؤدي الى انخفاض الدخل القابل للتصرف اي الانفاق الاستهلاكي الخاص وفقدان الاثار التوسعية لزيادة الانفاق. اما اذا قامت الحكومة باتباع سياسة تقييدية عن طريق تخفيض الانفاق او زيادة الضرائب من اجل تحقيق فائض في الموازنة في هذه الحالة الحكومة ستخفض طلبها على القروض ومن ثم سينخفض سعر الفائدة وهذا سيؤدي الى زيادة الاستثمار وتقليل الاثر الانكماشية لهذه السياسة⁽⁴⁾.

¹ جيمس جوارتيني وريجارد استروب, الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد, دار المريخ للنشر, الرياض, 1999, ص313.

² حافظ شعيلي عمرو, اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية, منشورات جامعة الفتح, طرابلس, 2007, ص377.

* للمزيد ينظر
- فريد بشير وعبد الوهاب الامين, اقتصاديات النقود والبنوك, الطبعة الاولى, مركز العرفة للاستشارات, البحرين, 2008, ص108-109.
- David Miles and Andrew Scott, Macroeconomics Understanding the Wealth of Nations, Second Edition, John Wiley & Sons, Inc, England, 2005, p413-414.

³ جيمس جوارتيني وريجارد استروب, مصدر سابق, ص315.

⁴ وليد عبد الحميد عايب, مصدر سابق, ص 99.

المطلب الثاني: تأثير السياسة المالية في بعض المتغيرات الكلية والتوازن الكلي

اولاً: تأثير السياسة المالية في بعض المتغيرات الكلية

1- تأثير السياسة المالية في التضخم

يمكن للسياسة المالية التأثير في التضخم عن طريق استعمال ادواتها فمثلاً اذا استخدمت الحكومة الضرائب المباشرة لأنها ستؤثر في الطلب الكلي عن طريق التأثير في الدخل المتاح ومن ثم الاستهلاك فاذا زادت الحكومة الضرائب فان الطلب الكلي سينخفض وبالنتيجة سينخفض مستوى الاسعار (التضخم). ولكن يمكن ان تؤدي زيادة الضرائب الغير مباشرة الى حدوث ما يسمى بتضخم دفع الكلفة (Cost - Push Inflation) ⁽¹⁾. ويمكن للسياسة المالية تخفيض التضخم عن طريق تخفيض الانفاق العام ومن ثم انخفاض الطلب الكلي كون الانفاق العام هو احد مكونات الطلب الكلي وكذلك انخفاض مستوى الاسعار (التضخم) ⁽²⁾.

2- تأثير السياسة المالية في الانتاج والاستثمار ومعدل التشغيل

يمكن استعمال السياسة المالية لزيادة الانتاج عن طريق تشجيع الاستثمار ويحدث ذلك بتخفيض الضرائب مثلاً وهذا سيؤدي الى زياد الطلب الكلي ومن ثم زيادة الاستثمار ومن ثم الانتاج ورفع مستوى التشغيل ⁽³⁾, كما يمكن ان تؤثر السياسة المالية في كل من الاستثمار والانتاج والتشغيل باستعمال الانفاق العام بصورة مباشرة اذ يمكن عن طريق الانفاق العام الاستثماري في المشاريع الانتاجية وزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد ومن ثم زيادة الناتج ورفع معدل التشغيل او يمكن تقديم اعانات الى المشروعات الخاصة من اجل تشجيع الاستثمار, وكذلك يمكن للإنفاق على الصحة والتعليم والتدريب ان يزيد من انتاجية عناصر الانتاج من ثم زيادة الانتاج, وكذلك ان زيادة الانفاق ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي وهذا سيؤدي الى زيادة الاستثمار والانتاج والتشغيل ⁽⁴⁾.

وهناك آثار غير مباشرة للإنفاق العام تمثل باثري المضاعف والمعجل اذ ان زيادة الانفاق الذي يمكن ان يكون بشكل اجور ومرتببات او شراء سلع هذه ستؤدي الى حدوث زيادات

¹ ريتشارد موسجرريف و بيجي موسجرريف, المالية العامة في النظرية والتطبيق, ترجمة محمد حمدي السباخي وكامل العاني, دار المريخ للنشر, الرياض, 2010, ص 351.

² عبد الوهاب الامين, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار الحامد للنشر, عمان, 2002, ص 247.

³ علي كنعان, النقود والصرافة والسياسة النقدية, الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني, بيروت, 2012, ص 613.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد, السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي), الطبعة الاولى, مجموعة النيل العربي, القاهرة, 2003, ص 60.

مضاعفة في الاستهلاك (اثر المضاعف) وسيؤدي ذلك الى زيادة الاستثمار بصورة اكبر من زياد الانفاق (اثر المعجل) وبالنتيجة زيادة الانتاج الكلي وزيادة التشغيل⁽¹⁾.

3- تأثير السياسة المالية في الاستهلاك والادخار

يمكن التأثير في الاستهلاك عن طريق الضرائب مثلاً سواء أكانت هذه الضرائب مباشرة ام غير مباشرة فاذا قامت الحكومة بتخفيض الضرائب على الدخل فان الدخل القابل للتصرف سوف يزداد وسيقوم المستهلك , او يمكن ان تقوم بتخفيض الضرائب على المبيعات وضرائب الانتاج لبعض السلع الضرورية وسيؤدي ذلك الى زيادة الاستهلاك الكلي, ويحدث العكس اذا ارادت الحكومة تخفيض الاستهلاك اي زيادة الضرائب⁽²⁾. اما اذا استخدمت الحكومة الانفاق العام للتأثير في الاستهلاك بشقيه الخاص والعام فان هناك صورتين للإنفاق الاول يمثل الانفاق الاستهلاكي الحكومي الذي يمثل شراء الحكومة السلع والخدمات من اجل اشباع الحاجات العامة ومن ثم زيادة الاستهلاك والآخر يمثل الانفاق على الاجور والرواتب اذ تخصص الحكومة جزء من انفاقها على شكل اجور ورواتب للموظفين لقاء خدماتهم التي يقدمونها للدولة فضلا عن بعض صور النفقات الاجتماعية والاعانات والمدفوعات التحويلية التي تقدم لبعض الشرائح التي يكون الميل الحدي للاستهلاك لديها عال وكل هذا سيؤثر في الاستهلاك⁽³⁾.

ويمكن ان تؤثر السياسة المالية في الادخار عن طريق الضرائب ويختلف هذا التأثير باختلاف مستويات دخل الافراد, فاذا كانت الضريبة مفروضة على سلع يستهلكها ذوي الدخل المنخفض ستؤدي الى تخفيض استهلاكهم , اما اذا كانت السلع تطلب من لدن ذوي الدخل المرتفع ستؤدي الى تخفيض الادخار, وهناك بعض الآراء تعد الضريبة ادخاراً اجبارياً يمكن ان تستخدمه الحكومة في تمويل المشاريع العامة ودفع عجلة التنمية⁽⁴⁾.

4- تأثير السياسة المالية في النمو الاقتصادي

تستخدم الحكومة السياسة المالية من اجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي عن طريق تخصيص نسبة كبيرة من الموارد للنشاطات التي تزيد من القدرة الانتاجية للاقتصاد وتقليل نسبة الموارد الموجهة نحو الانفاق العام الاستهلاكي اي زيادة الانفاق العام الاستثماري وهذا سيرفع من الانتاج المحلي, ويمكن للحكومة ان تفرض ضرائب على الانفاق الاستهلاكي

¹ زهير احمد قدورة, علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الاردنية الهاشمية, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان, 2012, ص 72.

² خبابة عبد الله, اساسيات في اقتصاد المالية العامة, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2009, ص30.

³ محمد طاقة وهدى العزاوي, اقتصاديات المالية العامة, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2007, ص66.

⁴ محمد جمال ذنبيات, المالية العامة والتشريع المالي, الطبعة الاولى, الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر, عمان, 2003, ص156.

الخاص من اجل الحصول على مزيد من الاموال التي يمكن ان تستخدم في تشجيع الاستثمار الخاص عن طريق تقديم الاعانات او يمكن ان تقدم اعفاءات ضريبية للمستثمرين ومن ثم تحفيز الانتاج والنمو⁽¹⁾.

5- تأثير السياسة المالية في اعادة توزيع الدخل القومي

يكون للدولة دور كبير في عملية اعادة توزيع الدخل القومي وبمرحلتين المرحلة الاولى تمثل التوزيع الاولي للدخل بين الذين شاركوا في انتاجه, وبعد ذلك تتدخل في المرحلة الاخرى لإعادة توزيع الدخل القومي (التوزيع النهائي) عن طريق فرض الضرائب التصاعدية على الدخل والارث والاملاك واعادة انفاق هذه الحصيلة على شكل خدمات عامة كالصحة والتعليم او نفقات تحويلية واعانات البطالة والمرض والشيخوخة وغيرها من أجل رفع مستوى رفاهية المجتمع . ويمكن ان تقوم الحكومة بإعادة توزيع الموارد بين النشاطات الاقتصادية عن طريق نقل الموارد وعوامل الانتاج من نشاط الى آخر أو تقديم الاعفاءات الضريبية لبعض النشاطات من اجل تطويرها⁽²⁾.

6- تأثير السياسة المالية في الاستيرادات والصادرات والميزان التجاري

تستخدم الحكومة السياسة المالية للتأثير في حجم الاستيرادات والصادرات من اجل تحسين وضع الميزان التجاري او لأهداف اقتصادية اخرى, اذ تلجأ الحكومة لفرض ضرائب (جمركية) على السلع المستوردة ومن ثم تخفيض حجم الاستيرادات وتعزيز وضع الميزان التجاري وكذلك حماية المنتج المحلي من السلع المستوردة للمحافظة على الانتاج المحلي, وقد تلجأ الحكومة الى توجيه الانفاق العام من اجل دعم الصادرات عن طريق تقديم الاعانات سواء أكانت نقدية أم عينية أم إعفاء ضريبي بهدف تشجيع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية في الخارج ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين وضع الميزان التجاري⁽³⁾.

¹ H.S. Agarwal, Principles of Economics, 8 th Edition, Ane Books Pvt. Ltd, India, 2010, p1258.

² موسى ابراهيم, السياسة الاقتصادية والحكومة الحديثة, الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني للنشر, بيروت, 1998, ص38-39.

³ فايز ابراهيم الحبيب, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الرابعة, مكتبة الملك فهد, الرياض, 2000, ص528-529.

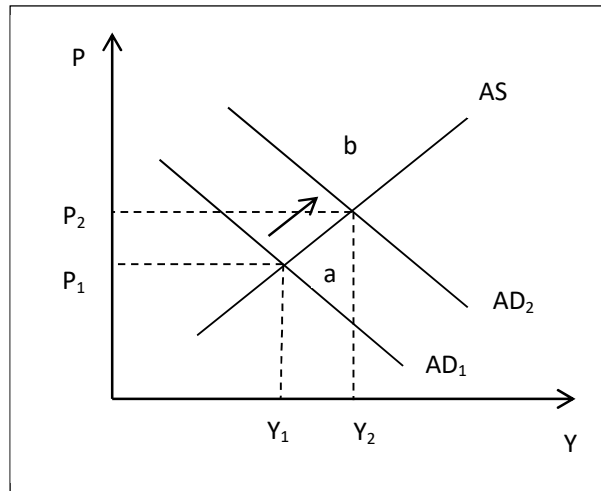
ثانياً: تأثير السياسة المالية في توازن الاقتصاد الكلي

يمر الاقتصاد بحالات من عدم الاستقرار ففي بعض الاحيان يمر الاقتصاد بحالة من الانكماش الاقتصادي الذي يكون فيه الناتج اقل من مستوى التشغيل الكامل ويكون معدل البطالة اعلى من المستوى الطبيعي , او يعاني الاقتصاد من وجود فجوة تضخمية اذ يكون الناتج اعلى من مستوى التشغيل الكامل ومستوى الاسعار يكون مرتفعاً، وفي هذه الحالة يجب على الحكومة التدخل من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1- السياسة المالية والتوازن في الاجل القصير

يمكن الاستعانة بالشكل البياني (7) لتوضيح عمل السياسة المالية للتخلص من الفجوة الانكماشية باستعمال ادواتها (زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب او كليهما).

شكل (7) السياسة المالية ومعالجة الفجوة الانكماشية



المصدر: عبد الرزاق بني هاني، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص 212.

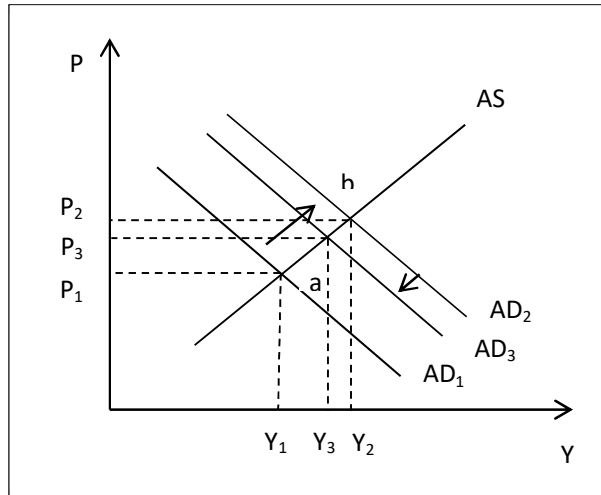
عن طريق الشكل (7) منحنى الطلب الكلي AD_1 يتقاطع منحنى العرض الكلي AS في نقطة a بافتراض ان الاقتصاد يعاني من فجوة انكماشية ومستوى الناتج هو Y_1 وهو اقل من مستوى التشغيل الكامل ومستوى الاسعار هو P_1 ، ويمكن زيادة الناتج الى مستوى التشغيل الكامل عن طريق استعمال السياسة المالية التوسعية بزيادة الانفاق الحكومي مثلاً او تخفيض الضرائب او كليهما معاً، فعند زيادة الانفاق الحكومي فان الناتج الكلي سيزداد بمقدار اكبر من زيادة الانفاق بفعل اثر المضاعف $(1/1-MPC-MPI+MPT+MPM)^*$ وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى AD_2 ليتقاطع مع منحنى

* للمزيد حوال الية عمل المضاعف ينظر

- مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 279-283.
- السيد محمد السريتي وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص 234-238.

العرض الكلي في نقطة b وسيزيد الناتج الى Y_2 الذي يمثل مستوى التشغيل الكامل وسترتفع الاسعار الى P_2 وتخفتي الفجوة الانكماشية⁽¹⁾. ولابد من ملاحظة ان زيادة الانفاق الحكومي الممول بالاقتراض من الافراد والبنوك التجارية سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة لان زيادة الانفاق الحكومي سيؤدي الى زيادة الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع اسعار الفائدة، و هذا الارتفاع في سعر الفائدة سيؤدي الى تخفيض كل من الاستثمار والاستهلاك ويتولد اثر المزاحمة (Crowding out) وعليه فان زيادة الانفاق الحكومي ستخفض الانفاق الخاص ما يلغي جزءاً من الزيادة في الناتج التي كان من الممكن الوصول اليها في ظل زيادة الانفاق الحكومي , والجدير بالذكر ان تخفيض الضرائب يولد نفس اثر المزاحمة⁽²⁾. ويمكن بيان تأثير المزاحمة عن طريق الشكل البياني (8)

شكل (8) السياسة المالية واثر المزاحمة



Source: Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue , Macroeconomics Principles Problems and Policies, 16th Edition, McGraw-Hill, New York, 2005, 225.

عن طريق الشكل (8) ان زيادة الانفاق الحكومي ستؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليمين الى AD_2 ليزداد الناتج الى Y_2 والاسعار الى P_2 هذا هو الاثر الاولي لزيادة الانفاق , لكن هذه الزيادة في الانفاق ستؤدي الى رفع سعر الفائدة والذي سيخفض كل من الاستثمار والاستهلاك ومن ثم انتقال منحنى الطلب الكلي مرة اخرى الى اليسار الى AD_3 ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي وسينخفض الناتج الى Y_3 ومستوى الاسعار الى P_3 , اي ان تأثير المزاحمة خفض جزءاً من الزيادة الاولية الناتجة عن زيادة الانفاق الحكومي⁽³⁾.

¹ Joseph G. Nellis and David Parker, Principles of Macroeconomics, First Edition, Pearson, London, 2004, p141.

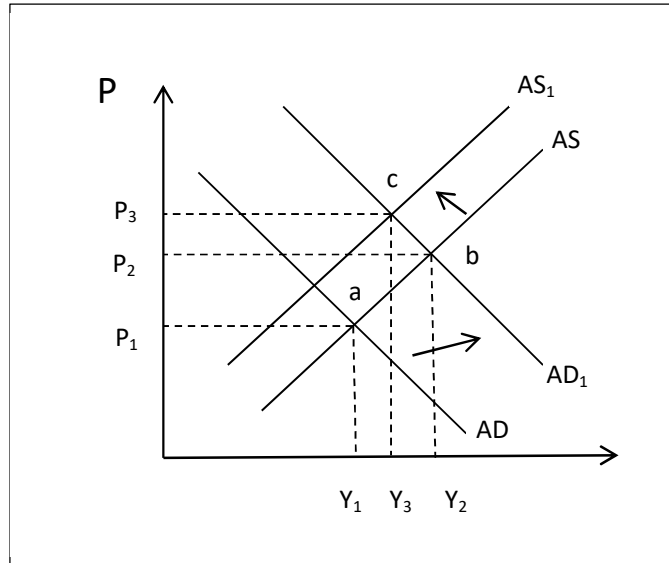
² جوزيف دانيالز و ديفيد فانهوزر, اقتصاديات النقود والتمويل الدولي, ترجمة محمود حسن حسني, دار المريخ للنشر, الرياض, 2010, ص477.

³ Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue , Macroeconomics Principles Problems and Policies, opcit, p224.

في مثل هذه الحالة نرى ان اتباع سياسة مالية توسعية بزيادة الانفاق الحكومي سيولد زيادة الطلب على النقود ومن ثم زيادة الدخل واسعار الفائدة والذي بدوره سيؤدي الى انخفاض الاستثمار والاستهلاك وانخفاض مستوى الناتج دون المستوى المرغوب من اجل المحافظة على تحقيق المستويات المرغوبة من الناتج يمكن استخدام السياسة النقدية من اجل خفض اسعار الفائدة عن طريق زيادة عرض النقد والذي سيؤدي الى انخفاض اسعار الفائدة ومن ثم المحافظة على الزيادة المرغوبة في الناتج , ومن اجل المحافظة على تحقيق تأثير الانفاق الحكومي بشكل كامل دون حدوث اثر المزاحمة يمكن الاستعانة بالسياسة النقدية وتخفيض اسعار الفائدة او المحافظة عليها دون حدوث ارتفاع مع زيادة الانفاق الحكومي ومن ثم الوصول الى الهدف المطلوب عن طريق التنسيق فيما بين السياسيتين المالية والنقدية.

وهناك حالة اخرى يمكن ان تؤدي السياسة المالية الى خلق مشكلة التضخم بدفع الكلفة عن طريق احداث تغييرات توسعية في السياسة المالية من اجل توسيع الانتاج ويمكن توضيح ذلك عن طريق الشكل البياني (9)

شكل (9) السياسة المالية وتضخم دفع الكلفة



Source: Michael Melvin and William Boyes, Principles of Macroeconomics, 8 th Edition, South-Western, China, 2011, p245.

عن طريق الشكل (9) الاقتصاد في حالة توازن في نقطة a عند تقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS ومستوى الناتج هو Y_1 ومستوى الاسعار P_1 , عند قيام الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي فان منحنى الطلب الكلي سينتقل الى اعلى الى AD_1 ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي AS في نقطة b سيزداد الناتج الى Y_2 مع ارتفاع مستوى الاسعار الى P_2 , فاذا كان الانفاق الحكومي ممول عن طريق الضرائب على الشركات فان ذلك سيؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم سينتقل منحنى

العرض الكلي الى اليسار الى AS_1 ليتقاطع مع منحنى الطلب الكلي AD_1 في نقطة c في هذه الحالة فان الناتج سينخفض الى Y_3 ومستوى الاسعار سيرتفع الى P_3 ⁽¹⁾.

ظهرت هذه المشكلة في سبعينات القرن الماضي التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم وتسمى هذه المشكلة بالتضخم الركودي (Stagflation), وهذا النوع من التضخم لم تستطع سياسات جانب الطلب (النظرية الكينزية) من معالجة هذه المشكلة ومن ثم تم تقبل نظرية اقتصاديات جانب العرض التي تركز على زيادة الانتاج عن طريق الحوافز الضريبية او تخفيض معدلات الضرائب التي ستؤدي الى زيادة الدخل المتاح وزيادة الادخار والاستثمار ومن ثم زيادة الانتاج وزيادة العرض الكلي⁽²⁾. اي وعن طريق هذه السياسة يمكن ان ينتقل منحنى العرض الكلي الى اليمين ليعود التوازن الى نقطة b. ويمكن توضيح طريقة تحليل مدرسة جانب الطلب ومدرسة جانب العرض مع مشكلة التضخم الركودي عن طريق المخطط (3).

مخطط (3) معالجة التضخم الركودي بين سياسات جانب الطلب وجانب العرض



Source: Irvin Tucker, Macroeconomics for Today, 3rd Edition, Thomson, United States, 2003, p270.

المخطط اعلاه يوضح كيفية معالجة مشكلة التضخم الركودي عن طريق تحليل المدرسة الكينزية ومدرسة جانب العرض, اذ تركز المدرسة الكينزية على جانب الطلب اذ عند تخفيض

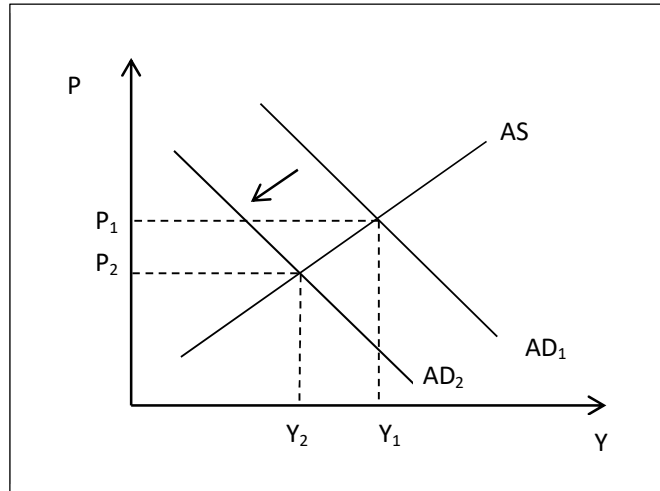
¹ Michael Melvin and William Boyes, opcit, p245.

² اسامة بشير الدباغ واثيل عبد الجبار الجومرد, المقدمة في الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار المناهج للنشر, عمان, 2003, ص229.

معدل الضريبة سيزداد الدخل المتاح ويزداد الانفاق ومن ثم زيادة الطلب الكلي وحدث توسع اقتصادي لكن مع حدوث تفاقم في معدلات التضخم. اما تحليل مدرسة جانب العرض فان تخفيض معدل الضريبة سيؤدي الى زيادة الدخل المتاح ومن ثم الادخار والاستثمار وزيادة الناتج عن طريق المزيد من الاستثمار وانشاء مشاريع جديدة ومن ثم زيادة العرض الكلي وحدث توسع اقتصادي مع وانخفاض البطالة وانخفاض معدل التضخم.

هناك حالة اخرى يمكن ان يمر بها الاقتصاد وهي التضخم في مثل هذه الحالة فان الحكومة يمكن ان تتبع سياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي و زيادة الضرائب ومن ثم سينخفض الانفاق الاستهلاكي للأفراد وسيخفض الانفاق الكلي او الطلب الكلي وستنخفض الاسعار. ويمكن الاستعانة بالشكل البياني (10) لتوضيح الية عمل السياسة المالية في معالجة الفجوة التضخمية.

شكل (10) السياسة المالية ومعالجة الفجوة التضخمية



المصدر: هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة للكتاب السوري، دمشق، 2010، ص84.

الشكل (10) يوضح وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد ويمكن للسياسة المالية ان تعالج ذلك عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب وهذا سيؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى اليسار من AD_1 الى AD_2 ومن ثم انخفاض الناتج الحقيقي الى Y_2 وانخفاض مستوى الاسعار الى P_2 واختفاء الفجوة التضخمية⁽¹⁾. لكن تؤدي السياسة المالية الانكماشية الى تخفيض اسعار الفائدة ومن ثم يمكن ان يؤدي الى زيادة الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي وهذا سيؤدي الى تقليل الاثر الانكماشية للسياسة المالية⁽²⁾.

¹ حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2014، ص345.

² جوزيف دانيالز و ديفيد فانهوز، مصدر سابق، ص 478.

2- السياسة المالية والتوازن في الاجل الطويل

ذكر سابقا ان التوازن في الاجل الطويل يتحقق عندما يتقاطع كل من منحني الطلب الكلي مع منحني العرض الكلي في الاجل القصير عند مستوى الناتج الكامن , لكن في بعض الاحيان يكون مستوى الناتج اما اقل من مستوى الناتج الكامن او اعلى منه, وفي هذه الحالة يمكن للسياسة المالية التدخل من اجل اعادة التوازن طويل الاجل.

بالاستعانة بالشكل (5) الذي يمكن عن طريقه توضيح دور السياسة المالية في اعادة التوازن ففي الجزء A نلاحظ ان التوازن قصير الاجل متحقق في نقطة a ومستوى الناتج هو Y_0 وهو اقل من مستوى الناتج الكامن وكذلك مستوى الاسعار P_0 اي وجود فجوة انكماشية ومعدل البطالة هو اعلى من المعدل الطبيعي. في مثل هذه الحالة يمكن اتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب او كليهما معاً والتي ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي وانتقاله الى اليمين من AD_0 الى AD_1 ليتقاطع مع منحني العرض الكلي قصير الاجل SRAS ومنحني العرض الكلي طويل الاجل LRAS في نقطة b ليتحقق التوازن في الاجل الطويل ويتحقق مستوى الناتج الكامن Y_p ويرتفع مستوى الاسعار الى P_1 ⁽¹⁾.

اما اذا كان مستوى الناتج اعلى من الناتج الكامن فيمكن الاستعانة بالجزء B لتوضيح دور السياسة المالية في معالجة هذه الفجوة التضخمية اذ يمكن اتباع سياسة مالية انكماشية, وفي البداية ان مستوى الناتج المتحقق هو Y_1 وهو اعلى من مستوى الناتج الكامن ومعدل البطالة اقل من المعدل الطبيعي ومستوى الاسعار P_1 , في مثل هذه الحالة يتم اللجوء الى اتباع سياسة مالية انكماشية بتخفيض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب او كليهما والتي ستؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانتقاله الى اليسار الى AD_1 ليتقاطع مع منحني العرض الكلي قصير الاجل SRAS ومنحني العرض الكلي طويل الاجل LRAS في نقطة b ليتحقق التوازن في الاجل الطويل وتختفي الفجوة التضخمية ويتحقق مستوى الناتج الكامن Y_p وينخفض مستوى الاسعار الى P_0 ⁽²⁾.

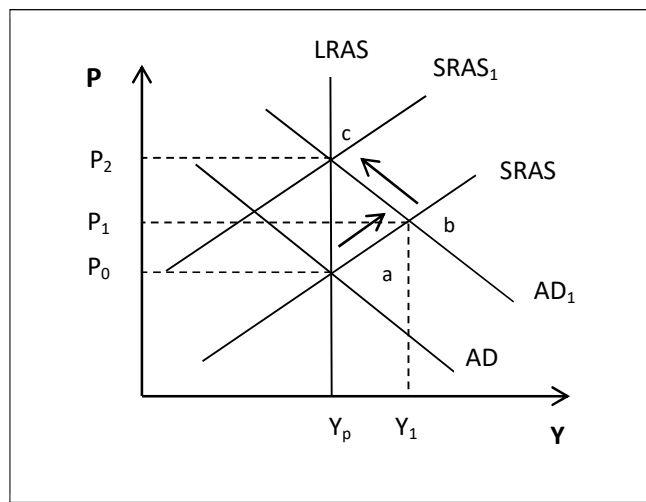
¹ اوجست سوانينبيرج , الاقتصاد الكلي بوضوح, ترجمة خالد العامري, الطبعة الاولى, دار الفاروق للاستثمارات الثقافية, مصر, 2008, ص300.

² Lipsey & Chrystal, Economics, 11 th Edition, Oxford, New York, 2007, p434.

3- السياسة المالية غير المتوقعة وديناميكية التوازن في الاجل الطويل

تحدث في بعض الاحيان تغييرات غير متوقعة في السياسة المالية وهذه التغييرات تؤدي الى احداث اختلال في وضع التوازن ويكون هذا التغيير ديناميكي فاذا كان لاقتصاد في حالة توازن طويل الاجل في نقطة a كما في الشكل (11) فان اي تغييرات غير متوقعة بزيادة الانفاق العام مثلا فان منحنى الطلب الكلي ينتقل الى اليمين الى AD_1 لينتقل التوازن الى نقطة b في هذه النقطة يكون الناتج الحقيقي اعلى من الناتج الكامن Y_p و سيرتفع مستوى الاسعار الى P_1 ⁽¹⁾.

شكل (11) تأثير التغييرات غير المتوقعة للسياسة المالية في التوازن طويل الاجل



Source : Libby Rittenberg and Timothy Tregarthen, Principles of Macroeconomics, 12 th Edition, Flat World Knowledge, USA, 2012, p302.

والتوازن لا يتوقف عند هذه النقطة وانما فان زيادة الانتاج تؤدي الى زيادة الطلب على العمل ومن ثم ارتفاع الاجور وكذلك ارتفاع اسعار المواد الاولية ومن ثم زيادة التكاليف وانتقال منحنى العرض الكلي قصير الاجل الى $SRAS_1$ ليتقاطع مع منحنى الطلب الكلي AD_1 ومنحنى العرض الكلي طويل الاجل $LRAS$ في نقطة c ليعود التوازن عند مستوى الناتج الكامن Y_p لكن سيكون هناك ارتفاع اكثر في مستوى الاسعار اذ سيرتفع الى P_2 ⁽²⁾. وخالصة هذه التغييرات غير المتوقعة في الاجل الطويل ستنتهي بعودة الاقتصاد الى وضع التوازن طويل الاجل عند مستوى الناتج الكامن لكن حدوث ارتفاع في مستويات التضخم.

¹ William A. McEachern, Economic Principles: A Contemporary Introduction, 8 th Edition, South-Western, Canada, 2009, p581.

² اسامة بشير الدباغ واثيل عبد الجبار الجومرد, مصدر سابق, ص243.

المبحث الثالث

السياسة التجارية وتأثيرها في الاقتصاد الكلي

المطلب الأول: السياسة التجارية

أولاً: مفهوم السياسة التجارية

السياسة التجارية واحدة من السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الحكومة في تحقيق غاياتها والتي تختلف باختلاف الزمان والمكان وكذلك تختلف باختلاف طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي وباختلاف الامكانيات المتاحة لديها. فعرفت السياسة التجارية تعريفات كثيرة فعرفت بانها مجموعة الاجراءات والتدابير و الوسائل التي تستخدمها الدولة لتنظيم تجارتها الخارجية⁽¹⁾. او هي سياسة الحكومة التي تؤثر بشكل مباشر في كمية السلع والخدمات التي تستوردها او تصدرها الدولة⁽²⁾.

او هي مجموعة من الاجراءات التي تتبعها الدولة عن طريق مجموعة من الوسائل من اجل تحسين علاقتها التجارية مع الخارج او هي المنهج الذي تتبعه الدولة لتنظيم استيراداتها وصادراتها من السلع والخدمات عبر الحدود⁽³⁾, او هي مجموعة التدابير والاجراءات التي تتخذها الدولة من اجل تشجيع الصادرات وتقليل الواردات بهدف تحقيق الحماية والانتعاش للاقتصاد الوطني⁽⁴⁾.

كذلك يقصد بالسياسة التجارية بأنها التوجه الذي تتخذه الدولة كمنهج في علاقاتها الاقتصادية الخارجية عن طريق مجموعة من الاجراءات والوسائل من اجل تحقيق العديد من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية⁽⁵⁾, او هي مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في علاقتها الاقتصادية مع البلدان الاخرى في مجالي الاستيراد والتصدير والتي تتضمن الاجراءات الحمائية والقيود المباشرة من اجل تحقيق الاهداف الاقتصادية⁽⁶⁾. او هي الاجراءات التي تهدف الى المراقبة المباشرة للواردات من اجل تحويل الانفاق المحلي بعيدا عن السلع

¹ علي حاتم القرشي، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، دار الضياء للنشر، النجف الاشرف، 2014، ص76.

² N.Gregory Mankiw, Principles Of Macroeconomics, 5 th Edition, South Western, USA, 2009, P.312.

³ جنان سليم هلال، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003: الاداء ومتطلبات الاصلاح، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 16، العدد1، 2014، ص106.

⁴ رضا صاحب ابو حمد، الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي، الطبعة الاولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2006، ص310.

⁵ محمد عبد العظيم الدكماوي، مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي)، الطبعة الاولى، دار الفلاح للنشر، الكويت، 2013، ص332.

⁶ نصر حمود مزنان، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2009، ص89.

الاجنبية في اتجاه السلع المحلية وكذلك تشجيع الصادرات وجذب الطلب الاجنبي للسلع المحلية⁽¹⁾.

ويمكن ان نعرف السياسة التجارية بانها مجموعة القواعد والاجراءات والتعليمات التي تتخذها الحكومة لتنظيم علاقاتها التجارية مع الخارج لتنظيم عمليتي الاستيراد والتصدير بما يحقق الاهداف الاقتصادية المطلوبة ويحمي الاقتصادي الوطني من الاثار غير المرغوب بها عن طريق استعمال الوسائل الحمائية المناسبة في الوقت المناسب لتحقيق ذلك.

ثانيا: انواع السياسات التجارية

هناك نوعان من السياسات التجارية ولكل نوع منها مبررات وحجج تتخذها وهذه السياسات هي :-

1- سياسة حرية التجارة

يقصد بحرية التجارة بصورة مبسطة تدفق السلع والخدمات بين الدول بدون تقييد او ضرائب خاصة⁽²⁾, وعرفت ايضا بأنها ترك النشاط التجاري يعمل بصورة حرة دون تدخل, عن طريق وضع التشريعات والقوانين التي تمنع وضع القيود امام التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات عبر الحدود سواء أكانت استيرادات أم صادرات⁽³⁾. واول من نادى بحرية التجارة هم رواد المدرسة الطبيعية لان حرية التجارة حسب رأيهم يصب في مصلحة الجميع, وكذلك اكدت المدرسة الكلاسيكية على أهمية حرية التجارة وعلى يد روادها كل من (آدم سميث وريكاردو) كونها تحقق مصالح بلدانهم دون النظر الى مصالح الدول الاخرى, اذ ان هذه السياسة ملائمة للبلدان المتقدمة لأنها تمتلك فائض في الانتاج وتحتاج الى اسواق الى تصريفها لذلك تدعو الى هذه السياسة⁽⁴⁾. في الواقع العملي لا توجد هناك حرية مطلقة في التجارة الخارجية وانما يوجد هناك تدخل من الدولة واستعمال بعض وسائل التقييد حتى في الدول المتقدمة التي تنادي بحرية التجارة وهذا الحد من التقييد يمكن ان تسمح به المنظمات الدولية⁽⁵⁾.

¹ وديع طوروس, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, المؤسسة الحديثة للكتاب, طرابلس, 2010, 233.

² Irvin B. Tucker, Economics For Today's World, 5 th Edition, Thomson, USA, 2008, P596.

³ رضا عبد السلام, العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية, الطبعة الاولى, المكتبة العصرية للنشر, مصر, 2011, ص81.

⁴ محمود حسين الوادي واخرون, الاقتصاد الكلي, الطبعة الثالثة, دار المسيرة للنشر, عمان, 2013, ص283.

⁵ طارق فاروق الحصري, الاقتصاد الدولي, الطبعة الاولى, المكتبة العصرية للنشر, مصر, 2010, ص108.

ويرى انصار الحرية التجارية ان هناك حججاً او مبررات وايجابيات يمكن ان توفرها حرية التجارة للدول الداخلة في عملية التجارة هي:-

أ- ان قيام التجارة الخارجية الحرة بين الدول يتيح الافادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي والتي تعد الحجة الرئيسية لانصار حرية التجارة, ومن ثم فان كل دولة سوف تخصص في انتاج سلع وخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية وهذا سيؤدي الى تحقيق افضل استعمال للموارد⁽¹⁾. ولذا فان الناتج العالمي سيزداد وتنخفض تكاليف الانتاج وسوف تحقق الدول كفاءة في انتاج السلع والخدمات⁽²⁾. كذلك ان سياسة حرية التجارة تؤدي الى زيادة الدخل القومي نتيجة التخصص الدولي والتوجه نحو الانتاج المجدي اي انتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية و الذي سيحقق فوائد كبيرة للدولة احدها الحصول على السلع المنتجة محليا او المستوردة بأسعار منخفضة⁽³⁾. ان حرية التجارة تزيد من معروض السلع والخدمات يمكن ان يسد العجز في العرض الكلي للسلع في الدول التي تعاني من ضعف الجهاز الانتاجي, وكذلك تؤدي الى انخفاض اسعار السلع وتكاليف انتاج السلع المحلية لأنها ستوفر مواد اولية وخبرات منخفضة الاسعار⁽⁴⁾.

ب- تساعد حرية التجارة الحد من قيام الاحتكارات لأنها تصبح امراً صعب تحقيقه لان سياسة الحماية التي تؤمنها بعض الدول توفر بيئة مناسبة لقيام الاحتكارات. وبهذا ستمنع سياسة الحرية ذلك وسيادة المنافسة والتمتع بإنتاج اكبر واسعار اقل⁽⁵⁾.

ج- حرية التجارة ستؤدي الى المنافسة الدولية والتي ستؤدي الى التجديد والابتكار والتطوير في ادوات الانتاج ونوعية المنتج وبالنتيجة فأنها ستوفر منافع للمستهلكين عن طريق تقديم السلع بأسعار منخفضة نتيجة التقدم العلمي في مجال الانتاج وزيادة الرفاهية الاجتماعية⁽⁶⁾.

د- حرية التجارة توفر امكانية بناء صناعات كبيرة والتمتع بمزايا الانتاج الكبير وتحقيق وفورات الحجم اي تحقق فيها ميزة نسبية في انتاج السلع ولذا تحقيق فائض في الانتاج

¹ زينب حسين عوض الله, الاقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة, القاهرة, 2005, ص280.

² طارق فاروق الحصري, مصدر سابق, ص109.

³ David Robertson, International Economics and Confusing Politics, Edward Elgar, British, 2006, p39.

⁴ بشير علوان حمد, الاغراق والتجارة الخارجية في العراق بعد 2003, مجلة الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, العدد88, 2011, ص27.

⁵ سعد الخفاجي, تطور السياسة الكمركية في العراق قبل وبعد 2003 بين المشاكل والمقترحات البديلة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد38, 2014, ص33.

⁶ محمد احمد الدوري, في التجارة الخارجية, الطبعة الاولى, دار شموع الثقافة للنشر, ليبيا, 2007, ص128.

ويمكن مبادلتها مع الدول الأخرى , وكذلك تستطيع الحصول على السلع التي لا تمتلك فيها ميزة نسبية من الدول الأخرى⁽¹⁾ .

هـ- تؤدي سياسة حرية التجارة الى رفع مستوى التشغيل اي تخفيض معدلات البطالة لأنها تؤدي الى افادة كل دولة من عناصر الانتاج المتوفرة لديها وتشغيلها تشغيلاً كاملاً وتحقيق مستويات تشغيل ونتاج عالية اي تحقيق فوائض في الانتاج , وكذلك يمكن انتقال الطاقات الفائضة من عنصري العمل ورأس المال من دولة الى أخرى او يكون بصورة ضمنية عن طريق انتقال السلع كثيفة العمل او كثيفة رأس المال⁽²⁾ .

و- حرية التجارة ستؤدي الى تعظيم الصادرات عن طريق اتباع سياسة الانتاج من اجل التصدير ومن ثم تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) بدرجة اكبر من سياسة الحماية⁽³⁾ .

ز- تخلق سياسة الحرية التجارية تعاون دولي الذي يمكن ان يحقق قدر أكبر من التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول التي تؤثر في النمو الاقتصادي العالمي والسلام واستقرار الروابط التجارية الدولية⁽⁴⁾ .

لكن على صعيد الواقع العملي فان هذه المبررات والايجابيات التي يطرحها مؤيدو حرية التجارة قد لا تتلائم وواقع الدول النامية لأنها ستبقي هذه الدول اسيرة الدول الصناعية المتقدمة ويجعلها تستمر في انتاج السلع الأولية وتبقى الدول المتقدمة تنتج السلع الصناعية وهذا سيعمق مبدا التبعية للدول النامية, كذلك ان الدول الصناعية نفسها التي تنادي بحرية التجارة قد مارست سياسة الحماية في اوقات سابقة من اجل حماية وتقوية صناعاتها حتى اصبحت ذات كفاء عالية تستطيع مواجة المنافسة الخارجية ومن ثم فان تحرير التجارة سوف لن يؤثر فيها.

2- سياسة تقييد او حماية التجارة

يقصد بسياسة حماية التجارة بانها اي سياسة تتبناها الدولة من اجل حماية الصناعات المحلية من خطر منافسة السلع الاجنبية المستوردة⁽⁵⁾ , او هي حماية الانتاج الوطني من منافسة السلع الاجنبية المماثلة لها في السوق المحلية من اجل حماية المنافع والمصالح العامة باستعمال

¹ نعمة الله نجيب, اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2001, 253.

² السيد محمد احمد السريتي ومحمد عزت غزلان, التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية, دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, 2013, ص124.

³ عبد المطلب عبد الحميد, السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي, مكتبة زهراء الشرق, القاهرة, 1997, ص332.

⁴ Joseph G. Nellis and David Parker, opcit, p314.

⁵ رعد حسن الصرن, اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهة الاقتصادية, الطبعة الاولى, دار الرضا الرضا للنشر, دمشق, 2000, ص280.

سياسات لمنع دخول السلع الاجنبية او وضع عراقيل امامها⁽¹⁾. يرى انصار سياسة حماية التجارة ان لمزايا التخصص وتقسيم العمل اهمية عن طريق وجود اختلاف فوارق في التكاليف النسبية بين الدول, الا ان لسياسة الحماية اهداف خاصة للمجتمع ويتوجب العمل على تحقيقها حتى ان تم التضحية ببعض مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي⁽²⁾.

ويورد انصار الحماية مجموعة من الحجج والاهداف للدفاع عن وجهة نظرهم وهي:-

أ- حماية الصناعات الناشئة يرى انصار الحماية ان الصناعات المحلية الجديدة في انتاج سلعة معينة تكون ذات تكاليف عالية بسبب صغر حجم الانتاج فضلا عن انخفاض جودتها , وهذا يجعلها لا تستطيع المنافسة مع السلع الاجنبية المماثلة ولذا يجب توفير الحماية لها لكي تتمكن من المنافسة مع السلع الاجنبية⁽³⁾. وهنا تجدر الاشارة الى مسالة مهمة وهي ان الحماية تكون لمدة زمنية معينة وليس الى ما لا نهاية من اجل تحفيز الصناعات للإسراع بالتطور وتحقيق ميزة نسبية, وكذلك يجب ان يكون توفير الحماية لعدد من الصناعات التي تتوفر امامها فرص النجاح في المستقبل وتحقيق الكفاءة الاقتصادية⁽⁴⁾.

ب- تقليل العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات اذ تلجا الدولة لاتباع سياسة الحماية واستعمال ادواتها من اجل زيادة الصادرات عن طريق دعمها مثلا وتخفيض الاستيرادات عن طريق فرض الضرائب الجمركية ومن ثم زيادة الصادرات وانخفاض الاستيرادات التي ستؤدي الى ازالة العجز في الميزان التجاري وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات⁽⁵⁾.

ج- معالجة مشكلة البطالة يرى انصار سياسة الحماية انها ستؤدي الى معالجة مشكلة البطالة لان فرض الرسوم الجمركية سيؤدي الى زيادة اسعار السلع المستوردة وسيتحول المستهلكون الى زيادة الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة الطلب على الايدي العاملة وزيادة الدخل, كذلك يمكن ان تخلق الحماية انواعاً جديدة من الصناعات ومن ثم تشغيل مزيد من العمال, لكن يمكن ان تؤدي سياسة الحماية الى حدوث انخفاض في الطلب على السلع الوطنية في الخارج اذا اتبعت الدول الاخرى سياسة المعاملة بالمثل⁽⁶⁾.

¹ محمود حسين الوادي واحمد عارف عساف, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2009, ص289.

² جاسم محمد, التجارة الدولية, دار زهران للنشر, عمان, 2005, ص126.

³ سامي خليل, الاقتصاد الدولي ملخصات وتطبيقات, الجزء الثاني, دار النهضة العربية, القاهرة, 2001, ص322..

⁴ عبد المطلب عبد الحميد, السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي, مصدر سابق, ص325.

⁵ السيد متولي عبد القادر, الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق, الطبعة الاولى, دار الفكر للنشر, عمان, 2011, ص70.

⁶ ايمان عاطف ناصف, مبادئ الاقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2008, ص176.

- د- حجة الدفاع والامن الوطني قد تحدث حالات طارئة او حروب او حصار يمنع الدول من استيراد حاجاتها من السلع من الدول التي تهدد امنها الوطني, ومن اجل منع هذا التهديد لابد من حماية الصناعات المحلية التي تكون ذات اهمية خاصة لأمن البلاد من اجل تطوير هذا الصناعات ونموها سواء أكانت هذه السلع صناعية أم زراعية⁽¹⁾.
- ه- سياسة الحماية تعد مصدرا مهما للحصول على الإيرادات العامة من اجل تمويل الانفاق العام ولاسيما في اغلب الدول النامية لأنها تعاني من ضعف مصادر الإيرادات, لكن في الدول المتقدمة قل الاعتماد عليها بسبب الانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة التي تتبعها هذه الدول⁽²⁾.
- و- تنويع الهيكل الاقتصادي يرى انصار سياسة الحماية ان الدولة تستطيع تنويع هيكلها الاقتصادي عن طريق اتباع اجراءات الحماية, لأنه في ظل سياسة الحرية ستبقى بعض الدول كمنتج للسلع الاولية وتعتمد على استيراد السلع الصناعية من الخارج وهذا يجعلها خاضعة للدول المتقدمة وتتأثر كثيرا بالتقلبات التي تحدث في تلك الدول, وعليه ستقوم هذه الدول بتطوير وتنويع انتاجها عن طريق اتباع استراتيجيات الاعتماد على الذات او التصنيع من اجل احلال الواردات والذي سيقبل من تأثرها بالأزمات الخارجية⁽³⁾.
- ز- الحماية من العمل الرخيص هذه الحجة تنطلق من الدول المتقدمة لان الدول النامية تصدر سلع كثيفة العمل بسبب وفرة عنصر العمل وانخفاض الاجور, ومن ثم يجب تقييد دخول هذه السلع لأنها تكون منخفضة الاسعار وسيزيد الطلب عليها وينخفض الطلب على السلع المحلية, لكن في الواقع ان الاجور مرتفعة في الدول المتقدمة بسبب ارتفاع انتاجية العامل ومن ثم انخفاض متوسط كلفة الانتاج وتصبح ذات قدرة اكثر على المنافسة. ان طرح هذه الحجة يتعارض مع مبدأ نظرية التجارة الدولية التي تنادي بحصول المستهلكين على السلع بأرخص الاسعار من اجل تحقيق المكاسب من التجارة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية⁽⁴⁾.
- ح- جذب الاستثمارات الاجنبية تشجع سياسة الحماية الشركات الاجنبية للاستثمار في الداخل من اجل تفادي عبئ الرسوم الجمركية المفروضة على سلعها ومن ثم يمكن ان تستفيد هذه الدول من هذه الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية, كذلك ان سياسة الحماية تؤدي الى ارتفاع اسعار السلع في الداخل والذي سيكون دافع للاستثمار الاجنبي من اجل

¹ سونيا ارزروني وارتنان, الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد 10, العدد 33, 2015, ص 52.

² عروبة معين, تحليل دور الضرائب الكمركية في الموازنات العامة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 39, 2014, ص 353.

³ Rod Hill and Tony Myatt, The economics, First Edition, Fernwood Publishing, Canada, 2010, p223.

⁴ هجير عدنان زكي, الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات, الطبعة الاولى, دار اثراء للنشر, عمان, 2010, ص 138-139.

الحصول على الأرباح العالية, وسيسهم ذلك في زيادة استعمال الموارد المحلية وزيادة الدخل القومي⁽¹⁾.

ط- الحماية من الاغراق السلعي يعني الاغراق ببيع السلع المستوردة المماثلة للسلع المحلية بسعر يقل عن سعر بيعها في سوق الدولة المصدرة او بسعر يقل عن تكاليف انتاجها⁽²⁾, او هو بيع السلعة في اسواق الدول المستوردة بسعر منخفض بهدف ابعاد المنتجين المحليين, ويرى انصار الحماية ان الشركات الاحتكارية تمارس نوع من سياسة التمييز السعري من اجل اخراج المنتجين المحليين من السوق ومن ثم البيع بالأسعار الاحتكارية وهذا يتطلب اتخاذ اجراءات حماية لمنع حدوث هذه الحالة⁽³⁾.

وللإغراق انواع متعددة هي:-

- الاغراق العارض لا يستهدف هذا النوع من الاغراق سوقا معينة او بلدا معيناً وإنما يحدث بسبب ظروف طارئة نتيجة حدوث تراكم في الانتاج خلال مدة معينة او يحدث نتيجة بيع السلعة بسعر منخفض في نهاية الموسم⁽⁴⁾.
- الاغراق الدائم يمثل هذا النوع من الاغراق بقيام المنتج ببيع السلعة التي ينتجها بسعر منخفض بالأسواق الخارجية مقارنة بالأسواق المحلية ويستطيع المنتج تعظيم ارباحه عندما تتساوى التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي في الاسواق المختلفة⁽⁵⁾.
- الاغراق الهجومي او المدمر, يحدث هذا النوع من الاغراق عند التخفيض السريع للأسعار في الاجل القصير من اجل فتح الاسواق الخارجية, وسيتحمل المنتج خسائر في الاجل القصير من اجل ابعاد المنتجين المنافسين وبعد ذلك يقوم برفع الاسعار لتعويض خسائره ويتحول الى محتكر⁽⁶⁾.
- الاغراق المدعوم يحدث هذا النوع من الاغراق للسلع التي تحظى بدعم حكومي عن طريق تخفيض اسعار المواد الخام للمنتجين المصدرين او تخفيض تكاليف النقل او

¹ عادل احمد حشيش ومجدي شهاب, العلاقات الاقتصادية الدولية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2005, ص300.

² محمود رضا فتح الله, اقتصاديات الطلب على الواردات, الطبعة الاولى, دار النهضة العربية, القاهرة, 2006, ص155.

³ Robert J. Carbaugh, International Economics, 12 th Edition, South-Western, USA, 2009, p163.

⁴ محمد الغزالي, مشكلة الاغراق دراسة مقارنة, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2007, ص68.

⁵ نغم حسين نعمة, سياسة الاغراق وسبل دعم الانتاج المحلي تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد 10, العدد 30, 2014, ص40.

⁶ حسين جواد, تحليل ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على التنمية الاقتصادية (مع اشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي), مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, المجلد7, العدد 27, 2011, ص182.

الاعفاءات الضريبية , وهذا سيجعل السلع تتمتع بأسعار منخفضة بفعل الدعم الحكومي⁽¹⁾.

ولسياسة الاغراق آثار اقتصادية على الدول سواء أكانت مصدرة أم مستوردة, ففي حالة الدولة المصدرة فان سياسة الاغراق ستؤدي الى زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل الموزعة لاسيما اذا كان الاغراق دائماً , اما تأثيرها في مستوى الاسعار فان يعتمد على التكاليف فاذا كانت التكاليف ثابتة فان زيادة الانتاج تؤدي الى ارتفاع الاسعار, اما اذا كان متوسط كلفة الانتاج متناقص فعند التوسع في الانتاج يؤدي الى انخفاض الاسعار⁽²⁾. اما الدول المستوردة فان المستهلكين سيحصلون على السلع بأسعار منخفضة لكن هناك آثاراً سلبية في الصناعات المحلية التي لا تستطيع المنافسة مع السلع المستوردة المنخفضة السعر⁽³⁾.

ثالثاً : ادوات السياسة التجارية

يمكن تقسيم ادوات السياسة التجارية الى مجموعتين:-

المجموعة الاولى : الادوات غير المباشرة او السعرية والتي تنقسم الى:

1- الضريبة الجمركية او التعرفة الجمركية يقصد بها ضريبة تفرضها الحكومة على الاستيرادات او الصادرات⁽⁴⁾, او هي الرسوم التي تفرضها الحكومة على نشاط التجارة من اجل حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الاجنبية⁽⁵⁾.

مما سبق يمكن ان تفرض الضريبة الجمركية على الاستيرادات من اجل تقليلها وحماية الانتاج الوطني او يمكن ان تفرض على الصادرات من اجل تقليل حجم السلع المصدرة للمحافظة عليها لسد الاستهلاك المحلي ومنع تصديرها او بهدف الحصول على الايرادات.

ويمكن ان تأخذ الضريبة الجمركية عدة اشكال هي⁽⁶⁾:

- أ- الضريبة النوعية تفرض هذه الضريبة ك مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة المستوردة.
- ب- الضريبة القيمية تفرض هذه الضريبة على شكل نسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة او المصدرة .

¹ مهدي صالح حنتوش, الاثار السلبية للإغراق التجاري في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, المجلد7, العدد 28, 2011, ص6.

² جاسم محمد, مصدر سابق, ص140-141.

³ رضا عبد السلام , مصدر سابق, ص104.

⁴ Steven Husted and Michael Melvin, International Economics, 8 th Edition, Pearson, Boson, 2010,p 147.

⁵ فريد بشير طاهر و عبد الوهاب الامين, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى , مركز المعرفة الاستشارات, البحرين, 2007, ص263.

⁶ عبد الرحمن يسري احمد و السيد محمد السريتي, الاقتصاديات الدولية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2009, ص181.

ج- الضريبة المركبة يجمع هذا النوع من الضرائب بين الضريبة النوعية والضريبة القيمة
اذ تفرض ضريبة ثابتة على وحدات السلع المستوردة وفي الوقت نفسه تفرض عليها
نسبة مئوية من قيمتها.

2- الاعانات او الدعم تعني كل المزايا والتسهيلات النقدية وغير النقدية التي تقدم للمنتج
المحلي لكي يصبح في وضع تنافسي افضل سواء في السوق الداخلية أم الخارجية⁽¹⁾, اذ
تلجأ الدول احيانا للتدخل في تقديم اعانات للسلع والخدمات المنتجة من اجل زيادة انتاج
السلع الموجه للسوق المحلية, او السلع الموجه نحو التصدير لكي تستطيع المنافسة في
السوق الاجنبية وزيادة الطلب عليها وتهدف هذه السياسة الى زيادة الصادرات من اجل اما
معالجة عجز ميزان المدفوعات او الحصول على العملة الاجنبية⁽²⁾. وقد تلجأ الدولة الى
تقديم الاعانات للسلع المستوردة ولاسيما السلع الضرورية من اجل تقديمها للأفراد بأسعار
منخفضة ورفع العبء عن كاهل الطبقات الفقيرة, وهنا تجدر الاشارة انه على الدولة ان
تتابع عملية الدعم وتتأكد من وصول السلع الى مستحقيها⁽³⁾.

3- الرقابة على الصرف تعد العملات الاجنبية الوسيلة الاساسية التي يستخدمها الافراد
والمؤسسات لاستيراد السلع, لذلك تتدخل الحكومة للتأثير في حجم الاستيرادات عن طريق
الرقابة على صرف العملات الاجنبية وذلك عن طريق وضع قيود مباشرة على عمليات
بيع وشراء العملات الاجنبية بما يحقق السيطرة على كمية الاستيرادات⁽⁴⁾.

المجموعة الثانية : الادوات المباشرة او الكمية وتنقسم هذه الادوات الى :-

1- الحظر يعرف الحظر على انه قيام الدولة بمنع التعامل مع الاسواق الدولية ويكون الحظر
على الاستيرادات او الصادرات او كليهما معاً⁽⁵⁾, ويكون الحظر على نوعين هما⁽⁶⁾:-

أ- حظر كلي: يمثل قيام الدولة بمنع التعامل التجاري بشكل كامل مع الخارج والاعتماد
على سياسة الاكتفاء الذاتي.

ب- الحظر الجزئي: في هذا النوع تقوم الدولة بمنع التبادل التجاري مع بعض الدول او

بعض السلع , و كثيرا ما تتبع هذه السياسة في اوقات الحروب اذ تمنع هذه الدول

التعامل والاستيراد مع الدول الداخلة في الحرب او تقوم بفرض حصار عليها

¹ السيد متولي عبد القادر, الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات, مصدر سابق, ص73.

² Robert M. Dunn and John H. Mutti, International Economics, 6 th Edition, Routledge , USA, 2004, P122.

³ حسين السيد حسين القاضي, المعاملات الاقتصادية الدولية المترتبة على قيام التبادل الدولي, دار النهضة العربية, القاهرة, 2004/ 2005, ص116.

⁴ عبد الرحمن يسري احمد و السيد محمد السريتي, مصدر سابق, ص182.

⁵ السيد متولي عبد القادر, الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات, مصدر سابق, ص74.

⁶ مجدي محمود شهاب, الاقتصاد الدولي المعاصر, دار الجامعة الجديد, الاسكندرية, 2007, ص128.

وتحظر الاستيراد والتصدير, او يمكن ان يكون الحظر لأسباب صحية عند حدوث اوبئة في بلد معين فتحظر الدولة الاستيراد من هذه الدولة.

2- نظام الحصص (حصص الاستيراد) يعني تحديد الكميات المسموح باستيرادها عن طريق وضع حد اعلى لحجم الاستيرادات من سلعة معينة⁽¹⁾, او هي تقييد مباشر على كمية بعض السلع التي يجوز استيرادها وعادة ما يتم فرض قيود بإصدار التراخيص لبعض الافراد والشركات, وهذا النظام سيؤدي رفع اسعار السلع المستوردة لان حجم الطلب عليها اكبر من عرضها⁽²⁾.

ويمكن ان يأخذ نظام الحصص عدة اشكال هي⁽³⁾:

أ- تحديد ميزانية نقدية للاستيرادات اذ لا يسمح بالاستيراد الا بحدود هذه الميزانية ويتم استيراد السلع على وفق اولوية الحاجات من السلع التي تحددها الدولة, ويكون هذا التحديد يتناسب مع ما لدى الدولة من ارصدة من العملات الاجنبية بهدف التأثير في حجم التبادل التجاري بغض النظر عن اتجاهه ومكوناته.

ب- تحديد حصة معينة للاستيراد من كل سلعة بحيث لا يسمح بالاستيراد الا في حدود القدر المحدد من كل سلعة, ويكون الهدف منها التأثير في مكونات التبادل التجاري لا حجمه او اتجاهه.

ج- تحديد حصص الاستيراد من كل دولة او مجموعة معينة من الدول ويكون الغرض من هذا التحديد التأثير في اتجاه التبادل التجاري بشكل اكثر من مكوناته او حجمه, ويمكن ان يجمع نظام الحصص بين هذه الاشكال الثلاثة من اجل التأثير في حجم التبادل التجاري ومكوناته واتجاهه في نفس الوقت.

3- التحديد الاختياري للصادرات يتشابه التحديد الاختياري للصادرات مع حصص الاستيراد لكن هناك اختلافاً بسيطاً هو أن التحديد الاختياري للصادرات يتم من قبل الدولة المصدرة عن طريق تحديدها للكمية المسموح بتصديرها الى الدول الاخرى, وتم اعتماد هذه الاداة بعد توقع اتفاقية حرية التجارة الكآت لأنها تمنع الدول الاعضاء زيادة الضرائب الجمركية او فرض قيود كمية على الاستيرادات⁽⁴⁾.

¹ خالد واصف الوزني واحمد الر افاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق, الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, 1999, ص353.

² Paul R. Krugman and Others, International Economics Theory & Policy, Pearson, Boston, 2012, p205.

³ سامي السيد, الاقتصاد الدولي, مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح, القاهرة, 2005, ص131.

⁴ نداء محمد الصوص, التجارة الخارجية, الطبعة الاولى, مكتبة المجتمع العربي للنشر, عمان, 2011, ص60.

4- تراخيص الاستيراد والتصدير نشأ هذا النظام مكملاً لنظام الحصص إذ تلجأ الدولة لهذا النظام عند تطبيق نظام الحصص, وتتعلق التراخيص بالصادرات والاستيرادات ولكنها أكثر انتشاراً في مجال الاستيرادات. فتراخيص التصدير تهدف إلى تنظيم التصدير وعدم السماح للمصدرين بالتصدير إلا بعد الحصول على تراخيص مسبقة تتيح لهم ذلك, أما تراخيص الاستيراد يمثل أيضاً عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على تراخيص بالاستيراد ويهدف هذا النظام إلى المحافظة على الإنتاج المحلي أو تنظيم استيراد سلعة معينة أو حصول الدولة على إيرادات عن طريق بيع التراخيص⁽¹⁾.

فضلاً عن هذه الأدوات التي يمكن أن تلجأ إليها الدول في تنظيم تجارتها فإنها يمكن أن تقوم باستعمال بعض الأدوات الإدارية والتنظيمية من أجل توجيه سياستها التجارية وبالاشتراك مع الدول الأخرى ومن هذه الأدوات:-

- 1- المعاهدات التجارية تمثل عقد بين دولتين بهدف تنظيم التجارة بينهما وفقاً لإرادتهما المشتركة من أجل زيادة حجم المبادلات التجارية وتحقيق مصالحهما الاقتصادية, وتقوم هذه المعاهدات على منح تسهيلات خاصة للمبادلة عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية بهدف تشجيع التعاون الاقتصادي⁽²⁾.
- 2- التكامل الاقتصادي يتضمن التكامل الاقتصادي عدة إجراءات منها تكوين مناطق حرة بين البلدين أو قيام اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي بين مجموعة من الدول, فأنشاء مناطق التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركي يؤدي إلى إلغاء التعرفة الجمركية فيما بين هذه الدول مع الاحتفاظ بمعدل تعرفه للعالم الخارجي أما السوق المشتركة فإنها تسمح بحركة العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء في حين الاتحاد الاقتصادي يصل إلى تحقيق التوافق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء⁽³⁾.
- 3- اتفاقات التجارة والدفع تمثل اتفاق يعقد بين بلدين لتحديد حجم التبادل التجاري وكذلك الاتفاق على وسيلة لتسوية المدفوعات بينهما ويمكن أن تكون هذه الاتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف, وعادة ما يتم استعمال هذا الأسلوب بين الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف ويتم تحديد العملة التي تتم فيها التسوية وكذلك سعر الصرف⁽⁴⁾.

¹ حسين السيد حسين القاضي, مصدر سابق, ص 131-132.

² طارق فاروق الحصري, مصدر سابق, ص 138.

³ دومينيك سالفاتور , سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي, ترجمة محمد رضا العدل, الطبعة الرابعة, الدار الدولية للاستثمارات الثقافية, مصر, 2014, ص 97.

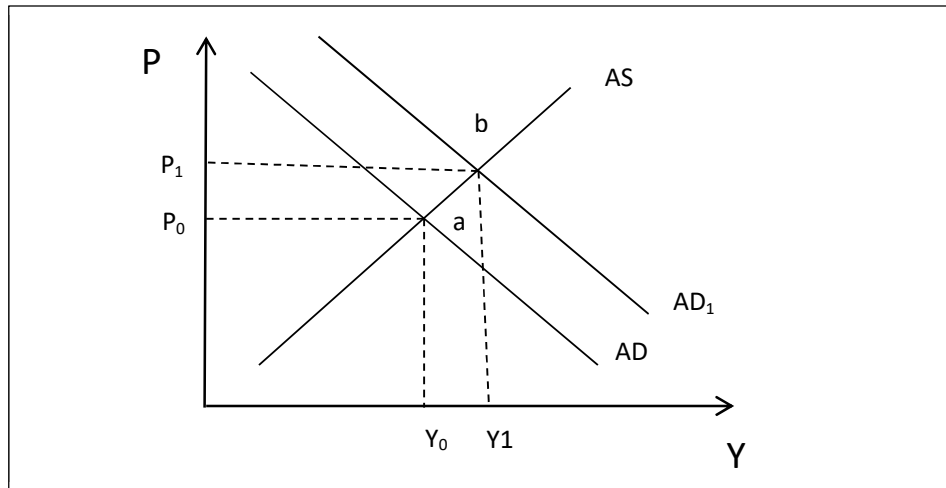
⁴ زينب حسين عوض الله, مصدر سابق, ص 298.

المطلب الثاني : تأثير السياسة التجارية في توازن الاقتصاد الكلي

نحاول في هذه الصفحات معرفة تأثير بعض ادوات السياسة التجارية الحمائية في توازن الاقتصاد الكلي والتغيرات التي تنتج عنها وكما يأتي:-

1- الضرائب الجمركية اشرنا سابقا الى أن الضرائب الجمركية تفرض من اجل تقليل الاستيرادات وحمية الصناعات المحلية من منافسة السلع الاجنبية , يمكن توضيح تأثير ضرائب الاستيرادات بالتوازن عن طريق الشكل (12) .

شكل (12) تأثير ضرائب الاستيراد الجمركية في التوازن الكلي



احمد الاشقر, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار الثقافة للنشر, عمان , 2007, ص 371.

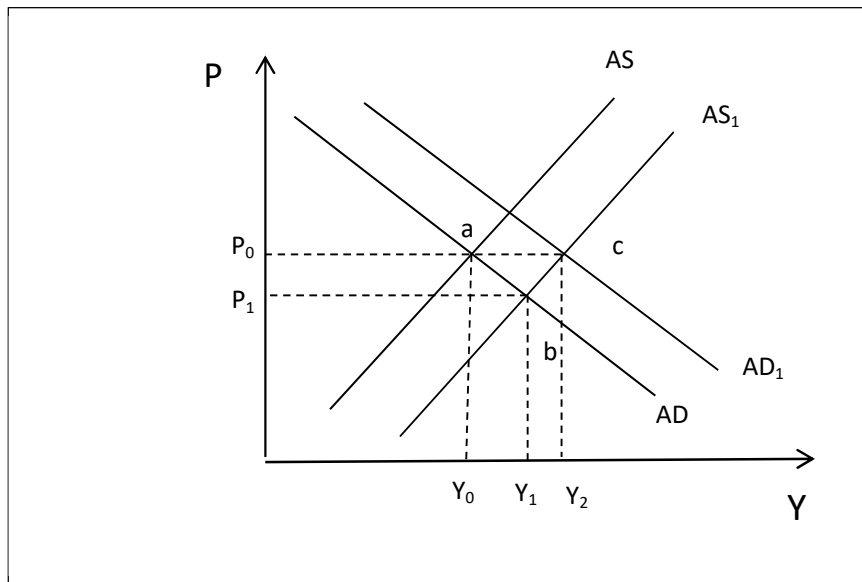
الشكل المذكور انفاً يوضح توازن الاقتصاد الكلي قبل حدوث اي تغيرات عند تقاطع منحنى الطلب الكلي (AD) مع منحنى العرض الكلي (AS) في التوليفة a اذ كان حجم الناتج التوازني (Y_0) ومستوى الاسعار التوازني (P_0), بافتراض انه تم فرض ضرائب جمركية على جميع السلع المستوردة سواء أكان لأهداف مالية أم من اجل حماية المنتج المحلي ومن ثم فان فرض الضريبة الجمركية سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة وتوجه المستهلكين نحو

شراء السلع المحلية, ومن ثم انخفاض حجم الاستيرادات وهذا سيؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي لليمين الى (AD_1) ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي في نقطة b وسيؤدي ذلك الى ارتفاع مستويات الاسعار المحلية الى (P_1) مع زيادة الانتاج المحلي الى (Y_1) اي زيادة معدل التشغيل والانتاج في الاقتصاد المحلي عند افتراض مرونة الواردات , اما اذا كان الجهاز الانتاجي غير مرن فإن فرض الضرائب الجمركية سيؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة دون التأثير في حجم الناتج والاستيرادات او يمكن ان تنخفض بشكل قليل.

ان انخفاض حجم الاستيرادات سيؤدي الى حدوث فائض في الميزان التجاري وفي ظل مرونة اسعار الصرف فان الفائض سيؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية وهنا يجب على البنك المركزي التدخل للمحافظة على ثبات اسعار الصرف⁽¹⁾, والا سيؤدي ذلك الى انخفاض الصادرات وانتقال منحنى الطلب الكلي الى اليسار.

2- دعم الصادرات: تلجأ الدولة لتقديم الدعم للسلع المحلية الموجه للاستهلاك المحلي وتوفيرها بأسعار تنافسية او تقدم للسلع المصدرة من اجل رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الخارج ويمكن ان يكون شكل الدعم مادي او عن طريق الاعفاءات الضريبية او تقديم مواد اولية بأسعار مدعومة⁽²⁾. ويمكن الاستعانة بالشكل البياني (13) لتوضيح تأثير الدعم في توازن الاقتصاد الكلي.

شكل (13) تأثير دعم الصادرات في التوازن الكلي



¹ جوزيف دانيالز وديفيد فانهوز, مصدر سابق, ص 480.

² طالب محمد عوض, التجارة الدولية نظريات وسياسات, معهد الدراسات المصرفية, الاردن, 1995, ص 180.

حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر، عمان، 2014، ص 266.

بالاستعانة بالشكل (13) يكون الاقتصاد في حالة توازن في نقطة a عند تقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS فيكون الناتج التوازني (Y_0) ومستوى الاسعار (P_0)، وبافتراض ان الدولة قامت بتقديم الدعم للمنتج المحلي فان تكاليف الانتاج ستتناقص بسبب الدعم ولذا ستحفز المنتجين على زيادة الانتاج ومن ثم سينتقل منحنى العرض الكلي الى اليمين الى (AS_1) ليتقاطع مع منحنى الطلب الكلي في نقطة b وسيرتفع مستوى الناتج الى (Y_1) مع انخفاض مستوى الاسعار الى (P_1) مع انخفاض اسعار هذه السلع فان القدرة التنافسية للسلع المصدرة سيزيد الطلب الاجنبي على السلع المحلية وستزداد الصادرات وسينتقل منحنى الطلب الكلي الى اعلى الى (AD_1) ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي (AS_1) في نقطة c وسيزيد الناتج مرة اخرى الى (Y_2) وسيعود مستوى الاسعار المحلية عند (P_0). وان زيادة الصادرات تؤدي الى حدوث فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وسيؤدي الى رفع قيمة العملة المحلية ايضا وهنا يأتي دور البنك المركزي للمحافظة على أسعار الصرف.

3- نظام الحظر: تلجأ الدول لاستعمال نظم الحظر في بعض الاوقات لأسباب مختلفة والتي سيؤدي الى حدوث آثار اقتصادية في الاقتصاد المحلي والتي يمكن ان تشابه آثار الضرائب الجمركية والاستعانة بالشكل (12) فاذا كان الاقتصاد في حالة توازن في نقطة a ثم قامت الدولة بتطبيق نظام الحظر الجزئي على الاستيرادات فان ذلك سيؤدي الى حدوث انخفاض في حجم الاستيرادات وسيؤدي ذلك الى زيادة صافي الصادرات ومن ثم زيادة الطلب الكلي وانتقاله الى أعلى (اليمين) الى (AD_1) ليتقاطع مع منحنى العرض الكلي في نقطة b ومن ثم تحفيز الانتاج المحلي وزيادته الى (Y_1) وارتفاع مستوى الاسعار الى (P_1).

الفصل الثاني

تحليل المتغيرات الاقتصادية في العراق

المبحث الاول: تحليل متغيرات سياسات

الاقتصاد الكلي

المبحث الثاني: تحليل متغيرات الاقتصاد

الكلي

المبحث الاول

تحليل متغيرات سياسات الاقتصاد الكلي

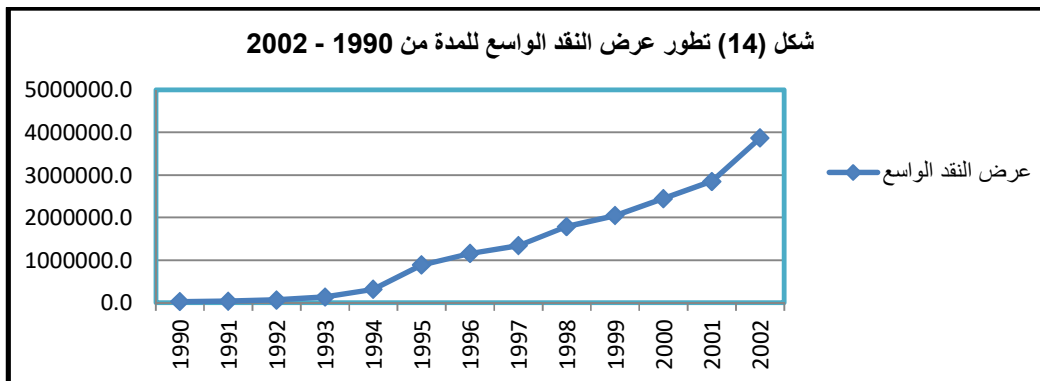
المطلب الاول: تحليل متغيرات السياسة النقدية

اولا: عرض النقد

1- تطور عرض النقد للمدة من 1990- 2002

بالاستعانة بالجدول (1) بلغ عرض النقد بالمعنى الواسع عام 1990 (24869.1) مليون دينار وزاد في عام 1991 وبلغ (35245.5) بمعدل نمو سنوي مقداره (41.72%)، وقد استمرت الزيادة في عرض النقد في العام الذي اعقبه اذ بلغ معدل النمو السنوي (82.47%) والسبب في هذه الزيادات الكبيرة في عرض النقد يعود الى اتباع الحكومة سياسة الاصدار النقدي الجديد لسد العجز الكبير في الموازنة العامة بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق وحظر تصدير النفط وتراجع الايرادات النفطية التي تعد المحدد الرئيس لعرض النقد في العراق، فضلا عن زيادة الانفاق الحكومي من اجل توفير مستلزمات المعيشة للمواطنين⁽¹⁾.

استمر عرض النقد النمو بمعدلات مرتفعة خلال الاعوام 1993-1995 مع استمرار الحكومة في سياسة الاصدار النقدي الجديد ودعم القطاع الزراعي لتوفير الحاجات الاساسية، لكن في عام 1996 نما عرض النقد بمعدل اقل من الاعوام التي سبقته اذ بلغ (30.19%) بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) بين العراق والامم المتحدة وبدء تصدير النفط ومن ثم تخفيض الاعباء على موازنة الدولة. استمرت الزيادة في عرض النقد في الاعوام 1997-2002 ولكن بمعدلات متفاوتة ومتذبذبة حتى بلغ معدل النمو السنوي في عام 2002 (35.85%) مقارنة بعام 2001 اذ بلغ معدل النمو السنوي (16.52%). بينما بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2002 (43.35%) والشكل (14) يوضح تطور عرض النقد الواسع للمدة من 1990-2002.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول 1

¹ صبري زاير السعدي , التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق والمشروع الاقتصادي الوطني (1951-2006), الطبعة الاولى, دار المدى للثقافة والنشر, 2009, ص446.

جدول(1) تطور عرض النقد بالمعنى الواسع بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990- 2015 مليون دينار

السنة	عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل التغير السنوي %
1990	24869.1	-
1991	35245.5	41.72
1992	64314	82.47
1993	132434	105.92
1994	314035	137.13
1995	886894	182.42
1996	1154627	30.19
1997	1340262	16.08
1998	1787895	33.40
1999	2047438	14.52
2000	2445551	19.44
2001	2849598	16.52
2002	3871069	35.85
2003	6953420	79.63
2004	12254000	76.23
2005	14684000	19.83
2006	21080000	43.56
2007	26956000	27.87
2008	34920000	29.54
2009	45438000	30.12
2010	60386000	32.90
2011	72178000	19.53
2012	75466000	4.56
2013	87679000	16.18
2014	90728000	3.48
2015	82595493	-8.96
معدل النمو المركب للمدة 2002-1990		43.35
معدل النمو المركب للمدة 2015-2003		21.07
معدل النمو المركب للمدة 2015-1990		32.46

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

ملاحظة: تم احساب معدل التغير (النمو) السنوي على وفق الصيغة الآتية⁽¹⁾:

$$R = \frac{Y_t - Y_0}{Y_0} * 100 \dots\dots\dots(2)$$

اما معدل النمو السنوي المركب تم احتسابه على وفق الصيغة الآتية⁽²⁾:

$$Y = Ae^{rt} \dots\dots\dots(3)$$

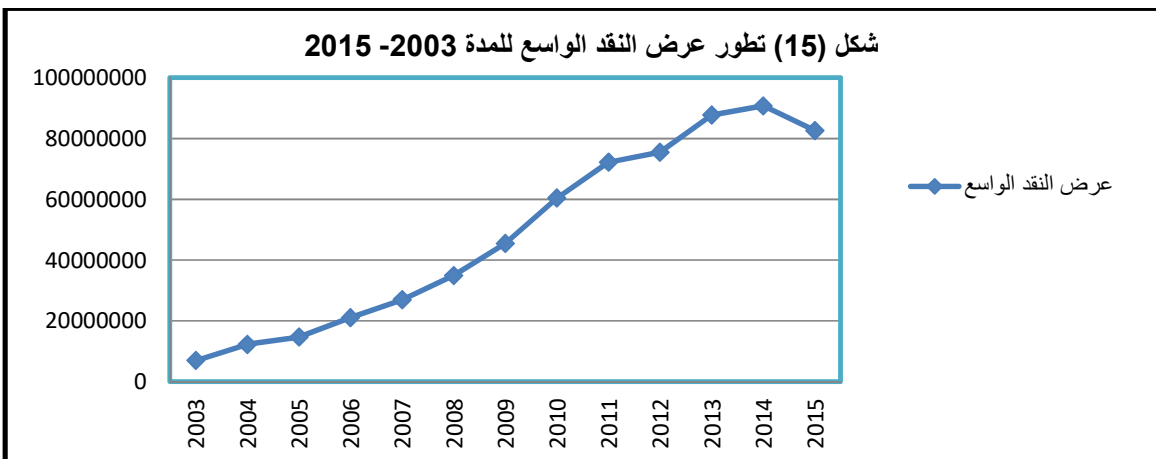
وتم تقدير هذه المعادلة باستعمال برنامج (Excel) بعد تحويلها للصيغة الخطية من اجل استخراج قيمة r التي تمثل معدل النمو المركب.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر و رمضان محمد احمد مقلد, النظرية الاقتصادية الكلية, قسم الاقتصاد كلية التجارة, جامعة الاسكندرية, مصر, 2004-2005, ص 279.
² مختار محمد متولي, الاساليب الرياضية للاقتصاديين, الطبعة الاولى, مطابع جامعة الملك سعود, المملكة العربية السعودية, 1993, ص 391.

2- تطور عرض النقد بالمعنى الواسع للمدة من 2003-2015

شهد عام 2003 زيادة في عرض النقد وبمعدل نمو سنوي بلغ (79.63%) اذ بلغ عرض النقد (6953420) مليون دينار وتعزى هذه الزيادة الى اعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي بعد حرب الخليج الثالثة , واستمر هذا النمو في عام 2004 اذ بلغ معدل النمو السنوي (76.23%) مقابل معدل نمو اقل في عام 2005 اذ بلغ (19.83%) ويعود السبب في ذلك هو سعي البنك المركزي لمعالجة مشكلة التضخم بعد حصوله على استقلالته بعد صدور قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004⁽¹⁾. و استمر عرض النقد الواسع النمو بمعدلات متفاوتة خلال الاعوام 2006-2011 .

لكن في عام 2012 الذي شهد نمو منخفضا في عرض النقد اذ بلغ النمو السنوي (4.56%) مقارنة بالعام الذي سبقه ويعود السبب في تدني النمو هو حصول حالة من الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي بفعل حرص البنك المركزي للحصول على توازن في النمو في القطاعين النقدي والحقيقي⁽²⁾. اما في عامي 2013 و 2014 حقق عرض النقد معدلات نمو متباينة اذ بلغت (16.18%) و (3.48%) ويعود هذا التباين بسبب تراجع إيرادات النفط وحدث حالة من الانكماش الاقتصادي في عام 2014 مع انخفاض في صافي الموجودات الاجنبية⁽³⁾, شهد عام 2015 وعلى النقيض من جميع السنوات التي سبقت تراجع في معدل نمو عرض النقد اذ حقق نمواً سالباً مقداره (-8.96%) والسبب يعود الى استمرار تراجع الإيرادات النفطية بفعل الانخفاض الحاد في أسعار النفط . بلغ معدل النمو المركب للمدة 2003-2015 (21.07%) في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2015 (32.46%). والشكل (15) يوضح تطور عرض النقد للمدة 2003-2015.



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 1

¹ مظهر محمد صالح, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي, البنك المركزي العراقي, بغداد, اذار, 2012, ص2.

² البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي, 2012, ص18.

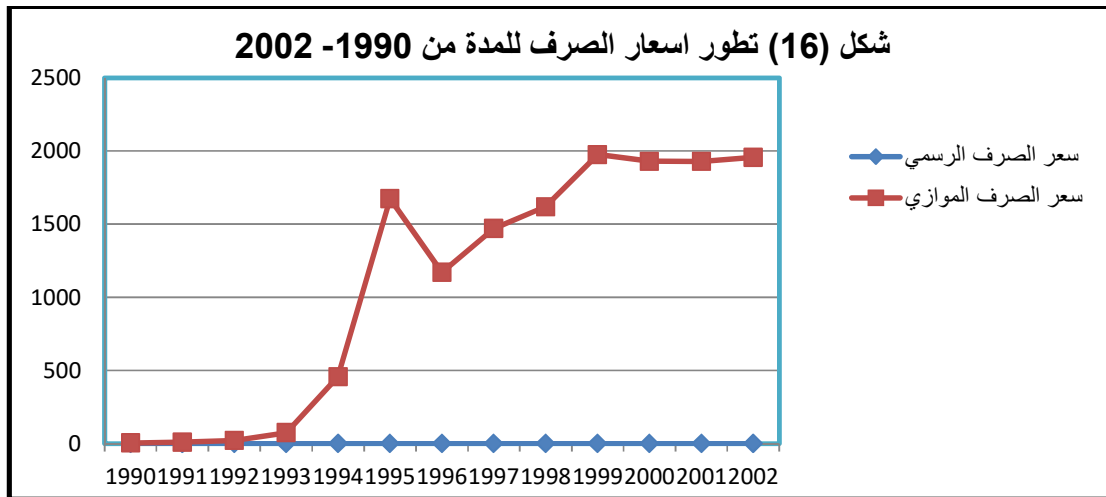
³ البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي , التقرير الاقتصادي السنوي, 2014, ص31.

ثانياً:- تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي

1- تطور سعر الصرف في العراق للمدة من 1990-2002

بالاستعانة بالجدول (2) كان سعر الصرف الرسمي في عام 1990 (0.3108) دينار لكل دولار في حين كان سعر الصرف السوق الموازي (4) دينار لكل دولار, واستمر سعر الصرف الرسمي ثابتاً لغاية 2002 كون ان نظام الصرف المتبع في تلك المدة هو نظام الصرف الثابت. لكن سعر الصرف الموازي زاد الى (10) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (150%) , واستمر سعر الصرف الموازي بالنمو وبمعدلات عالية حتى عام 1995 وهذا الارتفاع في اسعار الصرف نتيجة الارتفاع الكبير في مستويات الاسعار في العراق جراء فرض العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق اذ هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و الاسعار, اما في عام 1996 انخفض سعر الصرف الموازي بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (30.11%) وهذا الانخفاض جاء بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة وانخفاض مستويات الاسعار.

و بقيت اسعار الصرف الموازية تتأرجح بين الارتفاع والانخفاض للمدة من 1997-2002 ففي الاعوام 1999-1997 و 2002 حقق معدلات نمو موجبة كانت على الترتيب (25.73% , 10.13% , 21.91% و 1.45%) اما عامي 2000 و 2001 فحقق معدلات نمو سالبة كانت (2.28% و -0.05%). بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2002 لسعر الصرف الموازي (51.54%) اما سعر الصرف الرسمي فلم يحدث اي تغير فيه كون نظام الصرف المتبع في هذه المدة كان نظام الصرف الثابت ومن ثم فان النمو المركب سيكون (صفرأ). والشكل (16) يوضح تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للمدة 1990-2002.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 2

جدول (2) تطور اسعار الصرف في العراق للمدة من 1990-2015

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل التغير السنوي %	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي %
1990	0.3108		4	
1991	0.3108	0.00	10	150
1992	0.3108	0.00	21	110
1993	0.3108	0.00	74	252.38
1994	0.3108	0.00	458	518.92
1995	0.3108	0.00	1674	265.50
1996	0.3108	0.00	1170	-30.11
1997	0.3108	0.00	1471	25.73
1998	0.3108	0.00	1620	10.13
1999	0.3108	0.00	1975	21.91
2000	0.3108	0.00	1930	-2.28
2001	0.3108	0.00	1929	-0.05
2002	0.3108	0.00	1957	1.45
2003	1836	590633.59	1936	-1.07
2004	1453	-24.95	1453	-24.95
2005	1469	1.10	1472	1.31
2006	1467	-0.14	1475	0.20
2007	1255	-14.45	1267	-14.10
2008	1193	-4.94	1203	-5.05
2009	1170	-1.93	1182	-1.75
2010	1170	0.00	1185	0.25
2011	1170	0.00	1196	0.93
2012	1166	-0.34	1233	3.09
2013	1166	0.00	1232	-0.08
2014	1166	0.00	1214	-1.46
2015	1190	2.06	1247	2.72
معدل النمو المركب للمدة 2002-1990		0	51.54	
معدل النمو المركب للمدة 2015-2003		-3.01	-2.70	
معدل النمو المركب للمدة 2015-1990		47.74	13.52	

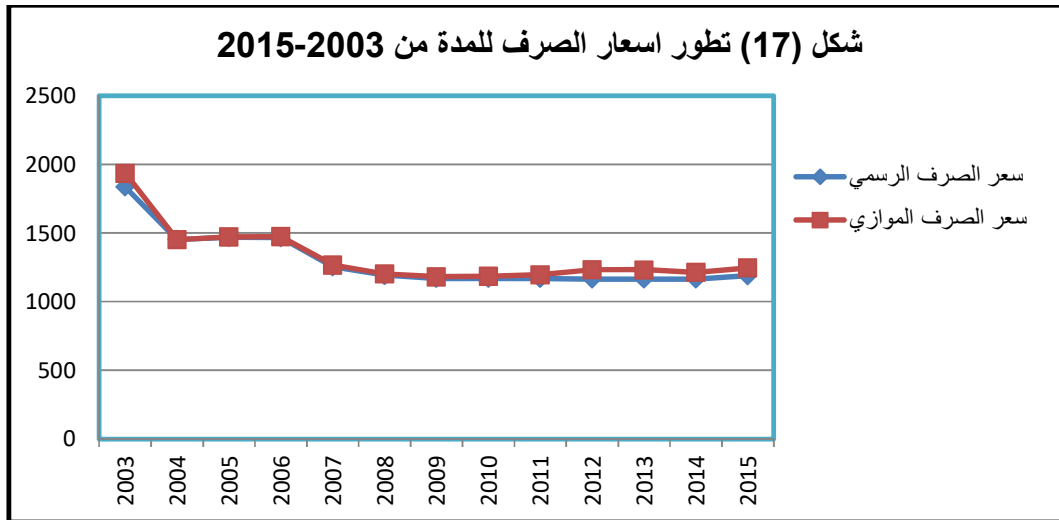
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ملحق(4)

2- تطور سعر الصرف في العراق للمدة 2003-2015

في عام 2003 ارتفع سعر الصرف الرسمي الى (1836) دينار لكل دولار بمعدل نمو سنوي بلغ (590633.59%) وهذا الارتفاع جاء نتيجة اعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي بعد حرب الخليج الثالثة، اما سعر الصرف الموازي فقد انخفض وحقق نموا سالبا بلغ (1.07%). عام 2004 شهد انخفاضا في كل من سعر الصرف الرسمي و الموازي وبعده نمو بلغ (24.95%) ، اما عام 2005 فحقق نموا موجبا للسعر الرسمي و الموازي وكانت بالترتيب (1.1%) و (1.31%).

اما المدة 2006-2009 فقد حقق سعر الصرف الرسمي انخفاضا وبمعدلات نمو سالبة متفاوتة بلغت (0.14% , -14.45% , -4.94% و -1.93%) على الترتيب في حين حقق سعر الصرف الموازي نموا موجبا في عام 2006 ومعدلات نمو سالبة حتى عام 2009 اذ كانت (0.2% , -14.10% , -5.05% و -1.75%) على الترتيب وهذا التراجع في اسعار الصرف نتيجة سعي البنك المركزي لتحسين قيمة العملة المحلية عن طريق مزاد العملة الاجنبية وتوفير العرض المناسب من الدولار من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

وفي عامي 2010 و 2011 لم يتغير سعر الصرف الرسمي اذ بقي ثابتاً و بلغ (1170) دينار لكل دولار اما سعر الصرف الموازي فقد حقق نموا موجبا بلغ على الترتيب (0.25% و 0.93%) , اما عام 2012 فقد انخفض سعر الصرف الرسمي الى (1166) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سالب بلغ (-0.34%) واستمر سعر الصرف الرسمي مستقرا عامي 2013 و 2014 بسبب سعي البنك المركزي لتحسين قيمة الدينار العراقي, اما سعر الصرف الموازي فقد حقق نموا موجبا في عام 2012 بلغ (3.09%) وحقق نموا سالبا في عامي 2013 و 2014 بلغ (-0.08% و -1.46%) على الترتيب , شهد عام 2015 ارتفاع سعر الصرف الرسمي الى (1190) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.06%) في حين حقق سعر الصرف الموازي نمو بلغ (2.72%). بلغ معدل النمو المركب لسعر الصرف الرسمي للمدة من 2003-2015 (3.01%) وبلغ معدل النمو المركب للسعر الموازي وللمدة نفسها (2.7%). سجل سعر الصرف الرسمي نموا مركبا للمدة 1990-2015 (47.74%) وللسعر الموازي وللمدة نفسها بلغ (13.52%) والشكل (17) يوضح تطور اسعار الصرف للمدة من 2003-2015.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 2

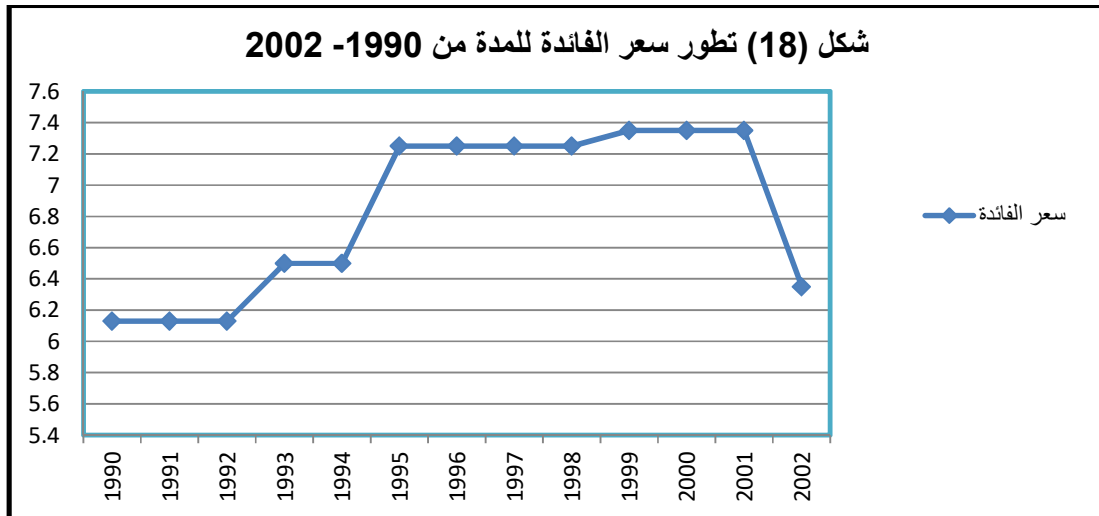
¹ عبد الحسين جليل الغالبي و ليلي بدوي, العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وسعر الصرف في العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 9, العدد 28, 2013, ص 228.

ثالثاً: سعر الفائدة

1- تطور سعر الفائدة في العراق للمدة 1990-2002

يوضح الجدول (3) تطور سعر الفائدة في العراق نلاحظ ان سعر الفائدة في عام 1990 كان (6.13%) واستمر عند هذا المستوى عامي 1991 و1992 , في عام 1993 ارتفع سعر الفائدة الى (6.5%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (6.04%) ولم يتغير في عام 1994. وشهد عام 1995 ارتفاع سعر الفائدة الى (7.25%) وبمعدل نمو سنوي بلغ (11.54%) واستمر هذا السعر حتى عام 1998 .

في عام 1999 ارتفع سعر الفائدة ارتفاعاً طفيفاً ليصبح (7.35%) وبمعدل تغير سنوي بلغ (1.38%) واستمر هذا المستوى لسعر الفائدة حتى عام 2001, ثم انخفض الى (6.35%) وبمعدل تغير بلغ (13.61%) , نلاحظ أن أسعار الفائدة كانت في اغلب الاعوام ثابتة وفي الاعوام الاخرى حدث فيها زيادة لكن هذه الزيادة كانت قليلة عدا 2002 الذي شهد انخفاضاً في اسعار الفائدة والسبب في ذلك ان السلطة النقدية لم تستخدم أسعار الفائدة للتأثير في النشاط الاقتصادي او معالجة مشكلة التضخم التي كانت تعصف بالاقتصاد العراقي كذلك لم يمارس سعر الفائدة الدور الفعال في اجتذاب المدخرات وسحب السيولة للحد من الضغوط التضخمية⁽¹⁾. بلغ معدل النمو المركب لأسعار الفائدة للمدة من 1990 – 2002 (1.34%) والشكل (18) يوضح تطور سعر الفائدة للمدة من 1990-2002.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 3

¹ جليل كامل غيدان و استيرق اسماعيل حمه, اثر السياسة النقدية على استقرار اسعار الصرف الاجنبي في العراق للمدة (1990-2012), مجلة الكون للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, العدد 17, 2015, ص129.

جدول (3) تطور سعر الفائدة في العراق للمدة من 1990-2015

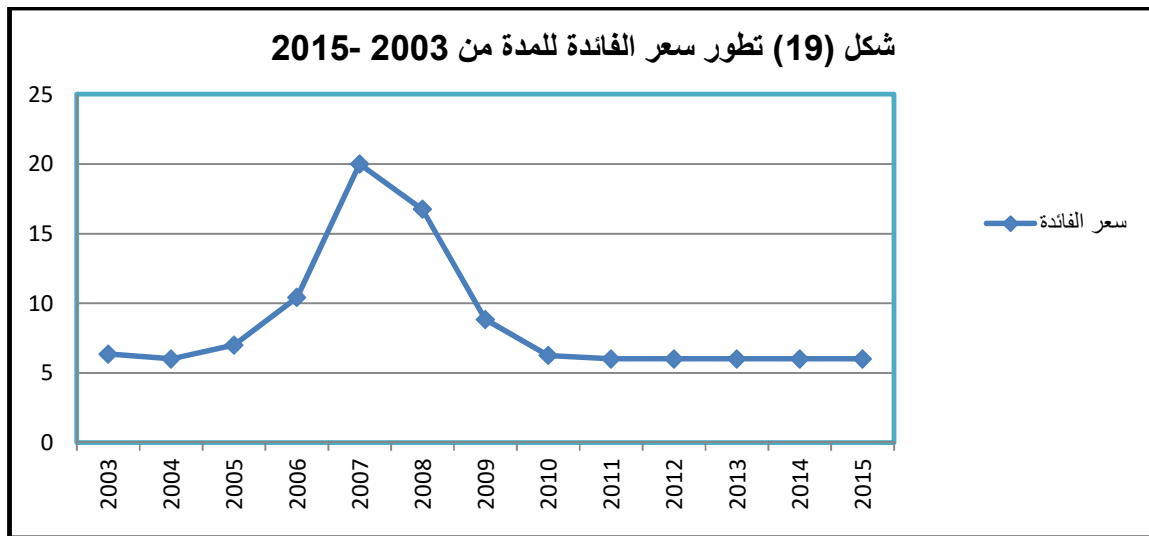
السنة	سعر الفائدة %	معدل التغير السنوي %
1990	6.13	-
1991	6.13	0
1992	6.13	0
1993	6.5	6.04
1994	6.5	0
1995	7.25	11.54
1996	7.25	0
1997	7.25	0
1998	7.25	0
1999	7.35	1.38
2000	7.35	0
2001	7.35	0
2002	6.35	-13.61
2003	6.35	0
2004	6	-5.51
2005	7	16.67
2006	10.42	48.86
2007	20	91.94
2008	16.75	-16.25
2009	8.83	-47.28
2010	6.25	-29.22
2011	6	-4
2012	6	0
2013	6	0
2014	6	0
2015	6	0
معدل النمو المركب للمدة 2002-1990		1.34
معدل النمو المركب للمدة 2015-2003		-3.3
معدل النمو المركب للمدة 2015-1990		0.54

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على ملحق (4)

2- تطور سعر الفائدة في العراق للمدة من 2003-2015

وفي عام 2003 لم يتغير سعر الفائدة اذ بقي عند معدل (6.35%) الا انه انخفض عام 2004 الى (6%) وبمعدل تغير سالب بلغ (5.51-%), ثم عاود الارتفاع عام 2005 ليصبح (7%) وبمعدل نمو (16.67%) واستمر هذا الارتفاع في سعر الفائدة خلال عامي 2006 و2007 واصبح على الترتيب (10.42%) و (20%) وبمعدلات نمو بلغت (48.86%) و (91.94%), وهذا الارتفاع في اسعار الفائدة كان بسبب سعي البنك المركزي للوصول الى اسعار فائدة توازنية فضلا عن التأثير في مستويات التضخم التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب التقلبات في القطاع الحقيقي⁽¹⁾.

وبسبب النتائج التي وصل اليها الاقتصاد العراقي بسبب قيام البنك المركزي برفع اسعار الفائدة فانه تراجع عن هذه السياسة وخفض سعر الفائدة عام 2008 الى (16.75%) وبمعدل نمو بلغ (16.25-%), واستمر البنك المركزي بتخفيض اسعار الفائدة اذ وصل في عام 2011 الى (6%) وسجل معدل نمو بلغ (4-%), وابقى البنك المركزي سعر الفائدة ثابتاً عند مستوى (6%) خلال الاعوام 2012-2015, وسبب هذا الاستقرار خلال هذه الاعوام هو سعي البنك المركزي لتحفيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المطلوب بأسعار فائدة متدنية⁽²⁾, وبلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003-2015 (3.3-%) في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة 1990-2015 (0.54-%), والشكل (19) يوضح تطور سعر الفائدة للمدة من 2003-2015.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 3

¹ نبيل مهدي الجنابي, نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 8, العدد 22, 2012, ص 58.

² البنك المركزي العراقي, المديرية العامة للإحصاء والابحاث, التقرير الاقتصادي السنوي, التقرير الاقتصادي السنوي, 2014, ص 36.

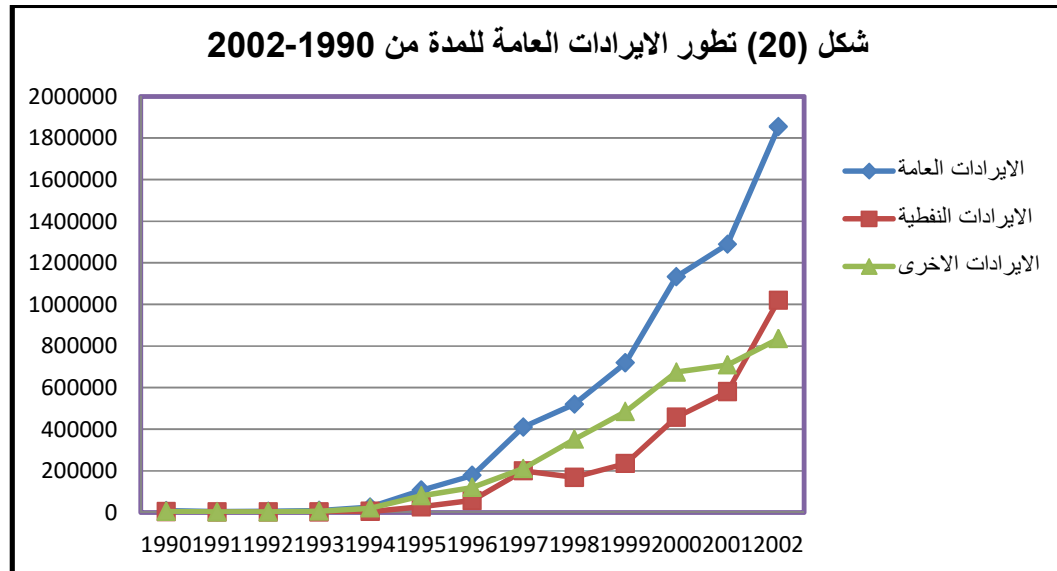
المطلب الثاني: تحليل متغيرات السياسة المالية

اولا: الإيرادات العامة

1- تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة من 1990- 2002

يوضح بالجدول (4) تطور الإيرادات العامة في العراق نلحظ ان الإيرادات العامة في عام 1990 بلغت (8491) مليون دينار وكانت الإيرادات النفطية (4110) مليون دينار لتشكل نسبة (48.4%) من الإيرادات العامة , اما الإيرادات الأخرى فكانت (4381) مليون دينار بنسبة (51.6%) من الإيرادات العامة . انخفضت الإيرادات العامة في عام 1991 الى (4228) وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (50.21%-) مع ارتفاع نسبة الإيرادات الأخرى الى العامة الى (53.52%) والسبب في هذا الانخفاض هو العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وحظر تصدير النفط .

ثم عاودت الإيرادات العامة الارتفاع عام 1992 واستمرت بالارتفاع وبمعدلات نمو سنوية متزايدة وصلت الى (316.95%) عام 1995 مع ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية الى (74.58%). واستمرت الإيرادات العامة بالتزايد خلال المدة 1996- 2002 مسجلة معدلات نمو متفاوتة بلغت عام 2002 (43.85%) , علما ان مساهمة الإيرادات غير النفطية خلال هذه المدة كانت تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة عدا عام 2002 التي كانت نسبتها (45%) والنسبة المتبقية الى الإيرادات النفطية. بلغ معدل النمو المركب للإيرادات العامة للمدة من 1990-2002 (56.64%) وللإيرادات النفطية (57.78%) وللإيرادات الأخرى (55.96%) , والشكل (20) يوضح تطور الإيرادات العامة للمدة من 1990-2002.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 4

جدول (4) تطور الإيرادات العامة بالأسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015
مليون دينار

نسبة الإيرادات الأخرى إلى الإيرادات العامة %	الإيرادات الأخرى	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	الإيرادات النفطية	معدل التغير السنوي %	الإيرادات العامة	السنة
51.60	4381	48.40	4110		8491	1990
53.52	2263	46.48	1965	-50.21	4228	1991
56.59	2856	43.41	2191	19.37	5047	1992
68.11	6128	31.89	2869	78.26	8997	1993
80.59	20678	19.41	4981	185.20	25659	1994
74.58	79791	25.42	27195	316.95	106986	1995
67.58	120308	32.42	57705	66.39	178013	1996
51.31	210647	48.69	199890	130.62	410537	1997
67.52	351407	32.48	169023	26.77	520430	1998
67.37	484416	32.63	234649	38.17	719065	1999
59.56	674877	40.44	458157	57.57	1133034	2000
55.00	709085.5	45.00	580160.7	13.79	1289246	2001
45.00	834563	55.00	1020022	43.85	1854585	2002
14.20	304888	85.80	1841458	15.73	2146346	2003
1.08	355536	98.92	32627203	1436.69	32982739	2004
2.53	1022821	97.47	39480069	22.80	40502890	2005
5.14	2521235	94.86	46534310	21.12	49055545	2006
5.31	2898151	94.69	51701300	11.30	54599451	2007
6.10	4893891	93.90	75358291	46.98	80252182	2008
11.47	6337645	88.47	48871708	-31.16	55243526	2009
4.79	3358553	95.21	66819670	27.03	70178223	2010
9.85	10717178	90.15	98090214	55.04	108807392	2011
2.69	3220148	97.31	116597076	10.12	119817224	2012
2.72	3089853	97.28	110677542	-5.05	113767395	2013
7.89	8314213	92.11	97072410	-7.37	105386623	2014
22.80	15157631	77.20	51312621	-36.93	66470252	2015
55.96		57.78		56.64	معدل النمو المركب للمدة 2002-1990	
25.6		18.38		18.93	معدل النمو المركب للمدة 2015-2003	
32.01		50.43		45.09	معدل النمو المركب للمدة 2015-1990	

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

2- تطور الإيرادات العامة في العراق للمدة من 2002-2015

ارتفعت الإيرادات في عام 2003 حتى بلغت (2146346) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (15.73%) مع هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة التي شكلت نسبة (85.80%)، عام 2004 شهد قفزة كبير في الإيرادات العامة إذ نمت بمعدل (1436.69%) وشكلت الإيرادات النفطية نسبة (98.92%) من الإيرادات العامة والنسبة المتبقية للإيرادات الأخرى وهذا الارتفاع في الإيرادات العامة جاء نتيجة الارتفاع في أسعار النفط فضلا عن إعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي، أما التراجع في مساهمة الإيرادات غير النفطية جاء بسبب قرار سلطة الاحتلال في تعليق الضرائب على الدخل وتخفيض نسبة الأنواع الأخرى من الضرائب ولسنة واحدة بالقرار رقم (49) لسنة 2004⁽¹⁾.

استمرت الإيرادات العامة في النمو خلال المدة من 2005-2008 وبمعدلات نمو متذبذبة إذ بلغ معدل النمو السنوي في عام 2008 (46.98%) مع استمرار هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة والتي تجاوزت (93%). وفي عام 2009 انخفضت الإيرادات العامة بمعدل نمو بلغ (31.16-%) مع تراجع مساهمة الإيرادات النفطية إلى (88.47%)، وهذا الانخفاض في حصيلة الإيرادات العامة بسبب تراجع أسعار النفط بعد أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي سرعان ما تأثرت بقية الدول بهذه الأزمة ومنها العراق وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي كثير التأثير في الصدمات الخارجية⁽²⁾. ثم عاودت الإيرادات العامة الارتفاع خلال الأعوام 2010-2012 وبمعدلات نمو متفاوتة كان أعلاها عام 2011 بلغ (55.04%) مع بلوغ نسبة الإيرادات النفطية (90.15%) في العام نفسه واستمرار هيمنة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة وتعميق الجانب الريعي في الاقتصاد العراقي.

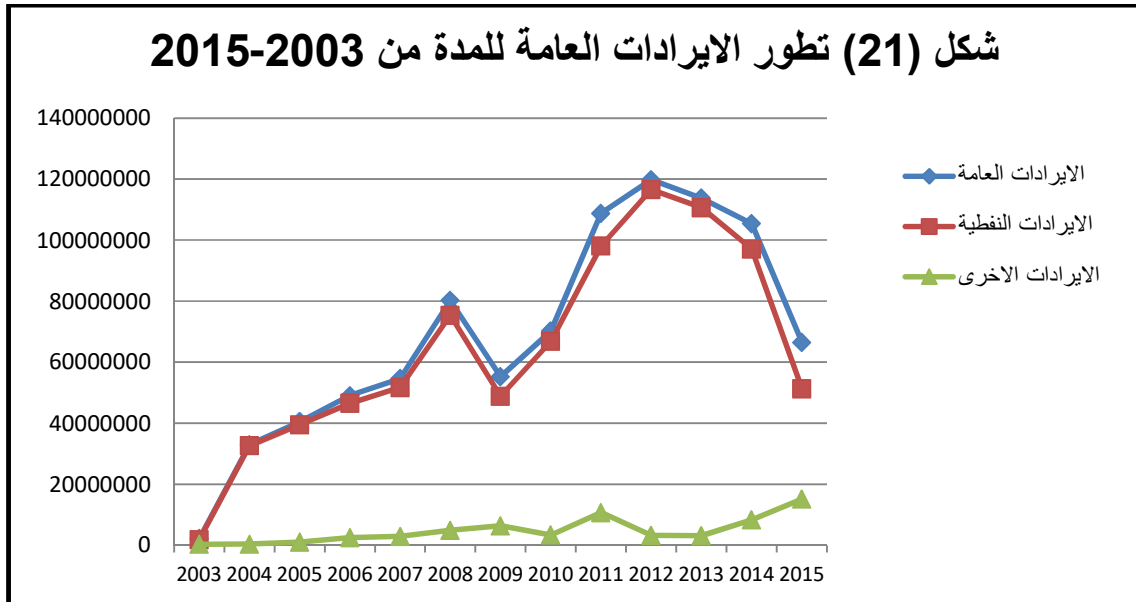
شهد عام 2013 تراجع الإيرادات العامة إلى (113767395) مليون دينار بعد أن كانت (119817224) مليون دينار بالعام الذي سبقه وبمعدل نمو بلغ (5.05-%) وكانت مساهمة الإيرادات النفطية (97.28%)، والسبب في هذا التراجع في الإيرادات العامة هو انخفاض أسعار النفط إلى (103) دولار للبرميل بعد أن كان (107) في العام الذي سبقه فضلا عن تراجع الكمية المصدرة من النفط العراقي⁽³⁾. واستمر التراجع في الإيرادات العامة عامي 2014 و2015 وبمعدلات نمو بلغت (7.37-%) و (36.93-%) مع تراجع نسبة الإيرادات النفطية إذ

¹ فريد جواد الدليمي وباسم خميس عبيد، تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 30، العدد 75، 2014، ص316.

² احمد صالح حسن كاظم، تحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 94، العدد 22، 2016، ص439.

³ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2013، ص56.

بلغت عام 2015 (77.2%)، والسبب في تراجع الإيرادات العامة هو استمرار انخفاض أسعار النفط وبمعدلات كبيرة ويعود ذلك لعدة أسباب منها حدوث زيادة في المعروض النفطي، وتراجع النمو في الاقتصاد الصيني، وكذلك بدء إنتاج النفط الصخري فضلاً عن أسباب سياسية، فقد لجأت الحكومة العراقية إلى زيادة مواردها المالية غير النفطية ونلاحظ ذلك عن طريق ارتفاع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى (22.8%). بلغ معدل النمو المركب للإيرادات العامة للمدة من 2003-2015 (18.93%) وللإيرادات النفطية (18.38%) وللإيرادات الأخرى (25.6%)، وبلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2015 للإيرادات العامة (45.09%) وللإيرادات النفطية (50.43%) وللإيرادات الأخرى (32.01%). والشكل (21) يوضح تطور الإيرادات العامة للمدة من 2003-2015.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 4

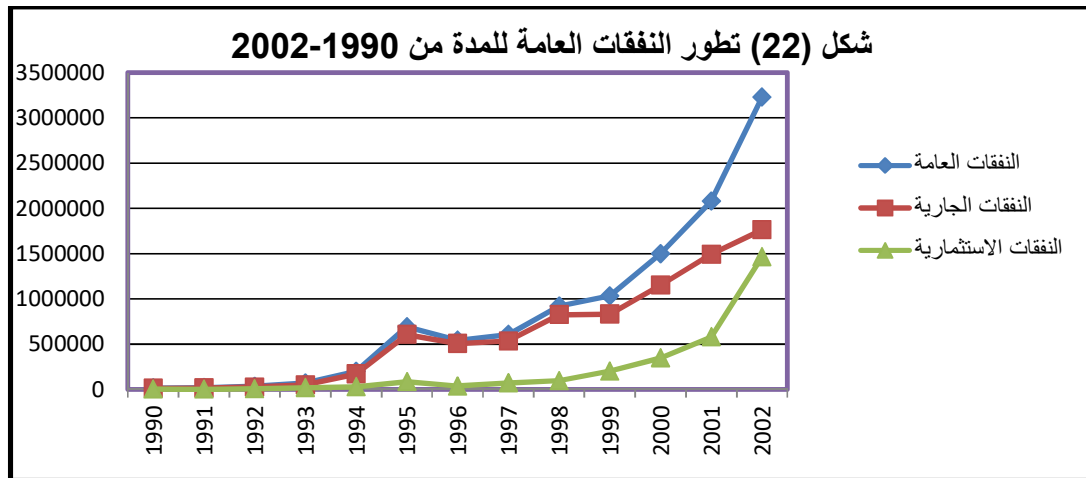
ثانياً: النفقات العامة

1- تطور النفقات العامة في العراق للمدة من 1990-2002

بالاستعانة بالجدول (5) الذي يوضح تطور النفقات العامة في العراق نلاحظ ان حجم النفقات العامة في عام 1990 بلغ (14179) مليون دينار، وكانت قيمة النفقات الجارية (11357) مليون دينار وشكلت نسبة (80.10%) من حجم النفقات العامة في حين كانت قيمة النفقات الاستثمارية (2822) مليون دينار وشكلت نسبة (19.90%) وكانت نسبة النفقات العامة إلى الناتج (25.35%). ارتفعت النفقات العامة في عام 1991 لتصبح (17497) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (23.40%) وشكلت النفقات الجارية نسبة (89.46%) وهي أعلى من العام

الذي سبقه في حين شكلت النفقات الاستثمارية نسبة (10.54%) فضلا عن ارتفاع نسبة النفقات العامة الى الناتج (41.22%). استمرت النفقات العامة بالزيادة خلال الاعوام 1992 – 1995 وبمعدلات نمو متزايدة فقد بلغ معدل النمو في عام 1995 (246.36%) مع بقاء النفقات الجارية هي المهيمنة على النفقات العامة , وكانت هذه الزيادات الكبير مموله عن طريق الاصدار النقدي الجديد بسبب توقف تصدير النفط بعد فرض العقوبات الاقتصادية علما ان هذا الانفاق كان موجه لدعم القطاع الزراعي من اجل توفير السلع الغذائية للمواطنين بعد توقف الاستيراد الذي ادى الى ارتفاع كبير في مستويات التضخم⁽¹⁾.

إذ شهد عام 1996 انخفاضاً في النفقات العامة وبمعدل نمو سالب بلغ (21.46%) وكانت نسبة النفقات الجارية قد ازدادت ووصلت الى (93.28%) مع تراجع نسبة النفقات العامة الى الناتج الى (8.35%) وهذا الانخفاض في النفقات العامة جاء بسبب اتباع الحكومة سياسات تشفوية لمعالجة مشكلة التضخم المنفلت عن طريق ضغط النفقات على الصحة والتعليم. استمر النمو في النفقات العامة خلال الاعوام 1997-2002 وبمعدلات نمو متباينة بلغ في عام 2002 (55.16%) علما ان نسبة النفقات الجارية الى العامة انخفضت الى (54.60%) مع ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية الى (45.40%), كذلك حدث انخفاض في نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي خلال هذه المدة حتى وصلت الى (2.98%) في عام 2000 ولكنها ارتفعت الى (7.87%) في عام 2002. بلغ معدل النمو المركب للنفقات العامة للمدة من 1990-2002 (54.48%) وللنفقات الجارية (43.78%) وللنفقات الاستثمارية (50.13%). الشكل (22) يوضح تطور النفقات العامة والجارية والاستثمارية للمدة من 1990-2002.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 5

¹ اكرم عبد العزيز, الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل, الطبعة الاولى, بيت الحكمة, بغداد, 2002, ص 266.

جدول (5) تطور النفقات العامة بالأسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015
مليون دينار

السنة	النفقات العامة بالأسعار الجارية	معدل النمو %	النفقات الجارية بالأسعار الجارية	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العام %	النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي %
1990	14179	-	11357	80.10	2822	19.90	25.35
1991	17497	23.40	15653	89.46	1844	10.54	41.22
1992	32883	87.94	25876	78.69	7007	21.31	28.57
1993	68954	109.69	50060	72.60	18894	27.40	21.44
1994	199442	189.24	171742	86.11	27700	13.89	12.03
1995	690784	246.36	605838	87.70	84946	12.30	10.32
1996	542542	-21.46	506102	93.28	36440	6.72	8.35
1997	605802	11.66	534095	88.16	71707	11.84	4.01
1998	920501	51.95	824705	89.59	95796	10.41	5.37
1999	1033552	12.28	831592	80.46	201960	19.54	2.99
2000	1498700	45.00	1151663	76.84	347037	23.16	2.98
2001	2079727	38.77	1490866	71.69	578861	27.83	5.03
2002	3226927	55.16	1761927	54.60	1465000	45.40	7.87
2003	1982548	-38.56	1784293.2	90.00	198254.8	10.00	6.70
2004	32117491	1520.01	29102758	90.61	3014733	9.39	60.33
2005	26375175	-17.88	21803157	82.67	4572018	17.33	35.87
2006	38806679	47.13	32778999	84.47	6027680	15.53	40.60
2007	39031232	0.58	31308188.3	80.21	7723043.7	19.79	35.02
2008	59403375	52.19	47522700	80.00	11880675	20.00	37.83
2009	65658000	10.53	52567000	80.06	13091000	19.94	50.02
2010	83823000	27.67	64351000	76.77	19472000	23.23	51.72
2011	96662767	15.32	66596474	68.90	30066293	31.10	44.48
2012	105139576	8.77	75788623	72.08	29350952	27.92	41.36
2013	119128000	13.30	78747000	66.10	40381000	33.90	43.54
2014	113473517	-4.75	88542750	78.03	24930767	21.97	42.59
2015	70397515	-37.96	51832839	73.63	18564676	26.37	33.60
	معدل النمو المركب للمدة 2002-1990	54.48	43.78		50.13		
	معدل النمو المركب للمدة 2015-2003	21.38	19.36		29.93		
	معدل النمو المركب للمدة 2015-1990	37.51	36.93		40.08		

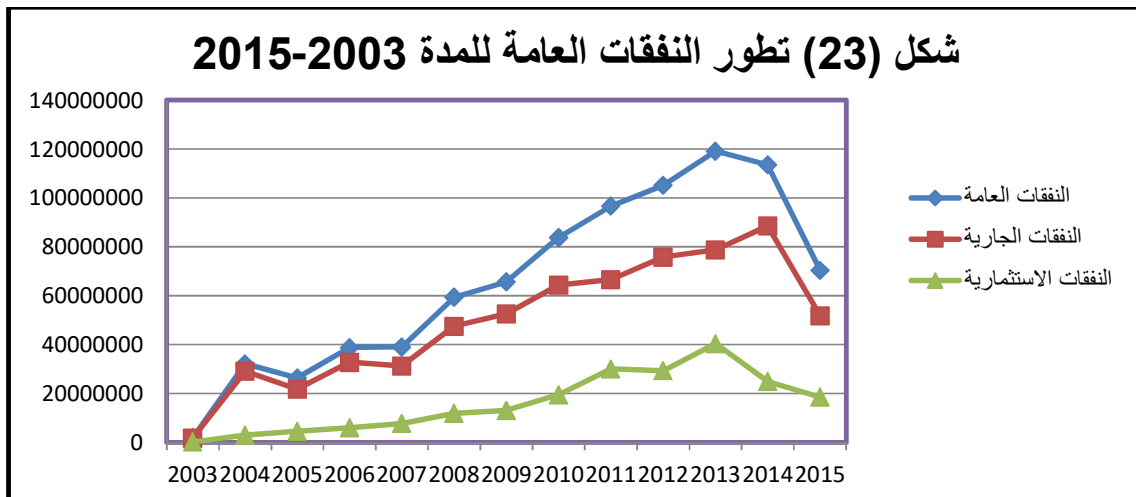
الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ملحق (2)

2- تطور النفقات العامة في العراق للمدة من 2003- 2015

شهد عام 2003 انخفاض النفقات العامة إذ بلغت (1982548) مليون دينار بعد ان كانت (3226927) مليون وبمعدل نمو سالب بلغ (38.56%) وكانت نسبة النفقات الجارية الى العامة (90%) والنسبة المتبقية كانت للنفقات الاستثمارية وهذا التراجع في النفقات العامة كان بسبب حرب الخليج الثالثة وتوقف الكثير من المشاريع, إذ بلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج (6.70%). في عام 2004 زادت النفقات العامة وبمعدل نمو كبير بلغ (1520.01%) وازادت ايضا نسبة النفقات الجارية الى العامة حتى بلغت (90.61%) في حين ارتفعت نسبة النفقات

العامة الى الناتج الى (60.33%)، و هذه الزيادة الكبيرة التي حدثت في نسبة النفقات للناتج جاءت بسبب زيادة النفقات العامة لتدعيم الوضع الامني فضلا عن تعديل الاجور والرواتب للموظفين وكانت هذه الزيادة مدعومة بزيادة الايرادات العامة. وشهد عام 2005 تراجعاً في حجم النفقات العامة مسجلة نموا سالبا بلغ (17.88%) فضلا عن انخفاض نسبة النفقات الجارية الى العامة الى (82.67%) وكذلك انخفاض نسبة النفقات العامة الى الناتج الى (35.87%).

ثم عادت النفقات العامة للارتفاع واستمر هذا الارتفاع خلال المدة من 2006-2013 وبمعدلات نمو سنوية متباينة اذ بلغ حجم النفقات العامة في عام 2013 (119128000) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (13.30%) مقارنة بالعام الذي سبقه، وانخفضت نسبة النفقات الجارية الى العامة (66.10%) على حساب زيادة نسبة النفقات الاستثمارية وبلغت نسبة النفقات العامة الى الناتج (43.54%) وهذه الزيادة في الانفاق كانت بسبب سعي الحكومة لتطوير الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية من اجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي⁽¹⁾، وشهد عامي 2014 و 2015 انخفاضاً في النفقات العامة وبمعدلات نمو سالبة بلغت على الترتيب (4.75%) و (37.96%) والسبب في هذا الانخفاض كان سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة بسبب التراجع الكبير في اسعار النفط. بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003-2015 للنفقات العامة بلغ (21.38%) وللجارية (19.36%) وللإستثمارية (29.93%)، في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2015 للنفقات العامة (37.51%) وللجارية (36.93%) والإستثمارية (40.08%). والشكل (23) يوضح تطور كل من النفقات العامة للمدة من 2003-2015.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 5

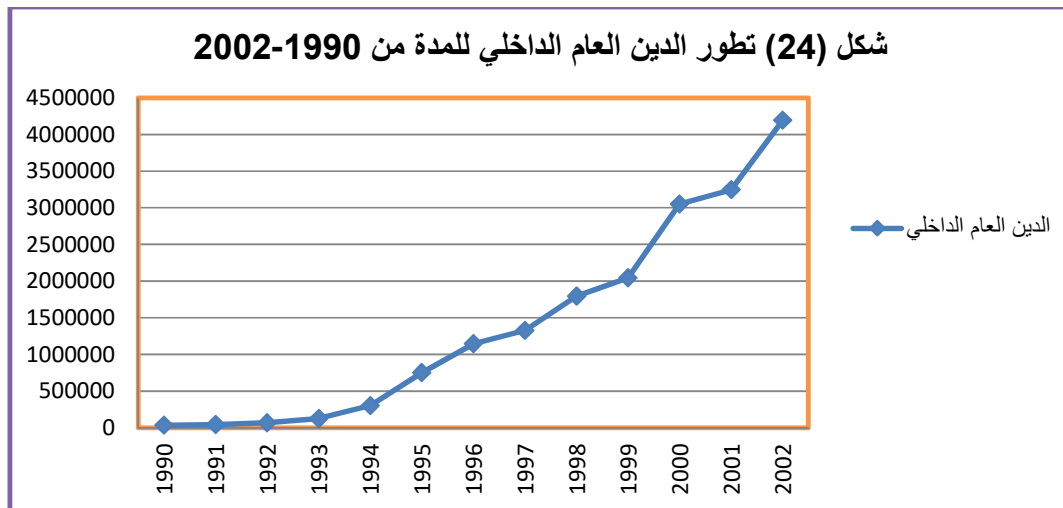
¹ سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2003-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 68، 202، ص304.

ثالثاً: الدين العام الداخلي

1- تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة من 1990 – 2002

يوضح الجدول (6) تطور حجم الدين العام الداخلي ففي عام 1990 بلغ (32750) مليون دينار وشكل هذا الدين نسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت (58.56%) ثم في عام 1991 زاد حجم الدين الى (43500) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (32.82%) وكانت نسبة الدين الى الناتج مرتفعة وتجاوزت قدرة الاقتصاد على السداد في العام نفسه اذ وصلت الى (102.47%)، وهذه الزيادة كانت بسبب فرض العقوبات الاقتصادية التي ادت الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن توقف تدفق الإيرادات النفطية ما دفع الحكومة الى اللجوء الى الاقتراض وبمعدلات تفوق قدرتها على السداد.

ومع استمرار الحصار الاقتصادي استمر الدين العام بالنمو وبمعدلات نمو متزايد وصلت ذروتها عام 1995 اذ بلغ معدل النمو (149.05%) مقارنة بالعام الذي سبقه في حين كانت نسبة الدين العام الى الناتج اصبحت تقل تدريجاً حتى وصلت الى (11.22%) في العام نفسه. شهد عام 1996 زيادة في الدين العام بمعدل نمو اقل من الاعوام التي سبقته اذ سجل نمواً قدره (52.26%) بعد توقيع مذكرة التفاهم وبدء تدفق تصدير النفط وكانت نسبة الدين العام الى الناتج (17.60%)، استمر الدين العام بالزيادة خلال المدة من 1997-2002 ولكن بمعدلات نمو متباينة اذ بلغ في عام 2002 (29.24%) وكانت نسبة الدين العام خلال نفس المدة معدلاتها متباينة ولكنها كانت بمعدلات اقل من الاعوام السابقة اذ بلغت في عام 2002 (10.22%) اذ اصبح حجم الدين (4193250) مليون دينار. بلغ معدل النمو المركب للدين العام الداخلي للمدة من 1990-2002 (43.05%)، والشكل (24) يوضح تطور الدين العام الداخلي للمدة من 1990-2002 في العراق.



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 6

جدول (6) تطور الدين العام الداخلي بالأسعار الجارية في العراق للمدة من 1990- 2015

مليون دينار

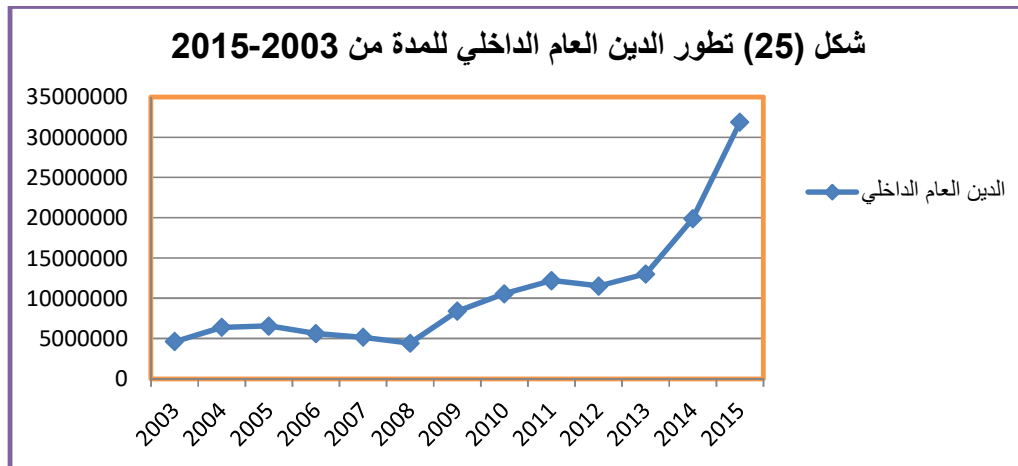
السنة	الدين العام الداخلي	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين العام الداخلي الى الناتج المحلي الاجمالي
1990	32750		55926.5	58.56
1991	43500	32.82	42451.6	102.47
1992	68750	58.05	115108.4	59.73
1993	125500	82.55	321646.9	39.02
1994	301750	140.44	1658325.8	18.20
1995	751500	149.05	6695482.9	11.22
1996	1144250	52.26	6500924.6	17.60
1997	1328500	16.10	15093144.0	8.80
1998	1794500	35.08	17125847.5	10.48
1999	2043750	13.89	34464012.6	5.93
2000	3050250	49.25	50213699.9	6.07
2001	3244500	6.37	41314568.5	7.85
2002	4193250	29.24	41022927.4	10.22
2003	4634750	10.53	29585788.6	15.67
2004	6390347.8	37.88	53235358.7	12.00
2005	6566526.5	2.76	73533598.6	8.93
2006	5639040.1	-14.12	95587954.8	5.90
2007	5167884.4	-8.36	111455813.4	4.64
2008	4436849.5	-14.15	157026061.6	2.83
2009	8420732.1	89.79	131275592.6	6.41
2010	10560519.6	25.41	162064565.5	6.52
2011	12195537.4	15.48	217327107.40	5.61
2012	11524793.5	-5.50	254225490.70	4.53
2013	13020079.3	12.97	273587529.2	4.76
2014	19873098.4	52.63	266420384.50	7.46
2015	31864435	60.34	209491917.8	15.21
		43.05		
		13.58		
		23.02		

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (2)

2- تطور الدين العام الداخلي في العراق للمدة 2003-2015

بلغ حجم الدين العام عام 2003 (4634750) مليون دينار مسجلاً نمواً قدره (10.53%) بالمقابل ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج الى (15.67%) بسبب انخفاض الناتج المحلي بعد احتلال العراق. وشهد عامي 2004-2005 استمرار الزيادة في حجم الدين العام لكن ابتداءً من عام 2006 ولغاية 2008 فقد انخفض حجم الدين العام مسجلاً معدلات نمو سالبة بلغت على الترتيب (14.12% -)، (8.36% -) و (14.15% -) مع انخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي في عام 2008 الى (2.83%) وهذا الانخفاض في حجم الدين بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية بفعل زيادة أسعار النفط خلال هذه الاعوام وتحقيق الموازنة العامة فائضاً جنب الحكومة اللجوء الى الاقتراض وقيامها بتسديد جزءاً من هذا الدين.

لكن في عام 2009 عاود الدين العام الزيادة وبمعدل نمو سنوي بلغ (89.79%) وارتفعت نسبة الدين الى الناتج الى (6.41%)، واستمرت الزيادة في الدين العام خلال عامي 2010 و 2011 لكن في عام 2012 حدث انخفاض في حجم الدين العام مسجلاً نمواً سالباً بلغ (5.50%) وكانت نسبة الدين الى الناتج (4.53%) وهذا الانخفاض في الدين العام بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات العامة وتحقيق فائض في الموازنة وتسديد جزء من الدين العام. شهدت الاعوام 2013-2015 معدلات نمو متزايد ففي عام 2015 بلغ (60.34%) وكذلك ارتفعت نسبة الدين العام الى الناتج الى (15.21%) في العام نفسه وهذه الزيادة حدثت بسبب التراجع في أسعار النفط اذ وصلت الى مستويات متدنية بسبب الاحداث التي سبق ذكرها التي حدثت في الاقتصاد العالمي. بلغ معدل النمو المركب للمدة 2003-2015 (13.58%) في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2015 (23.02%). الشكل (25) يوضح تطور الدين العام للمدة من 2003-2015.



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 6

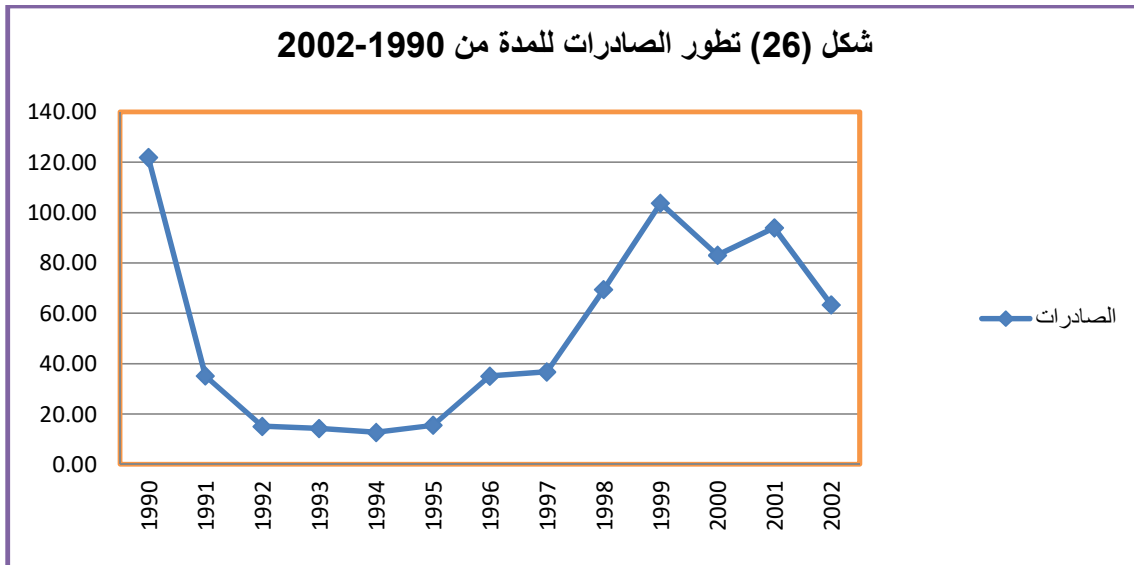
المطلب الثالث : تحليل متغيرات السياسة التجارية

اولاً: الصادرات

1- تطور قيمة الصادرات في العراق للمدة من 1990 – 2002

يوضح الجدول (7) تطور قيمة الصادرات في العراق, نلاحظ ان قيمة الصادرات في عام 1990 بلغت (121.86) مليون دينار , ثم شهدت انخفاضاً في عام 1991 ووصلت (35.06) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (71.23 - %) بسبب فرض الحصار الاقتصادي والحظر الذي فرض على التصدير, واستمرت الصادرات بالانخفاض خلال الاعوام 1992-1994 وبمعدلات نمو سالبة متباينة بسبب استمرار الحصار الاقتصادي على العراق.

شهدت المدة 1995 – 1999 تزايد في قيمة الصادرات وبمعدلات نمو متذبذبة كان اعلاها في عام 1996 بلغ (125.77%) في حين بلغ معدل النمو عام 1999 (49.50%) وهذه الزيادة في الصادرات جاءت بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء), ثم عاودت قيمة الصادرات الانخفاض في عام 2000 بمعدل نمو سالب بلغ (19.93 - %) ثم عاودت الارتفاع في عام 2001 وبسبب احداث 11 ايلول عام 2001 في الولايات المتحدة والتي ترتب عنها تراجع في مستوى النشاط العالمي وتراجعت الصادرات مرة اخرى عام 2002 بمعدل نمو (32.58 - %). بلغ معدل النمو المركب للصادرات للمدة من 1990-2002 (9.92%), والشكل (26) يوضح تطور الصادرات للمدة من 1990-2002.



المصدر من عمل البحث بالاعتماد على بيانات الجدول 7

جدول (7) تطور قيمة الصادرات بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015
مليون دينار

السنة	الصادرات (فوب)	معدل النمو %
1990	121.86	
1991	35.06	-71.23
1992	15.05	-57.07
1993	14.21	-5.55
1994	12.66	-10.90
1995	15.51	22.46
1996	35.01	125.77
1997	36.67	4.73
1998	69.38	89.21
1999	103.73	49.50
2000	83.06	-19.93
2001	93.94	13.10
2002	63.33	-32.58
2003	17829396	28152851.15
2004	25877930	45.14
2005	34810893	34.52
2006	44786043	28.66
2007	49681685	10.93
2008	76025118	53.02
2009	46133100	-39.32
2010	60563880	31.28
2011	93226770	53.93
2012	109847694	17.83
2013	104669488	-4.71
2014	97921846	-6.45
2015	51565654	-47.34
معدل النمو المركب للمدة 2002 - 1990		9.92
معدل النمو المركب للمدة 2003 - 2015		11.62
معدل النمو المركب للمدة 2015 - 1990		84.24

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

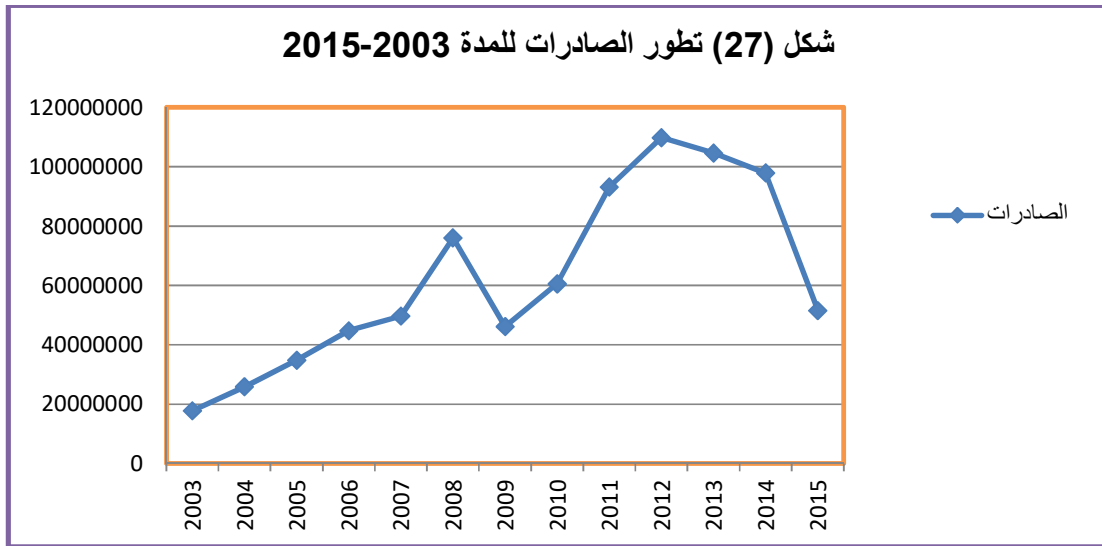
ملاحظة:

- قيمة الصادرات للمدة 1990-2002 بدون النفط.
- تم الحصول على قيمة الصادرات بملايين الدولارات للاعوام 2003-2015 وتم تحويلها الى ملايين الدينانير باستخدام سعر الصرف الرسمي.

2- تطور قيمة الصادرات في العراق للمدة 2003-2015

شهد عام 2003 حدوث طفرة كبيرة في قيمة الصادرات إذ أصبحت (17829396) مليون دينار مقارنة بعام 2002 التي كانت (63.33) مليون دينار محققة معدل نمو سنوي كبيراً جداً بلغ (28152851.58%) والسبب هو تعديل قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار فضلاً عن توجه قوات الاحتلال الى السعي لإعادة تدفق تصدير النفط العراقي. إذ شهدت الاعوام 2004-2008 نمواً في قيمة الصادرات وبمعدلات نمو متباينة إذ وصلت قيمة الصادرات عام 2008 (76025118) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (53.02%) , لكن في عام 2009 شهد الصادرات تراجعاً وحقت نمواً سالباً بلغ (-39.32%) وهذا التراجع يعود الى حدوث الازمة المالية العالمية (الرهن العقاري) وتباطؤ مستوى النشاط العالمي.

وسرعان ما عادت الصادرات الى الزيادة خلال الاعوام 2010 - 2012 محققة نمواً بلغ على الترتيب (31.28%) , (53.93%) و (17.83%) , وشهد عام 2013 انخفاضاً في قيمة الصادرات وبمعدل نمو سالب بلغ (-4.71%) بسبب الانخفاض في أسعار النفط واستمر هذا الانخفاض في الصادرات عامي 2014 و 2015 ولكن الانخفاض في قيمة الصادرات عام 2015 كان كبيراً وبمعدل نمو سالب بلغ (-47.34%) وهذا التراجع ناتج عن استمرار تراجع اسعار النفط والى معدلات متدنية بسبب الاحداث الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الاقتصاد العالمي في هذه الاعوام. وبلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003-2015 (11.62%) في حين بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2015 (84.24%) , والشكل (27) يوضح تطور الصادرات للمدة من 2003-2015.



المصدر من عمل البحث بالاعتماد على بيانات الجدول 7

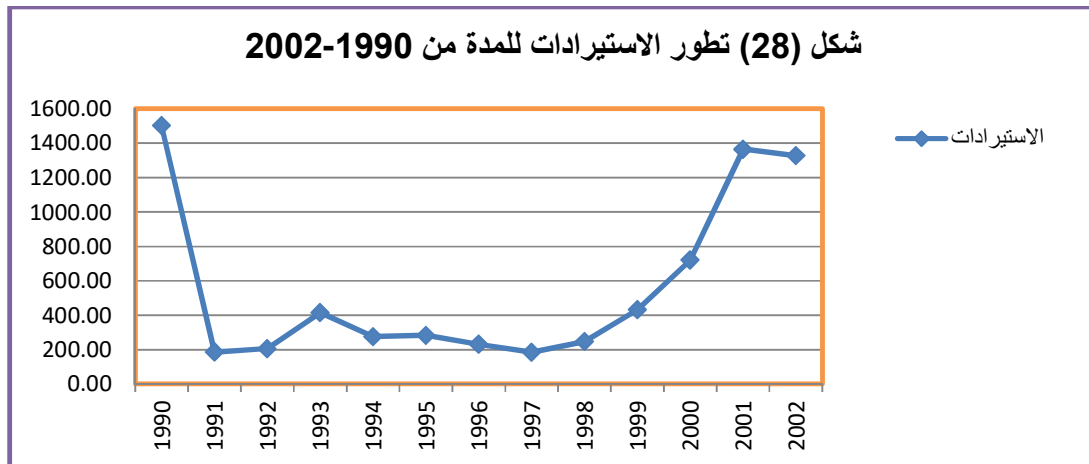
ثانياً: الاستيرادات والميزان التجاري

1- تطور الاستيرادات في العراق للمدة 1990-2002

يوضح الجدول (8) تطور الاستيرادات والميزان التجاري في العراق ومنه نلاحظ ان قيمة الاستيرادات عام 1990 بلغت (1502.65) مليون دينار والميزان التجاري حقق عجزاً قدره (-1380.79) مليون دينار، شهد عام 1991 تراجعاً في قيمة الاستيرادات وبمعدل نمو سالب بلغ (-87.60%) والميزان التجاري حقق عجزاً مقداره (-151.30) مليون دينار. في عام 1992 و 1993 ازادت الاستيرادات على الترتيب بمعدل نمو (10.64%) و (101.28%) مع استمرار الميزان التجاري في تحقيق عجز مقداره (-191.14) و (-400.82) مليون دينار على الترتيب.

شهدت المدة من 1994-1997 تقلباً في قيمة الاستيرادات بين الانخفاض والارتفاع فمثلاً عام 1995 شهدت الاستيرادات نمواً بمعدل (2.31%) في حين حققت الاعوام 1994 و 1996 و 1997 تراجع في الاستيرادات بمعدلات نمو متباينة علماً ان الميزان التجاري استمر بتحقيق عجز مع استمرار فرض الحصار وحظر التجارة الخارجية للعراق، وشهدت المدة من 1998-2001 نمواً في قيمة الاستيرادات وبمعدلات نمو مختلفة ومتذبذبة اذ بلغ معدل النمو في عام 2001 (89.22%) وحقق الميزان التجاري عجزاً ايضاً مقداره (-1271.05) مليون دينار.

وشهد عام 2002 انخفاضاً في قيمة الاستيرادات وبمعدل نمو بلغ (-2.71%) لكن الميزان التجاري انخفض مقدار العجز فيه ليصل (-1264.69) مليون دينار. وبلغ معدل النمو المركب للاستيرادات لمدة من 1990-2002 (7.53%)، والشكل (28) يوضح تطور الاستيرادات لهذه المدة.



المصدر من عمل البحث بالاعتماد على بيانات الجدول 8

جدول (8) تطور قيمة الاستيرادات والميزان التجاري بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015
مليون دينار

السنة	الاستيرادات	معدل النمو %	الميزان التجاري
1990	1502.65		-1380.79
1991	186.36	-87.60	-151.30
1992	206.19	10.64	-191.14
1993	415.03	101.28	-400.82
1994	276.50	-33.38	-263.84
1995	282.88	2.31	-267.38
1996	231.59	-18.13	-196.58
1997	184.81	-20.20	-148.14
1998	247.37	33.85	-177.99
1999	432.27	74.75	-328.55
2000	721.40	66.88	-638.34
2001	1364.99	89.22	-1271.05
2002	1328.02	-2.71	-1264.69
2003	18238824	1373280.14	-409428
2004	30951806	69.70	-5073876
2005	34568508	11.68	242385
2006	32287203	-6.60	12498840
2007	24542780	-23.99	25138905
2008	41769316	70.19	34255802
2009	48569040	16.28	-2435940
2010	51380550	5.79	9183330
2011	55929510	8.85	37297260
2012	68800996	23.01	41046698
2013	69200934	0.58	35468554
2014	62004382	-10.40	35917464
2015	46346415	-25.25	5219239
		7.53	معدل النمو المركب للمدة 1990-2002
		8.77	معدل النمو المركب للمدة 2003-2015
		68.59	معدل النمو المركب للمدة 1990-2015

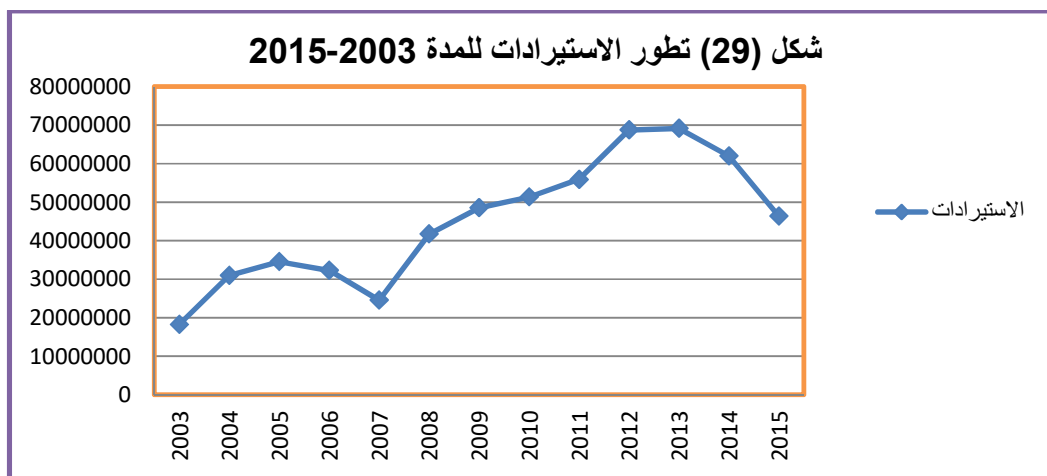
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)
ملاحظة

- تم الحصول على قيمة الاستيرادات بملايين الدولارات للمدة 2003-2015 وتم تحويلها الى ملايين الدنانير باستخدام سعر الصرف الرسمي.

2- تطور الاستيرادات والميزان التجاري في العراق للمدة من 2003-2015

شهد عام 2003 حدوث زيادة كبيرة في قيمة الاستيرادات اذ بلغ معدل النمو السنوي (1373280.14%) فضلا عن استمرار الميزان التجاري بتحقيق عجزا اذ بلغ (-409428) مليون دينار , إذ حققت الاستيرادات خلال عامي 2004 و2005 معدلات نمو بلغت (69.70%) و (11.68%) بسبب الانفتاح الاقتصادي الكبير للاقتصاد العراقي على الاستيراد من الخارج وزيادة مستوى معيشة الافراد بسبب زيادة الاجور والرواتب . حقق الميزان التجاري عجزا في عام 2004 مقداره (- 5073876) مليون دينار ولكنه حقق فائضا عام 2005 مقداره (242385) مليون دينار.

شهدت الاعوام 2006 و2007 تراجعاً في قيمة الاستيرادات محققة نموا سالبا بلغ على الترتيب (6.60-%) و (23.99-%) وسبب هذا الانخفاض كان تردي الوضع الامني في بعض المناطق الساخنة وعدم تامين بعض الطرق البرية وهجرة الكثير من العوائل خارج العراق⁽¹⁾. وعادت الاستيرادات الى التزايد خلال المدة 2008-2013 وبمعدلات نمو متباينة وكذلك الميزان التجاري استمر بتحقيق فائض عدا عام 2009 فقد حقق عجزا بلغ (-2435940) مليون دينار خلال الازمة المالية بسبب استمرار الزيادة في الاستيراد مع تراجع قيمة الصادرات. اذ عادت الاستيرادات للانخفاض خلال عامي 2014 و 2015 وحققت نمواً سالباً بلغ (10.40-%) و (25.25-%) مع تراجع إيرادات النفط علما ان الميزان التجاري حقق فائضا على الرغم من ذلك اذ بلغ مقداره عام 2015 (5219239) مليون دينار. وبلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003-2015 (8.77%) اما معدل النمو المركب لمدة الدراسة (68.59%). الشكل (29) يوضح تطور الاستيرادات للمدة من 2003-2015.



المصدر من عمل البحث بالاعتماد على بيانات الجدول 8

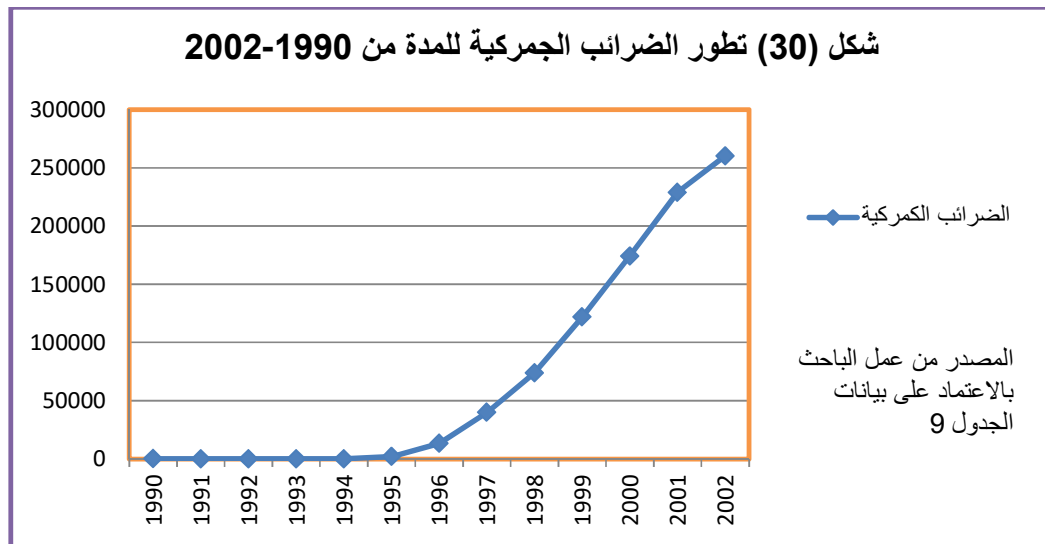
¹ حالوب كاظم معله ومرودة خضير سلمان, التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , جامعة بغداد, المجلد 22, العدد88, 2016, ص330.

ثالثاً: الضرائب الجمركية

1- تطور الضرائب الجمركية في العراق للمدة 1990-2002

يوضح الجدول (9) تطور الضرائب الجمركية في العراق اذ نلاحظ ان قيمة الضرائب الجمركية عام 1990 بلغت (241) مليون دينار, شهدت الضرائب الجمركية انخفاضاً في عام 1991 واستمر هذه الانخفاض حتى 1993 وبذلك حققت نمو سالباً بلغ على الترتيب (53.53-%), (51.79-%) و (1.85-%) اذ بلغت قيمة الضرائب الجمركية عام 1993 (53) مليون دينار وهذا التراجع بسبب توقف حركة التجارة بسبب الحصار الاقتصادي.

وعادت الضرائب الجمركية الارتفاع مرة اخرى عام 1994 بمعدل نمو بلغ (120.75%) واستمر هذا الارتفاع خلال عام 1995 اذ بلغ معدل النمو (1622.22%), وشهدت المدة من 1996-2002 معدلات نمو موجبة لكن تنازلية وبشكل تدريجي في الضرائب الجمركية حتى بلغ معدل النمو عام 2002 (13.67%) وبلغت قيمة الضرائب الجمركية في العام نفسه (260139) مليون دينار, على الرغم من حدوث زيادات في قيمة الضرائب الجمركية خلال المدة من 1994-2002 الا انها بقيت هذه الارقام تشكل نسب متواضعة من الإيرادات الضريبية او الإيرادات العامة وهذا التدني في قيمة الضرائب الجمركية يعود لعدة اسباب منها قلة الاستيرادات بسبب استمرار الحصار الاقتصادي وكذلك ضعف الجهاز الاداري في المنافذ الحدودية. بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2002 (83.21%), والشكل (30) يوضح تطور الضرائب الجمركية للمدة 1990-2002.



جدول (9) تطور الضرائب الجمركية بالاسعار الجارية في العراق للمدة من 1990-2015
مليون دينار

السنة	الضرائب الجمركية	معدل النمو %
1990	241	
1991	112	-53.53
1992	54	-51.79
1993	53	-1.85
1994	117	120.75
1995	2015	1622.22
1996	13369	563.47
1997	39927	198.65
1998	73869	85.01
1999	121897	65.02
2000	174205	42.91
2001	228863	31.38
2002	260139	13.67
2003	223.7	-99.91
2004	81020	36118.15
2005	118176	45.86
2006	219032	85.34
2007	229076	4.59
2008	376539	64.37
2009	590688	56.87
2010	507341	-14.11
2011	373943	-26.29
2012	480850	28.59
2013	541633	12.64
2014	489500	42.69
2015	396400	-9.63
	معدل النمو المركب للمدة 1990 - 2002	83.21
	معدل النمو المركب للمدة 2003 - 2015	34.95
	معدل النمو المركب للمدة 1990 - 2015	35.58

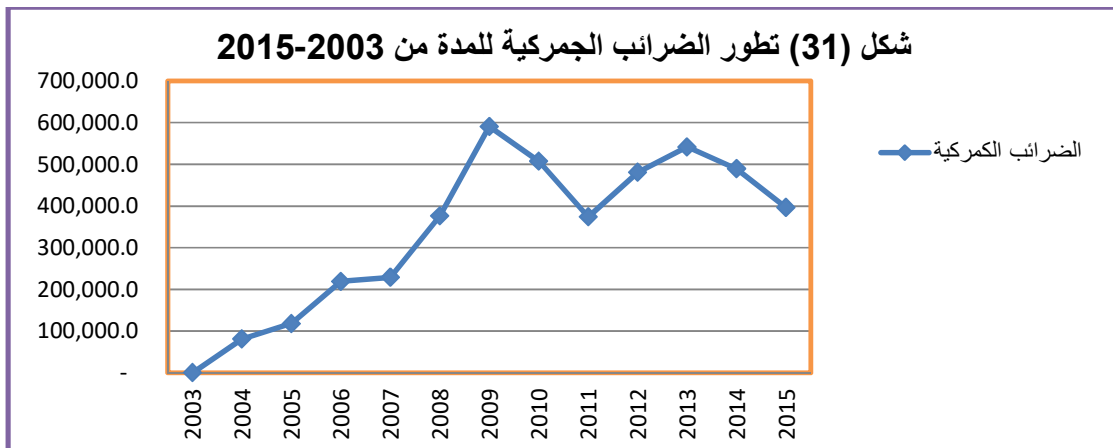
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

ملاحظة : قيمة الضرائب في عامي 2014 - 2015 تمثل اجمالي الضرائب غير المباشرة (الضرائب الجمركية + ضرائب الانتاج).

2- الضرائب الجمركية في العراق للمدة من 2003-2015

شهد عام 2003 تراجع في قيمة الضرائب الجمركية إذ بلغت (223.7) مليون دينار مسجلة نمواً سالباً بلغ (99.91%) وهذا التراجع حدث بسبب الانفلات الأمني بعد احتلال العراق وفتح الحدود أمام حركة التجارة بدون قيود⁽¹⁾. علماً أن هذه الضرائب استبدلت بضريبة إعمار العراق حسب قرار سلطة الائتلاف عام 2003 والتي تبلغ 5% واستمر العمل بهذا القرار حتى عام 2011⁽²⁾. شهد عام 2004 زيادة في الضرائب الجمركية لتصل إلى (81020) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (36118.15%)، واستمرت هذه الزيادة في الضرائب الجمركية 2005-2009 إذ بلغت (590688) مليون دينار في 2009 وبمعدل نمو بلغ (56.87%) مع تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في العراق.

شهد عامي 2010 و2011 تراجعاً في قيمة الضرائب الجمركية إذ سجلت معدلات نمو سالبة بلغت على الترتيب (14.11%) و (26.29%) وهذا التراجع يعود إلى ضعف الأداء في المنافذ الحدودية وضعف السيطرة عليها بسبب حالات عدم الاستقرار الأمني بين مدة وأخرى في بعض المنافذ فضلاً عن حالات التهرب والفساد المالي والإداري وضعف الرقابة. شهدت الأعوام 2012-2014 زيادة في الضرائب الجمركية وبمعدلات نمو متفاوتة لكنها عاودت الانخفاض عام 2015 بمعدل نمو سالب بلغ (9.63%) بسبب تراجع الاستيرادات. بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003-2015 (34.95%) في حين بلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة (35.58%)، والشكل (31) يوضح تطور الضرائب الجمركية للمدة من 2003-2015.



المصدر من عمل البحث بالاعتماد على بيانات الجدول 9

¹ حيدر مجيد القتلاوي معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاط التجارة الإلكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجلد 9، العدد 29، 2013، ص53.

² حيدر عبد الحسين المستوفي و الإاء شمس الله، مصدر سابق، ص117.

المبحث الثاني

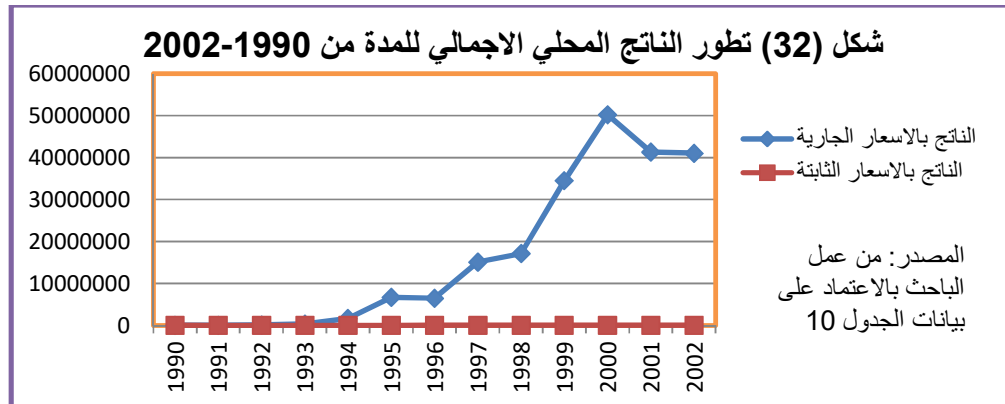
تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي

اولاً: الناتج المحلي الاجمالي

1- تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1990-2002

يوضح بالجدول (10) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي عام 1990 بالأسعار الجارية (55926.5) مليون دينار وبالأسعار الثابتة (29711.1) مليون دينار, ثم انخفض عام 1991 مسجلاً نمواً سالباً بلغ للأسعار الجارية (-24.09%) في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة نمواً سالباً قدره (-64.05%) ويعود ذلك الى فرض العقوبات الاقتصادية وحظر تصدير النفط. ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة الارتفاع في عام 1992 واستمر هذا الارتفاع حتى عام 1995 اذ سجل معدلات نمو عالية للأسعار الجارية فمثلاً بلغ معدل النمو السنوي عام 1995 (303.75%) وهذا الارتفاع بسبب تصاعد موجة التضخم, اما الناتج بالأسعار الثابتة فقد حقق نمو بسيط في عام 1995 (2.12%).

انخفض الناتج بالأسعار الجارية عام 1996 بمعدل نمو سالب (-2.91%) بسبب انخفاض مستويات الاسعار بسبب توقيع مذكرة التفاهم في حين نما الناتج بالأسعار الثابتة (11.02%), ثم عاود الناتج الارتفاع وبالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1997-2000 و سجل نمواً عام 2000 (45.70%) للجاري و (1.41%) للثابت. سجل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في عامي 2001 و 2002 انخفاضاً بمعدل نمو سنوياً مقداره (-17.72%) و(-0.71%) على الترتيب بسبب احداث 11 ايلول وتراجع اسعار النفط, في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة زيادة عام 2001 بمعدل (2.31%) وبمعدل نمو سالب عام 2002 بلغ (-6.90%). وبلغ معدل النمو المركب للناتج الجاري للمدة من 1990-2002 (64.7%) وبالأسعار الثابتة (9.45%). والشكل (32) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 1990-2015.



جدول (10) تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 1990-2015

مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة 1988=100%	معدل النمو %
1990	55926.5		29711.1	
1991	42451.6	-24.09	10682.0	-64.05
1992	115108.4	171.15	14163.5	32.59
1993	321646.9	179.43	18453.6	30.29
1994	1658325.8	415.57	19164.9	3.85
1995	6695482.9	303.75	19571.2	2.12
1996	6500924.6	-2.91	21728.1	11.02
1997	15093144.0	132.17	26342.7	21.24
1998	17125847.5	13.47	35525.0	34.86
1999	34464012.6	101.24	41771.1	17.58
2000	50213699.9	45.70	42358.6	1.41
2001	41314568.5	-17.72	43335.1	2.31
2002	41022927.4	-0.71	40344.9	-6.90
2003	29585788.6	-27.88	26990.4	-33.10
2004	53235358.7	79.94	41607.8	54.16
2005	73533598.6	38.13	43438.8	4.40
2006	95587954.8	29.99	47851.4	10.16
2007	111455813.4	16.60	48510.6	1.38
2008	157026061.6	40.89	51716.6	6.61
2009	131275592.6	-16.40	54720.8	5.81
2010	162064565.5	23.45	57751.6	5.54
2011	217327107.40	34.10	63650.4	10.21
2012	254225490.70	16.98	71680.8	12.62
2013	273587529.2	7.62	76922.0	7.31
2014	266420384.5	-2.62	77073.8	0.20
*2015	209491917.8	-21.37	80545.3	4.50
	معدل النمو المركب للمدة 1990-2002	64.7	9.45	
	معدل النمو المركب للمدة 2003-2015	16.12	7.58	
	معدل النمو المركب للمدة 1990-2015	31.41	6.53	

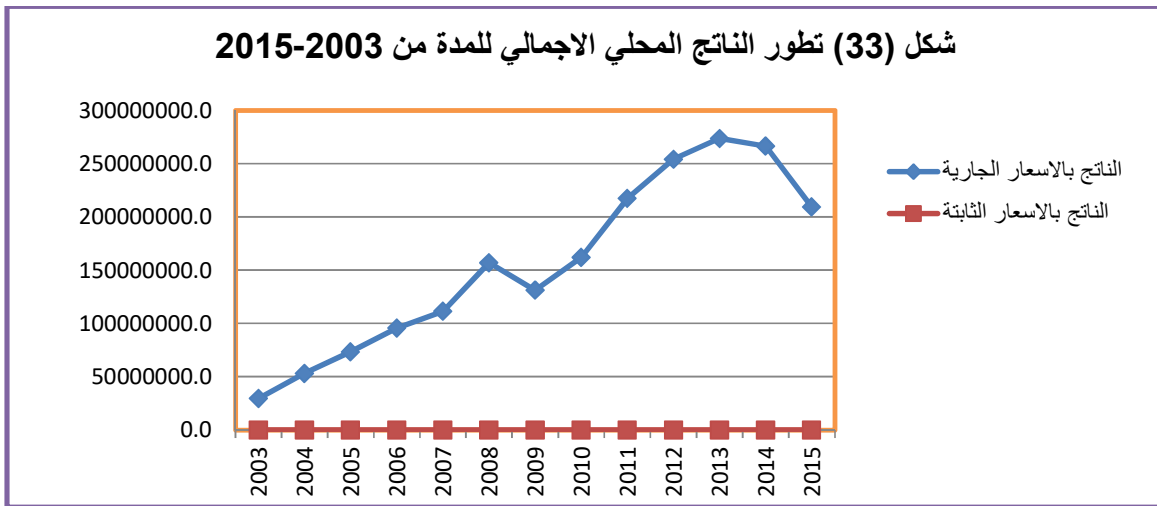
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على ملحق (1)

*تقديرات اولية سنوية

2- تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة للمدة من 2003-2015

استمر الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بالانخفاض عام 2003 مسجلاً نمواً بلغ (27.88-%) و (33.10-%) على الترتيب بسبب احتلال العراق وعمليات التخريب والتدمير التي اجتاحت البلد، وشهد عام 2004 زيادة في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والثابتة واستمرت هذه الزيادة بمعدلات متباينة حتى عام 2008 اذ سجل الناتج نمواً بلغ للأسعار الجارية (40.89%) و (6.61%) للأسعار الثابتة. ثم شهد عام 2009 انخفاضاً في الناتج بالأسعار الجارية بمعدل نمو سالب بلغ (16.40-%) في حين سجل الناتج بالأسعار الثابتة نمواً موجباً بلغ (5.81%) وهذا الانخفاض في الناتج بالأسعار الجارية بسبب الازمة المالية العالمية وتباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض اسعار السلع ومنها المستوردة.

ثم عاود الناتج المحلي الاجمالي الارتفاع خلال الاعوام 2010-2013 وبالأسعار الجارية والثابتة وبمعدلات نمو متباينة اذ بلغ عام 2013 (7.62%) للأسعار الجارية و(7.31%) للأسعار الثابتة. وسجل عام 2014 و 2015 انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية بمعدلات نمو سالبة بلغت (2.62-%) و(21.37-%) في حين بلغ نمو الناتج بالأسعار الثابتة (0.20%) و(4.50%) على الترتيب وهذا التراجع بسبب تراجع اسعار النفط بشكل كبير فضلاً عن الاحداث التي جرت في العراق بسبب احتلال داعش بعض محافظات العراق وسيطرته على بعض الحقول النفطية. وبلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للمدة من 2003-2015 (16.12%) ولمدة الدراسة (31.41%)، في حين بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي بالأسعار الثابتة للمدة من 2003-2015 (7.58%) ولمدة الدراسة (6.53%). والشكل (33) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة من 2003-2015.



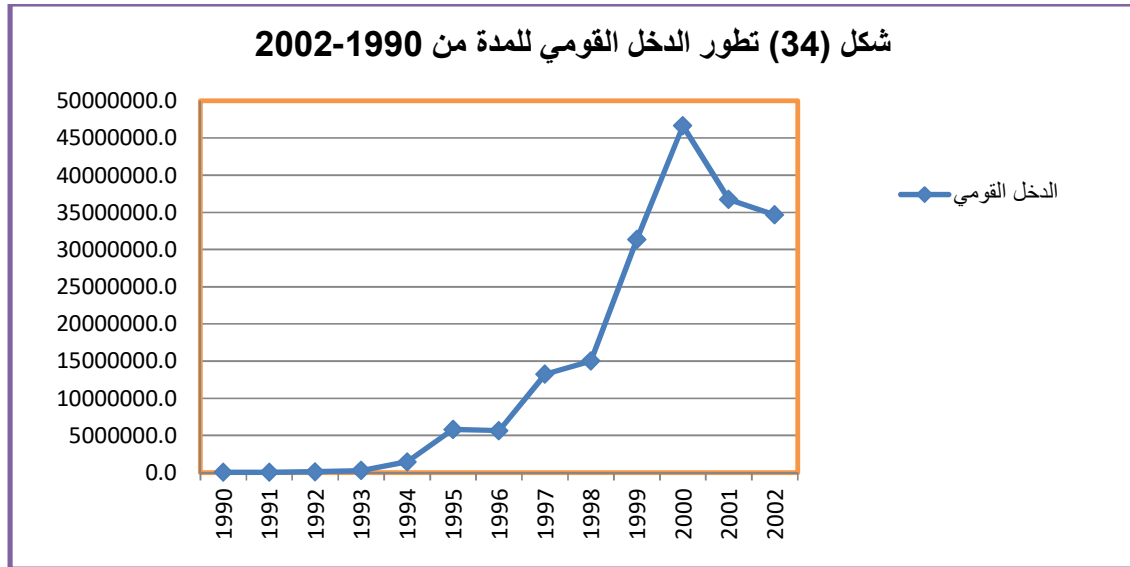
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 10

ثانياً: الدخل القومي

1- تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة من 1990-2002

بالاستعانة بالجدول (11) الذي يوضح تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي اذ نلاحظ ان الدخل القومي بالأسعار الجارية عام 1990 بلغ (47941.9) مليون دينار في حين بلغ متوسط نصيب الفرد (0.0027) مليون دينار, سجل الدخل القومي تراجعاً عام 1991 بمعدل نمو سالب بلغ (23-%) مع انخفاض متوسط نصيب الفرد الى (0.002) مليون دينار بسبب ظروف الحصار الاقتصادي, وشهدت المدة 1992-1995 عودة الارتفاع في الدخل القومي وبمعدلات نمو متزايد اذ بلغ معدل النمو عام 1995 (303%) مع اشتداد حدة التضخم في الاقتصاد العراقي كذلك بلغ متوسط نصيب الفرد (0.28) مليون .

و شهد عام 1996 تراجعاً في الدخل القومي بمعدل نمو سالب بلغ (2.9-%) بعد توقيع مذكرة التفاهم وانخفاض مستويات الاسعار, إذ سرعان ما عاود الدخل القومي الارتفاع من جديد في الاعوام اللاحقة واستمر بالارتفاع بمعدلات نمو متباينة ليشهد انخفاضاً جديداً عامي 2001 و2002 وبمعدلات نمو (21.2-%) و (5.6-%) على الترتيب في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي على الترتيب (1.48) و (1.36) مليون دينار. بلغ معدل النمو المركب للدخل القومي للمدة من 1990-2002 (64.99%) ولمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة نفسها (62.04%), والشكل (34) يوضح تطور الدخل القومي للمدة من 1990-2002.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 11

جدول (11) تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة من 1990-2015
مليون دينار

السنة	الدخل القومي	معدل النمو %	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
1990	47941.9		0.0027
1991	36922.2	-23.0	0.002
1992	99643.4	169.9	0.0053
1993	279804.7	180.8	0.014
1994	1440957.9	415.0	0.07
1995	5807374.9	303.0	0.28
1996	5641424.3	-2.9	0.27
1997	13235490	134.6	0.6
1998	15013422	13.4	0.66
1999	31381049	109.0	1.34
2000	46634635	48.6	1.94
2001	36726501	-21.2	1.48
2002	34677723	-5.6	1.36
2003	25728749	-25.8	0.98
2004	46923316	82.4	1.73
2005	65798567	40.2	2.35
2006	85431539	29.8	2.92
2007	100100817	17.2	3.37
2008	147641254	47.5	4.8
2009	120,428,411	-18.4	3.8
2010	146453469	21.6	4.5
2011	192237070.30	31.3	5.8
2012	227221851.20	18.2	6.6
2013	243518658.5	7.2	6.9
2014	237554034.2	-2.4	6.6
*2015	188922570.6	-20.5	5.1
	معدل النمو المركب للمدة 2002-1990	64.99	62.04
	معدل النمو المركب للمدة 2015-2003	16.23	13.03
	معدل النمو المركب للمدة 2015-1990	31.59	28.62

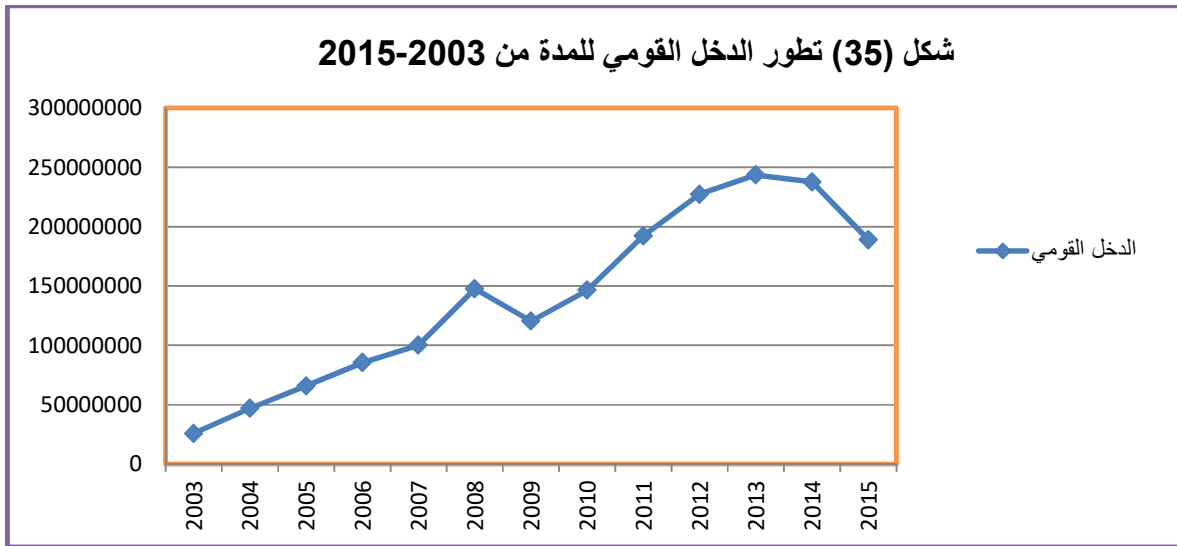
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

*تقديرات اولية سنوية

2- تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للمدة من 2003-2015

استمر الانخفاض في الدخل القومي عام 2003 ليسجل نمواً سالباً بلغ (25.8%) مع انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الى (0.98) مليون دينار . وبحلول عام 2004 عاود الدخل القومي الارتفاع واستمر هذا الارتفاع وبمعدلات نمو متباينة حتى عام 2008 اذ بلغ معدل النمو (47.5%)، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي شهد ارتفاعاً أيضاً في المدة نفسها حتى بلغ عام 2008 (4.8) مليون دينار . شهد عام 2009 تراجعاً في الدخل القومي ليسجل نمواً سالباً بلغ (18.4%) وكذلك انخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الى (3.8) مليون بسبب أزمة الرهن العقاري.

وشهدت الاعوام 2010-2013 زيادة في الدخل القومي بمعدلات نمو متباينة اذ بلغ معدل النمو السنوي في الدخل القومي عام 2013 (7.2%) في حين وصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي للعام نفسه (6.9) مليون دينار . وشهد عامي 2014 و2015 تراجعاً في الدخل القومي وبمعدلات نمو سالبة بلغت على الترتيب (2.4%) و(20.5%) ، وانخفض متوسط نصيب الفرد أيضاً ليصل على الترتيب الى (6.6) و(5.1) والسبب في هذا التراجع هو الاحداث الاقتصادية والسياسية التي حدثت في الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد العراقي بصورة خاصة. بلغ معدل النمو المركب للدخل القومي للمدة من 2003-2015 (16.23%) ولمتوسط نصيب الفرد للمدة نفسها (13.03%) ، في حين بلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة للدخل القومي (31.59%) ولمتوسط نصيب الفرد من الدخل (28.62%)، والشكل (35) يوضح تطور الدخل القومي للمدة من 2003-2015.



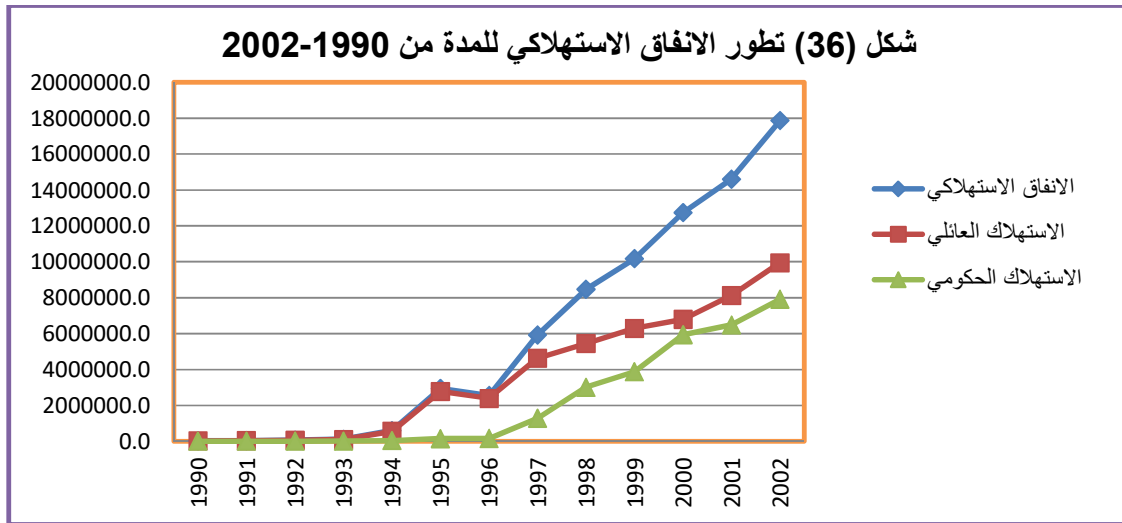
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 11

ثالثاً: الاستهلاك

1- تطور الانفاق الاستهلاكي في العراق للمدة من 1990-2002

الجدول (12) يوضح تطور الانفاق الاستهلاكي في العراق بالأسعار الجارية ومنه نلاحظ ان الانفاق الاستهلاكي عام 1990 بلغ (31437) مليون دينار اذ بلغ الانفاق الاستهلاكي العائلي (25295) مليون و كانت نسبته الى اجمالي الاستهلاك (80.46%) في حين شكل الانفاق الاستهلاكي الحكومي النسبة المتبقية , وشهد عام 1991 ارتفاعاً في الانفاق الاستهلاكي بمعدل نمو بلغ (49.69%) وكانت هذه الزيادات بسبب ارتفاع مستويات التضخم اذا لم تكن هذه الزيادة حقيقية واستمرت هذه الزيادة لغاية عام 1995 وبمعدلات نمو عالية مع زيادة نسبة الاستهلاك العائلي الى الانفاق الاستهلاكي الى (94.69%) بسبب تصاعد موجة التضخم بسبب بعد فرض الحصار الاقتصادي. انخفض الاستهلاك عام 1996 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (13.17%) بعد توقيع مذكرة التفاهم وحدث انخفاض في مستويات الاسعار وبقي الاستهلاك العائلي يشكل النسبة الاعلى.

وشهد عام 1997 عودة الارتفاع في الانفاق الاستهلاكي وبمعدل نمو بلغ (132.05%) واستمر هذا الارتفاع في الانفاق الاستهلاكي في المدة من 1998-2002 وبمعدلات نمو متباينة اذ كان معدل النمو السنوي عام 2002 (22.34%) علماً ان نسبة الاستهلاك العائلي الى الاجمالي كانت (55.70%) والنسبة المتبقية تمثل نسبة الاستهلاك الحكومي الى الانفاق الاستهلاكي. بلغ معدل النمو المركب للانفاق الاستهلاكي للمدة من 1990-2002 (58.71%) وللستهلاك العائلي (54.17%) وللستهلاك الحكومي (71.63%). والشكل (36) يوضح تطور الانفاق الاستهلاكي للمدة من 1990-2002.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 12

جدول (12) تطور الانفاق الاستهلاكي للمدة من 1990-2015

مليون دينار

السنة	اجمالي الانفاق الاستهلاكي	معدل النمو %	الاستهلاك العائلي	نسبة الاستهلاك العائلي الى اجمالي الاستهلاك	الاستهلاك الحكومي	نسبة الاستهلاك الحكومي الى اجمالي الاستهلاك
1990	31437.0		25295.0	80.46	6142.0	19.54
1991	47059.6	49.69	40026.3	85.05	7033.3	14.95
1992	72030.6	53.06	63339.2	87.93	8691.4	12.07
1993	116005.8	61.05	100234.0	86.40	15771.8	13.60
1994	606492.6	422.81	563758.0	92.95	42734.6	7.05
1995	2940447.7	384.83	2784330.0	94.69	156117.7	5.31
1996	2553116.3	-13.17	2394361.0	93.78	158755.3	6.22
1997	5924387.5	132.05	4637831.3	78.28	1286556.2	21.72
1998	8472449.3	43.01	5451845.4	64.35	3020603.9	35.65
1999	10178172.5	20.13	6297974.6	61.88	3880197.9	38.12
2000	12743828.6	25.21	6799171.8	53.35	5944656.8	46.65
2001	14612659.5	14.66	8123672.1	55.59	6488987.4	44.41
2002	17876594.1	22.34	9956626.5	55.70	7919967.6	44.30
2003	17248095.8	-3.52	13616500.9	78.94	3631594.9	21.06
2004	33147720.3	92.18	19538773.0	58.94	13608947.3	41.06
2005	42276630.0	27.54	27593239.7	65.27	14683390.3	34.73
2006	50510793.8	19.48	35526339.7	70.33	14984454.1	29.67
2007	63834497.3	26.38	42963013.3	67.30	20871484.0	32.70
2008	75230521.7	17.85	49091355.7	65.25	26139166.0	34.75
2009	95773952.9	27.31	68256193.2	71.27	27517759.7	28.73
2010	102687067.7	7.22	72026324.0	70.14	30660743.7	29.86
2011	114412156.6	11.42	77412593.7	67.66	36999562.9	32.34
2012	143458255.3	25.39	101299621.0	70.61	42158634.3	29.39
2013	153927724.8	7.30	106171982.1	68.98	47755742.7	31.02
2014	159264132.2	3.47	111317232.1	69.89	47946900.1	30.11
*2015	161297236.3	1.28	115790792.7	71.79	45506443.6	28.21
		58.71	54.17		71.63	
		17.05	17.38		16.81	
		32.55	31.56		37.05	

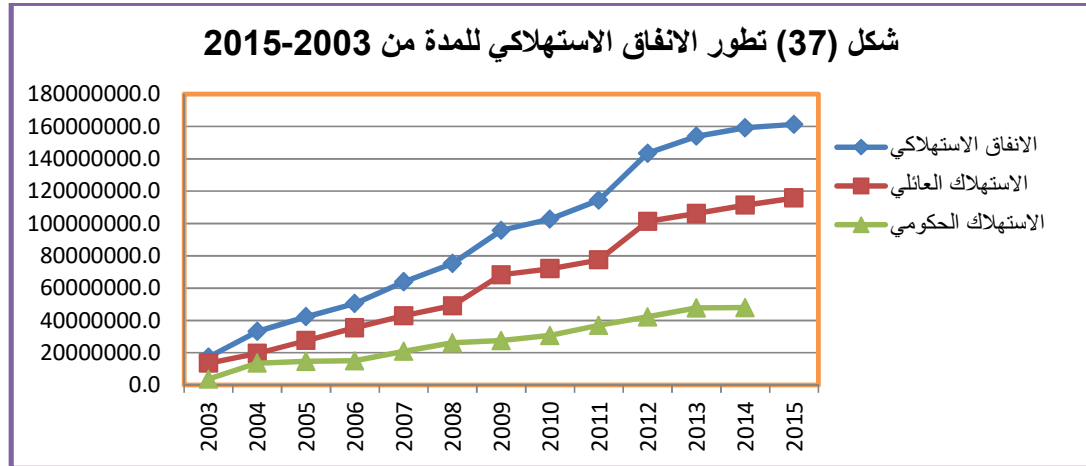
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (3)

*تقديرات اولية

2- تطور الانفاق الاستهلاكي للمدة من 2003-2015

عام 2003 شهد تراجع في الانفاق الاستهلاكي بمعدل نمو سالب بلغ (3.52-%) وهذا التراجع بسبب تراجع الاستهلاك الحكومي الى النصف تقريبا بسبب حالات الانفلات والتدهور والتخريب التي حدثت بالعراق بعد الاحتلال, علما ان الاستهلاك العائلي زاد وشكل نسبة (78.94%). وشهدت الاعوام 2004-2015 تزايداً في حجم الانفاق الاستهلاكي وبمعدلات نمو متباينة فمثلا نما الاستهلاك عام 2004 بمعدل (92.18%) وكانت هذه الزيادة في كل من الانفاق العائلي بعد تحسن الوضع المعاشي للفرد العراق وكذلك الاستهلاك الحكومي.

اما في عام 2015 فقد نما الاستهلاك بمعدل نمو بلغ (1.28%) مع ارتفاع نسبة الاستهلاك العائلي الى (71.79%) في حين ان الاستهلاك الحكومي تراجع في العام نفسه وشكل نسبة (28.21%) بعد ان كان في عام 2014 نسبته (30.11%) وهذا التراجع في الاستهلاك الحكومي بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة بعد تراجع الايرادات النفطية. وبلغ معدل النمو المركب للإنفاق الاستهلاكي للمدة من 2003-2015 (17.05%) وللإستهلاك العائلي (17.38%) وللإستهلاك الحكومي (16.81%), بلغ معدل النمو المركب للإنفاق الاستهلاكي لمدة الدراسة (32.55%) وللإستهلاك العائلي (31.56%) وللإستهلاك الحكومي (37.05%), والشكل (37) يوضح تطور الانفاق الاستهلاكي ومكوناته للمدة من 2003-2015.



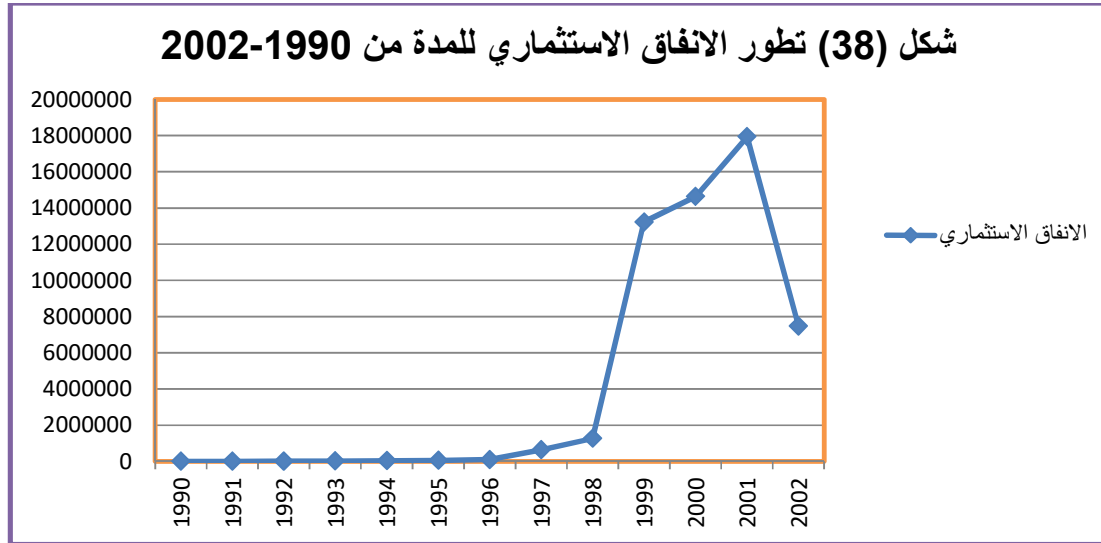
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 12

رابعاً: الاستثمار

1- تطور الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 1990-2002

بالاستعانة بالجدول (13) الذي يوضح تطور الانفاق الاستثماري بالأسعار الجارية في العراق ومنه نلاحظ ان قيمة الانفاق الاستثماري في عام 1990 (5243.1) مليون دينار, شهد الاستثمار عام 1991 انخفاضاً بمعدل نمو سالب بلغ (15.51-%), ثم عاود الاستثمار الزيادة من جديد في عام 1992 بمعدل نمو كبير بلغ (145.28%) بعد قيام الحكومة بزيادة انفاقها الاستثماري على القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة. واستمرت هذه الزيادة في الانفاق الاستثماري وبمعدلات نمو متباينة خلال الاعوام 1993-2001 وكانت في بعض الاعوام عالية جداً كما في عامي 1996 و 1999 اذ بلغ على الترتيب (542.99%) و(945.17%) في حين شهدت بقية الاعوام معدلات نمو اقل من ذلك.

وشهد عام 2002 انخفاضاً في الانفاق الاستثماري اذ بلغ (7477198) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (58.86-%). وبلغ معدل النمو المركب للانفاق الاستثماري للمدة 1990-2002 (78.55%), والشكل (38) يوضح تطور الانفاق الاستثماري للمدة من 1990-2002.



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 13

جدول (13) تطور الانفاق الاستثماري للمدة من 1990-2015

مليون دينار

السنة	الانفاق الاستثماري	معدل النمو %
1990	5243.1	
1991	4429.7	-15.51
1992	10865	145.28
1993	18850	73.49
1994	38939	106.57
1995	57248.3	47.020
1996	98672	72.36
1997	634455.5	542.99
1998	1265967.8	99.54
1999	13231526.7	945.17
2000	14635961.6	10.61
2001	17939730.6	22.57
2002	7477198.0	-58.32
*2003	3151168.8	-57.86
2004	9005771.7	185.79
2005	16291563.6	80.90
2006	18082945.8	10.96
2007	10411889.0	-42.42
2008	23842997.6	128.99
2009	14758289.2	-38.10
2010	25716187.1	74.25
2011	33593884.8	30.63
2012	34181898.2	1.75
2013	54974772.1	60.83
2014	40238391.6	-26.81
2015	31656732.1	-21.33
	معدل النمو المركب للمدة 1990-2002	78.55
	معدل النمو المركب للمدة 2003-2015	16.77
	معدل النمو المركب للمدة 1990-2015	36.90

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (1)

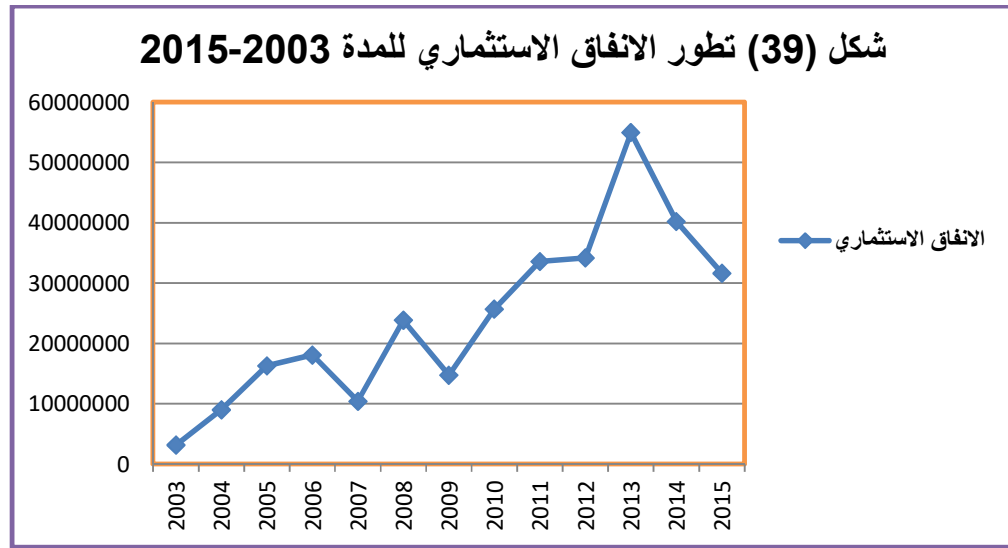
تم احتساب الانفاق الاستثماري للمدة 1990-2015 من خلال المعادلة الآتية⁽¹⁾:-
الانفاق الاستثماري = تكوين راس المال الثابت + التغير بالمخزون(4)
* تمثل قيمة تكوين راس المال الثابت فقط لعدم توفر قيمة التغير بالمخزون

¹ سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، مطابع الاهرام بكورنيش النيل، القاهرة، 1994، ص1152.

2- تطور الانفاق الاستثماري للمدة من 2003-2015

شهد عام 2003 انخفاض الانفاق الاستثماري بمعدل نمو سالب بلغ (57.86-%) ثم ارتفع في عام 2004 مسجلاً معدل نمو سنوي بلغ (185.79%) ليستمر هذا النمو 2005 و2006. شهد عام 2007 تراجع الانفاق الاستثماري بمعدل نمو سالب بلغ (42.42-%) والسبب في هذا الانخفاض لم يكن اقتصادياً وإنما هو بسبب تغيير طريقة حساب تكوين رأس المال الثابت⁽¹⁾. ثم عاود الانفاق الاستثماري عام 2008 الزيادة وبمعدل نمو بلغ (128.99%) ليشهد تراجعاً من جديد في عام 2009 بعد الازمة المالية العالمية وسجل نمواً سالباً بلغ (38.10-%).

ثم عاود الاستثمار في عام 2010 الارتفاع واستمر هذا الارتفاع في الاعوام 2011-2013 وبمعدلات نمو متباينة اذ بلغ معدل النمو في عام 2013 (60.83%) في حين شهدت الاعوام 2014 و2015 تراجعاً في حجم الانفاق الاستثماري وسجلت نمواً سالباً بلغ على الترتيب (26.81-%) و(21.33-%) بسبب الاحداث التي مر بها الاقتصاد وسياسات النقشف الحكومية فضلاً عن دخول الاقتصاد حالة الركود الاقتصادي. وبلغ معدل النمو المركب للانفاق الاستثماري للمدة 2003-2015 (16.77%) في حين بلغ لمدة الدراسة (36.90%)، والشكل (39) يوضح تطور الانفاق الاستثماري للمدة من 2003-2015.



المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 13

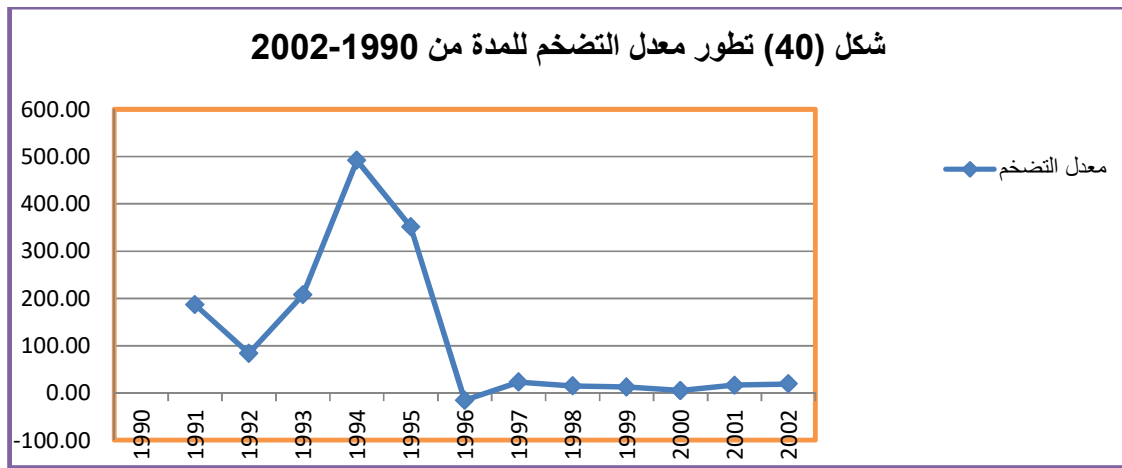
¹ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، قسم تكوين رأس المال الثابت.

خامسا: التضخم

1- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم للمدة من 1990-2002

الجدول (14) يوضح تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق ومنه نلاحظ ان قيمة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 1990 بلغ (161.2%) وفي عام 1991 حدثت قفزة كبيرة في مستويات الاسعار اذ اصبح الرقم القياسي (461.9%) وبلغ معدل التضخم السنوي (186.54%) واستمر معدل التضخم بالارتفاع وبمعدلات عالية خلال المدة 1992-1995 واصبحت معدلات التضخم خلال هذه المدة من النوع الجامح والتي لم يشهد الاقتصاد العراقي معدلات مثلها سابقا اذ بلغ معدل التضخم السنوي في عام 1995 (351.39%) وهذا الارتفاع في الاسعار بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق وحظر تصدير النفط ولجوء الحكومة الى الاصدار النقدي الجديد وتضخمت الكتلة النقدية مع جمود العرض السلعي ادى ذلك الى حدوث ضغوط تضخمية شديدة.

اما عام 1996 فشهد تراجع في معدلات التضخم اذ سجل معدل التضخم نموا سالباً (15.43-%) بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة واستئناف تصدير النفط وكذلك سعت الحكومة عن طريق الاجراءات التشخيصية وضغط وتحديد اوجه الانفاق وتقليل الانفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والغاء الدعم والاعفاءات⁽¹⁾. ثم عاود معدل التضخم الارتفاع عام 1997 واستمر هذا الارتفاع في معدلات التضخم الى عام 2002 وبمعدلات متباينة اذ بلغ معدل التضخم عام 2002 (19.32%). بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2002 (55.60%)، والشكل (40) يوضح تطور معدلات التضخم للمدة من 1990-2002.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 14

¹ ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص 146.

جدول (14) تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة من 1990-2015

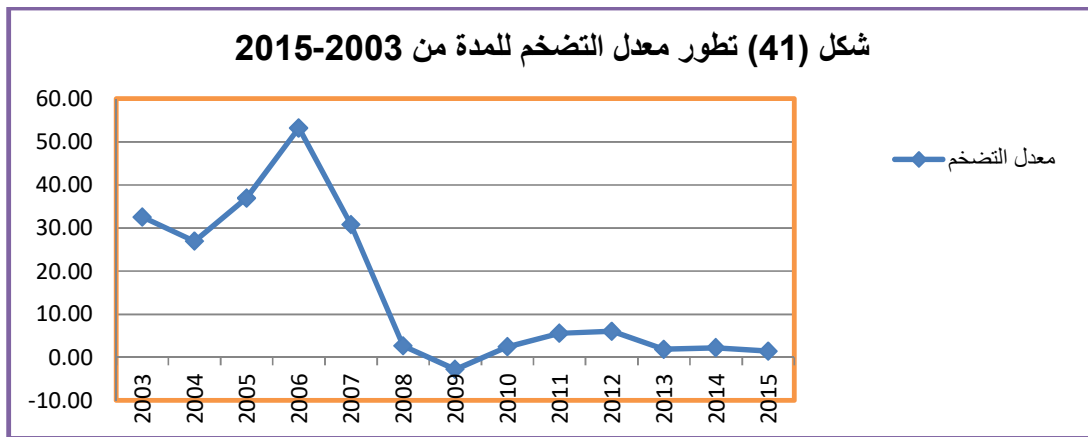
السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك =100%	معدل النمو %
1990	161.2	
1991	461.9	186.54
1992	848.8	83.76
1993	2611.1	207.62
1994	15461.6	492.15
1995	69792.1	351.39
1996	59020.8	-15.43
1997	72610.3	23.02
1998	83335.1	14.77
1999	93816.2	12.58
2000	98486.4	4.98
2001	114612.5	16.37
2002	136752.4	19.32
2003	181301.7	32.58
2004	230184.1	26.96
2005	315259	36.96
2006	483074.4	53.23
2007	632029.8	30.83
2008	648891.2	2.67
2009	630713.1	-2.80
2010	646208.1	2.46
2011	682366.6	5.60
2012	723690.7	6.06
2013	737122.1	1.86
2014	753651.8	2.24
2015	764499.4	1.44
	معدل النمو المركب للمدة 1990-2002	55.60
	معدل النمو المركب للمدة 2003-2015	10.62
	معدل النمو المركب للمدة 1990-2015	28.08

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على ملحق (4)

2- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم للمدة من 2003-2015

استمرت مستويات الاسعار بالارتفاع خلال عام 2003 اذ بلغ معدل التضخم السنوي (32.58%) والسبب في استمرار هذا الارتفاع في معدلات التضخم هو ارتفاع اغلب فقرات الرقم القياسي لاسيما السلع الغذائية والوقود⁽¹⁾. واستمر معدل التضخم بالزيادة التدريجية خلال الاعوام 2004-2006 اذ وصل معدل التضخم السنوي في عام 2006 الى معدلات عالية لم يشهدها العراق منذ النصف الاول من عقد التسعينات اذ بلغ (53.23%) والسبب يعود الى الصدمات التي حدثت في القطاع الحقيقي ولاسيما قطاع الوقود والطاقة مع ارتفاع اسعار الوقود بسبب رفع الدعم عنه وعن بعض السلع الاخرى الذي انعكس على ارتفاع تكاليف النقل وتكاليف الانتاج⁽²⁾.

وشهد عامي 2007 و 2008 نموا في معدلات التضخم ولكن بمعدلات تنازلية بلغت (30.83%) و(2.67%) والسبب في تراجع معدلات التضخم الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار في مستويات الاسعار وكذلك تحسن الوضع الامني⁽³⁾. وعلى خلاف الاعوام السابقة شهد معدل التضخم في عام 2009 انخفاضا وحقق نموا سالبا بلغ (2.80-%) بسبب الازمة المالية وتراجع مستوى النشاط العالمي ومستويات الاسعار. ثم عاودت معدلات التضخم النمو وبمعدلات متفاوتة للمدة من 2002-2015 فقد بلغ معدل التضخم عام 2015 (1.44%). بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2002-2015 (10.62%) ولمدة الدراسة (28.08%)، والشكل (41) يوضح تطور معدلات التضخم للمدة من 2003-2015.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 14

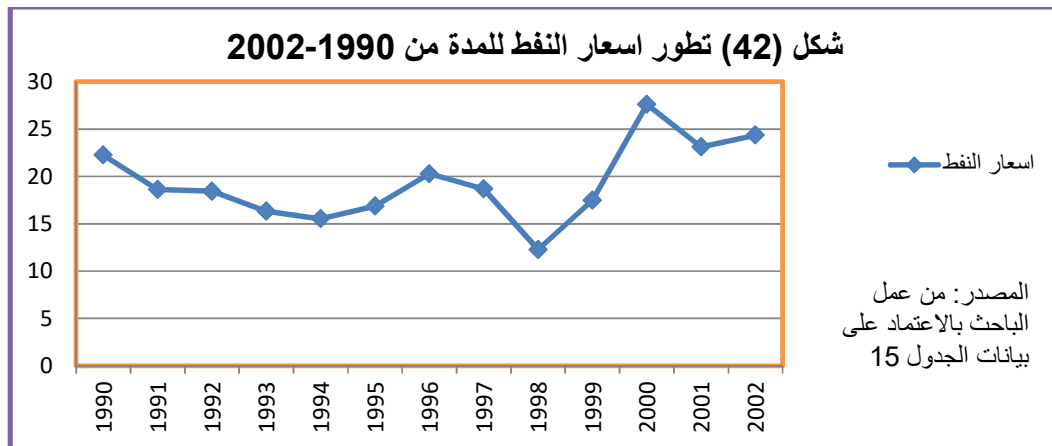
¹ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، 2003، ص39.
² اديب قاسم شندي و حيدر كامل نعيم، تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (1970-2008)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، المجلد1، العدد5، 2011، ص11.
³ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، التقرير الاقتصادي السنوي، 2008، ص40.

سادسا: أسعار النفط

1- تطور أسعار النفط للمدة من 1990-2002

بالاستعانة بالجدول (15) الذي يوضح تطور اسعار النفط للمدة من 1990-2015 نلاحظ ان سعر برميل النفط عام 1990 بلغ (22.26) دولار ثم انخفض في عام 1991 الى (18.62) دولار بمعدل نمو سالب بلغ (-16.35%) واستمر هذا الانخفاض في الاسعار حتى عام 1994 ليسجل نمواً سالباً بلغ (-4.90%)، بحلول عام 1995 و1996 انتعشت أسعار النفط من جديد لتسجل نمواً بلغ على الترتيب (8.56%) و(20.34%). انتكست أسعار النفط من جديد في عامي 1997 و1998 اذ شهدت الاسعار انخفاضاً عام 1998 بمعدل نمو بلغ (-34.26%) وهذا التراجع يعود الى رفع منظمة أوبك سقف انتاجها بنسبة 10% بالتزامن مع الازمة التي عصفت بدول جنوب شرق اسيا التي ادت الى تراجع الطلب على النفط وتدهور الاسعار⁽¹⁾.

الاعوام 1999-2002 شهدت زيادة في أسعار النفط وبمعدلات نمو متباينة عدا عام 2001 الذي سجل انخفاضاً في سعر برميل النفط اذ انخفض الى (23.12) دولار بعد ان كان (27.6) في العام الذي سبقه مسجلاً نمواً بلغ (-16.23%) والسبب يعود الى احداث 11 ايلول والتي ادت الى تراجع النشاط الاقتصادي العالمي لكن سعت منظمة اوبك لرفع أسعار النفط عن طريق تخفيض المعروض النفطي وبالفعل عادت أسعار النفط الانتعاش مرة اخرى⁽²⁾, اذ ارتفع سعر النفط الى (24.36) دولار في عام 2002 وبمعدل نمو بلغ (5.36%) بلغ معدل النمو المركب للمدة من 1990-2002 (1.69%) , والشكل (42) يوضح تطور أسعار النفط للمدة من 1990 – 2002.



¹ محمد شوقي محمد، الصناعة النفطية واثرها في البنية الاقتصادية في سوريا، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2006، ص 53.

² ثريا الخزرجي، السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 23، 2010، ص 7.

جدول (15) تطور اسعار النفط للمدة من 1990-2015

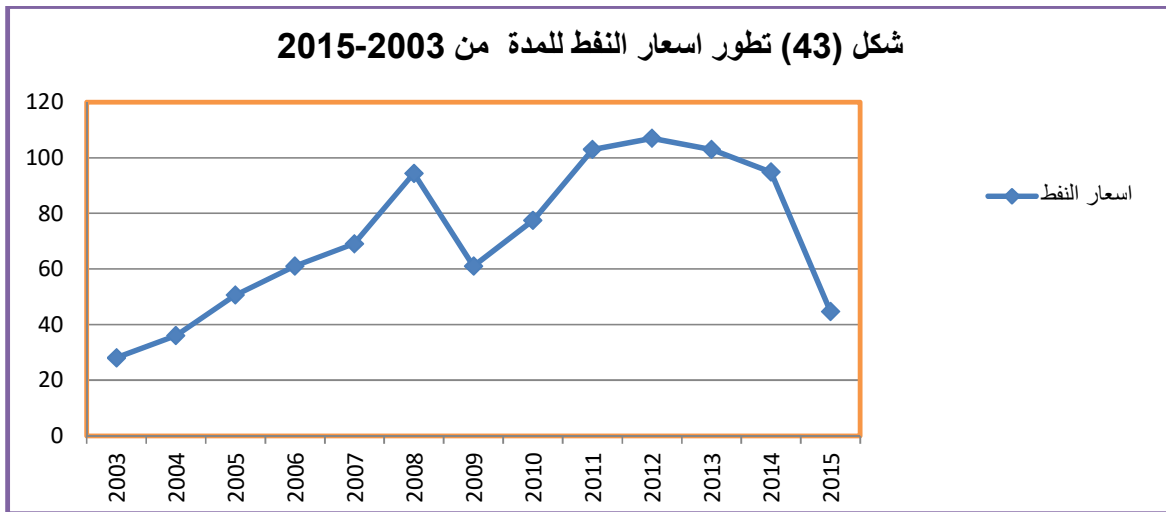
السنة	اسعار النفط (دولار)	معدل النمو %	اسعار النفط بالدينار العراقي
1990	22.26		6.92
1991	18.62	-16.35	5.79
1992	18.44	-0.97	5.73
1993	16.33	-11.44	5.08
1994	15.53	-4.90	4.83
1995	16.86	8.56	5.24
1996	20.29	20.34	6.31
1997	18.68	-7.93	5.81
1998	12.28	-34.26	3.82
1999	17.48	42.35	5.43
2000	27.6	57.89	8.58
2001	23.12	-16.23	7.19
2002	24.36	5.36	7.57
2003	28.1	15.35	51591.60
2004	36.05	28.29	52380.65
2005	50.64	40.47	74390.16
2006	61.08	20.62	89604.36
2007	69.08	13.10	86695.40
2008	94.4	36.65	112619.20
2009	61.06	-35.32	71440.20
2010	77.45	26.84	90616.50
2011	103	32.99	120510.00
2012	107	3.88	124762.00
2013	103	-3.74	120098.00
2014	94.9	-7.86	110653.40
2015	44.7	-52.90	53058.90
		1.69	
		7	
		8.30	
	معدل النمو المركب للمدة 2002-1990		
	معدل النمو المركب للمدة 2003-2015		
	معدل النمو المركب للمدة 1990-2015		

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق (4)

2- تطور أسعار النفط للمدة من 2003-2015

شهد عام 2003 استمرار الارتفاع في أسعار النفط إذ بلغ معدل النمو (15.35%)، واستمرت الارتفاعات في أسعار النفط في الأعوام 2004-2008 إذ قفزت الأسعار قفزة كبيرة خلال هذه المدة إذ وصل سعر البرميل إلى (94.4) دولار في عام 2008 وبمعدل نمو سنوي بلغ (36.65%) مقارنة بعام 2007، وهذا الانتعاش في أسعار النفط في هذه الأعوام يعود لعدة أسباب منها سيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط في العراق بعد احتلاله فضلاً عن ازدهار الاقتصاد العالمي وتزايد الطلب الآسيوي على النفط ولاسيما الصين إذ أصبحت تستهلك 11% من الإنتاج العالمي.

ثم عاودت أسعار النفط الانخفاض من جديد عام 2009 وانخفض سعر برميل النفط إلى (61.06) دولار بنمو سالب (-35.32%) بسبب الأزمة المالية العالمية، وسرعان ما تعافت أسعار النفط من جديد خلال عام 2010 واستمر هذا الانتعاش وبمعدلات قياسية خلال عامي 2011-2012 إذ وصل سعر البرميل إلى (107) دولار مسجلاً نمواً (3.88%) عام 2012 لينخفض مرة أخرى في عام 2013 واستمر هذا الانخفاض عامي 2014 و 2015 الذي شهد تراجعاً كبيراً في أسعار النفط إذ وصل سعر البرميل (44.7) دولار وبمعدل نمو سنوي بلغ (-52.90%) وهذا التراجع يعود لعدة أسباب تم ذكرها مسبقاً. بلغ معدل النمو المركب للمدة من 2003 - 2015 (7%) ولمدة الدراسة (8.30%)، الشكل (43) يوضح تطور أسعار النفط للمدة من 2003-2015.



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول 15

الفصل الثالث

قياس وتحليل دوال الاقتصاد الكلي و السياسات الاقتصادية في

العراق

المبحث الأول: توصيف النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع

(ARDL) (Autoregressive distributed lag model)

المبحث الثاني: تحليل دوال الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية

باستعمال النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

المبحث الاول

توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive)
(ARDL) (distributed lag model)

اولاً: توصيف انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

يعد انموذج (ARDL) احد اساليب النمذجة الديناميكية للتكامل المشترك التي شاع استعمالها في الاعوام الاخيرة اذ يقدم هذا الانموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنياً كمتغيرات مستقلة في الانموذج , إذ طبق هذا الانموذج من لدن محمد هاشمي بيساران وشين (Pesaran and Shin 1999) وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام 2001⁽¹⁾. ومن مميزات هذا الانموذج انه لا يشترط ان تكون المتغيرات الداخلة في الانموذج متكاملة من الرتبة نفسها اذ يمكن استعماله اذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ او متكاملة من الدرجة واحد $I(1)$ او مزيج من كليهما على خلاف منهج التكامل المشترك لجوهانسن⁽²⁾ . وكذلك يقدم هذا الانموذج مقدرات كفاءة وغير متحيزة لان الانموذج يكون خالياً من الارتباط الذاتي وايضا يستخدم هذا الانموذج حتى في العينات الصغيرة⁽³⁾.

كذلك يقدم هذا الانموذج تحليلاً اقتصادياً للأجل القصير والطويل وفق انموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) (Unrestricted Error Correction Model) ويتم اختبار وجود علاقة طويلة الاجل فيما بين المتغيرات وفق منهج اختبار الحدود (Bound Test Approach) عن طريق مقارنة قيمة اختبار F- Stat مع القيم الجدولية الخاصة المقدمة من لدن Narayan (2005), فاذا كانت قيمة F - Stat المحتسبة اكبر من الحد الاعلى للقيمة الحرجة فهنا يتم رفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) وقبول الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$) اي وجود علاقة تكامل طويلة الاجل بين المتغيرات , اما اذا كانت القيمة المحتسبة تقع بين الحدود العليا والدنيا فالنتيجة تكون غير حاسمة, اما اذا كانت أقل من الحد الأدنى فهذا يعني عدم وجود علاقة طويلة الاجل⁽⁴⁾.

¹ Saed Khalil and Michel Dombrecht ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011, p2.

² Birendra Bahadur Budha , Demand for Money in Nepal: An ARDL Bounds Testing Approach, NRB Working Paper, NRB/WP/12,2012, p3.

³ علي عبد الزهرة حسن و عيد اللطيف حسن شومان, تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الابطاء(ARDL), مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة البصرة , المجلد 9, العدد 34, 2013, ص186.

⁴ R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014, p 107.

ويمكن اتباع الخطوات الآتية لتقدير انموذج (ARDL):

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستعمال اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF).

2- تحديد فترات الإبطاء المثلى باستعمال انموذج الانحدار الذاتي غير المقيد (VAR) ومن خلال مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة للمعايير الاكايك (AIC) و شوارز (SC) ومعيار هانن كوان (HQ)⁽¹⁾. في حين يوصي بيساران اذا كانت البيانات سنوية وحجم العينة صغير يمكن استعمال حد اعلى لفترات الإبطاء 2⁽²⁾.

3- تقدير انموذج (ARDL) اختبار وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)⁽³⁾.

4-- اختبار سلامة واستقرارية الانموذج عن طريق مجموعة من الاختبارات وهي :

أ- اختار خلو الانموذج من الارتباط التسلسلي عن طريق اختبار (Breusch-Godfrey)
(Serial Correlation LM Test).

ب- اختبار معنوية المعلمات المقدرية باستعمال اختبار (Wald Test).

ج- اختبار استقرارية الانموذج عن طريق اختبار (CUSUM , CUSUM Squares)

5- تقدير المعلمات قصيرة الاجل (انموذج تصحيح الخطأ) وطويلة الاجل والذي يمكن تقديره وفق الصيغة الآتية⁽⁴⁾:

$$\Delta(Y_t) = c + \lambda Y_{t-1} + \beta X_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta(X_{t-i}) + \mu_t \dots (5)$$

اذ ان :

Δ : تمثل الفرق الاول

c الحد الثابت

n, m تمثل الحدود العليا لمدد التخلف الزمني للمتغيرات المستقلة و المتغير التابع

¹ رعد اسامة جار الله و مروان عبد الملك ذنون, قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (1960-2010), مجلة تنمية الراقدين , جامعة الموصل, المجلد 35, ملحق العدد 114, ص 39 .

² Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04, P11.

³ زهرة هادي محمود و اكد سعدون بشار, تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للحرارة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك, مجلة زراعة الراقدين, جامعة بغداد, المجلد 40, العدد 4, 2012, ص 49.

⁴ عمار حمد خلف, مصدر سابق, ص 188.

λ معلمة تصحيح الخطأ او هي النسبة المئوية من اخطاء الاجل القصير التي يمكن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل العودة الى الوضع التوازني طويل الاجل
 β معلمات الانموذج الطويل الاجل
 a_1, \dots, a_2 معلمات الاجل الطويل
 i الزمن
 μ_t حد الخطأ العشوائي

ثانياً: توصيف دوال الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية باستعمال انموذج (ARDL)

استخدمت في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات وكانت كما يلي:

GDP = الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة

Ct = الاستهلاك الكلي بالأسعار الثابتة

NI = الدخل القومي بالأسعار الثابتة

It = الانفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة

OP = اسعار النفط بالأسعار الثابتة

MS = عرض النقد بالمعنى الواسع بالأسعار الثابتة

EXN = سعر الصرف الرسمي

EXM = سعر صرف السوق الموازي

R = سعر الفائدة (سعر السياسة)

G = النفقات العامة بالأسعار الثابتة

PR = الايرادات العامة بالأسعار الثابتة

PD = الدين العام الداخلي بالأسعار الثابتة

RO = الايرادات النفطية بالأسعار الثابتة

X = الصادرات بالأسعار الثابتة

M = الاستيرادات بالأسعار الثابتة

TC = الضرائب الجمركية بالأسعار الثابتة

TR = الايرادات الضريبية بالأسعار الثابتة

CPI = الرقم القياسي لأسعار المستهلك

1- دالة الناتج المحلي الاجمالي

$$GDP = f (OP , Ct , It) \dots\dots(6)$$

$$\begin{aligned} \Delta GDP = c + \lambda GDP_{t-1} + \beta_1 OP_{t-1} + \beta_2 C_{t-1} + \beta_3 I_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta GDP_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta OP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta C_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta I_{t-i} + \mu_t \dots\dots\dots (6, 1) \end{aligned}$$

2- دالة الاستهلاك

$$C_t = f (NI , R) \dots\dots\dots(7)$$

$$\begin{aligned} \Delta C_t = c + \lambda C_{t-1} + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2 R_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta C_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta NI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta R_{t-i} \\ + \mu_t \dots\dots\dots (7, 1) \end{aligned}$$

3- دالة الاستثمار

$$I_t = f (NI , R , G) \dots\dots\dots(8)$$

$$\begin{aligned} \Delta I_t = c + \lambda I_{t-1} + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2 R_{t-1} + \beta_3 G_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta I_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta NI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta R_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta G_{t-i} + \mu_t \dots\dots\dots (8, 1) \end{aligned}$$

4- دالة عرض النقد

$$MS = f (GDP , RO , PD , G) \dots\dots\dots(9)$$

$$\begin{aligned} \Delta MS = c + \lambda MS_{t-1} + \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 RO_{t-1} + \beta_3 PD_{t-1} + \beta_4 PGD_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta MS_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta RO_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta PD_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_5 \Delta G_{t-i} \\ + \mu_t \dots\dots (9, 1) \end{aligned}$$

5- دالة الانفاق الحكومي

$$G = f (NI , OP , CPI) \dots\dots\dots(10)$$

$$\Delta G = c + \lambda G_{t-1} + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2 OP_{t-1} + \beta_3 CPI_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta G_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta NI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta OP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta CPI_{t-i} + \mu_t \dots \dots (10,1)$$

6- دالة الإيرادات العامة

$$PR = f (OP , NI , TR) \dots \dots (11)$$

$$\Delta PR = c + \lambda PR_{t-1} + \beta_1 OP_{t-1} + \beta_2 NI_{t-1} + \beta_3 TR_{t-1} + \sum_{i=1}^n \beta a_1 \Delta PR_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta OP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta NI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta TR_{t-i} + \mu_t \dots \dots (11,1)$$

7- دالة الصادرات

$$X = f (GDP , OP) \dots \dots (12)$$

$$\Delta X = c + \lambda X_{t-1} + \beta_1 GDP_{t-1} + \beta_2 OP_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta OP_{t-i} + \mu_t \dots \dots (12,1)$$

8- دالة الاستيرادات

$$M = f (NI , EXN , TC) \dots \dots (13)$$

$$\Delta M = c + \lambda M_{t-1} + \beta_1 NI_{t-1} + \beta_2 EXN_{t-1} + \beta_3 TC_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta M_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta NI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta EXN_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta TC_{t-i} + \mu_t \dots \dots (13,1)$$

9- دالة التضخم

$$CPI = f (EXM , MS , G) \dots \dots (14)$$

$$\Delta CPI = c + \lambda CPI_{t-1} + \beta_1 EXM_{t-1} + \beta_2 MS_{t-1} + \beta_3 G_{t-1} + \sum_{i=1}^n a_1 \Delta CPI_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_2 \Delta EXM_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_3 \Delta MS_{t-i} + \sum_{i=0}^m a_4 \Delta G_{t-i} + \mu_t \dots \dots (14,1)$$

المبحث الثاني

تحليل دوال الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

اولا : اختبار استقرارية المتغيرات

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.9 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل, وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (16):-

جدول (16) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		a	b	Non	a	B	Non
Gdp	I(0)	-3.87*	0.23	1.50			
Ni	I(0)	-3.67*	0.28	1.59			
R	I(0)	-3.42**	-3.47*	-0.62			
PD	I(0)	-2.40	-3.82*	0.22			
M	I(0)	-3.35**	-1.11	-0.27			
TR	I(0)	-3.66*	-0.87	-0.07			
Ct	I(1)	-2.13	2.27	3.51	-5.39*	-5.19*	-4.55*
It	I(1)	-2.97	-2.19	-0.95	-6.04*	-6.18*	-6.25*
OP	I(1)	-1.77	-1.44	-0.79	-5.10*	-5.18*	-5.26*
MS	I(1)	-1.80	1.45	2.07	-5.66*	-3.81*	-3.40*
EXN	I(1)	-2.35	-1.46	-0.61	-5.70*	-5.83*	-5.84*
G	I(1)	-2.95	-0.90	-0.12	-6.86*	-6.93*	-6.76*
PR	I(1)	-2.45	-0.83	-0.05	-4.86*	-5.02*	-4.93*
RO	I(1)	-2.15	-1.08	-0.36	-4.43*	-4.58*	-4.58*
X	I(1)	-1.76	-0.98	-0.08	-3.53**	-3.67*	-3.66*
TC	I(1)	-3.237	-2.49	-1.29	-5.42*	-5.56*	-5.67*
CPI	I(1)	-2.56	-0.11	0.32	-3.03	-3.09*	-1.85**
قيم تاو (τ) الجدولية							
	مستوى 1%	-4.37	-3.72	-2.66	-4.49	-3.75	-2.66
	مستوى 5%	-3.60	-2.98	-1.95	-3.65	-2.99	-1.95
	مستوى 10%	-3.238	-2.63	-1.60	-3.26	-2.63	-1.60

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام
b تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط
non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام
* تعني مغنوي عند مستوى مغنوية 5%
** تعني مغنوي عند مستوى مغنوية 10%

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

نلاحظ من الجدول (16) ان بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع ام بوجود قاطع واتجاه عام اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (GDP , NI , R , PD , M ,TR) عند مستوى مغنوية 5% و 10% وستكون

متكاملة من الدرجة $I(0)$, في حين كانت بقية المتغيرات غير مستقرة لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First - difference) للسلاسل الاصلية وتبين انها استقرت عند مستوى 5% و 10% وستكون متكاملة من الدرجة $I(1)$ سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام .

ثانيا : تقدير الدوال باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

1- دالة الناتج المحلي الاجمالي

الخطوة الاولى بعد اختبار استقرارية المتغيرات هي تقدير انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لدالة الناتج المحلي الاجمالي وبفترات ابطاء (2) وبعد اجراء عملية تقدير الانموذج حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (17).

جدول (17) نتائج انموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الاجمالي

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.363770	0.265549	1.369877	0.1939
OP	480.2806	110.6369	4.341052	0.0008
OP(-1)	-678.4551	220.5706	-3.075909	0.0088
OP(-2)	463.0992	232.5414	1.991469	0.0679
Ct	1.912601	0.547641	3.492435	0.0040
Ct(-1)	-2.938811	1.012054	-2.903808	0.0123
Ct(-2)	1.608258	0.668630	2.405303	0.0318
It	2.080587	0.418788	4.968117	0.0003
It(-1)	-0.095469	0.504041	-0.189407	0.8527
It(-2)	-0.715758	0.334750	-2.138186	0.0521
C	231883.9	2927043.	0.079221	0.9381
R-squared	0.995386	Adjusted R-squared		0.991838
F-statistic	280.4807	Durbin-Watson stat		2.114933

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL اذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.995$) وكانت قيمة Adjusted R-squared (0.991) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع, وكذلك الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (280.48) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_0: b=0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: b \neq 0$).

الخطوة التي تليها هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (18)

جدول (18) اختبار الحدود (Bounds Test) للأنموذج المقدر لدالة GDP

Test Stat.	Value	K
F- Stat	2.73	3
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.72	3.77
%5	3.23	4.35
%2.5	3.69	4.89
%1	4.29	5.61

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول (18) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (2.73) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (2.72) ولكنها اقل من القيمة الجدولية العظمى (3.77) عند مستوى معنوية 10% وعليه ستكون في منطقة عدم الحسم وسنقبل بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل اي نرفض فرضية العدم. ننتقل الى اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي بالجدولين (19), (20).

جدول (19) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.28	Prop . F	0.76
Obs*R-squared	1.168	Prob. Chi-Square	0.55
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.110388	Prob. F	0.1037
Obs*R-squared	14.85148	Prob. Chi-Square	0.1376
Scaled explained SS	3.645960	Prob. Chi-Square	0.9619

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

جدول (20) اختبار وجود الارتباط الذاتي لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Date: 04/21/17 Time: 16:45

Sample: 1990 2015

Included observations: 24

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
. * .	. * .	1	-0.131	-0.131	0.4648	0.495
. * .	. * .	2	0.176	0.162	1.3445	0.511
. ** .	. ** .	3	-0.245	-0.214	3.1259	0.373
. .	. * .	4	-0.009	-0.087	3.1283	0.537
. * .	. * .	5	-0.128	-0.072	3.6700	0.598
. * .	. * .	6	-0.112	-0.186	4.1024	0.663
. * .	. ** .	7	-0.167	-0.221	5.1308	0.644
. ** .	. *** .	8	-0.236	-0.355	7.3119	0.503
. * .	. .	9	0.157	0.014	8.3422	0.500
. * .	. * .	10	-0.099	-0.205	8.7777	0.553
. **	. .	11	0.263	-0.032	12.099	0.356
. .	. * .	12	0.070	0.077	12.356	0.418

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول (19) ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اي نقبل فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي لأن قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% ونرفض الفرضية البديلة بوجود الارتباط التسلسلي وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية اي أن تباين الاخطاء متجانس. ومن الجدول (20) نلاحظ ايضا ان الانموذج خالي من الارتباط الذاتي لأن قيمة Q-stat غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي ونرفض الفرضية البديلة.

وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدرة والموضح في الجدول(21)

جدول (21) اختبار (Wald Test) لدالة الناتج المحلي الاجمالي							
	coeff	t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi- squar	Prop
C(1)	0.36	1.36	0.1939	1.876563	0.1939	1.876563	0.1707
C(2)	480.28	4.34	0.0008	7.140487	0.0044	21.42146	0.0001
C(3)	-678.45	-3.07	0.0088				
C(4)	463.09	1.99	0.0679				
C(5)	1.91	3.49	0.0040	6.924501	0.0050	20.77350	0.0001
C(6)	-2.93	-2.90	0.0123				
C(7)	1.60	2.40	0.0318				
C(8)	2.08	4.96	0.0003	11.68557	0.0005	35.05672	0.0000
C(9)	-0.09	-0.18	0.8527				
C(10)	-0.71	-2.13	0.0521				
C(11)	231883.9	0.07	0.9381	0.006276	0.9381	0.006276	0.9369

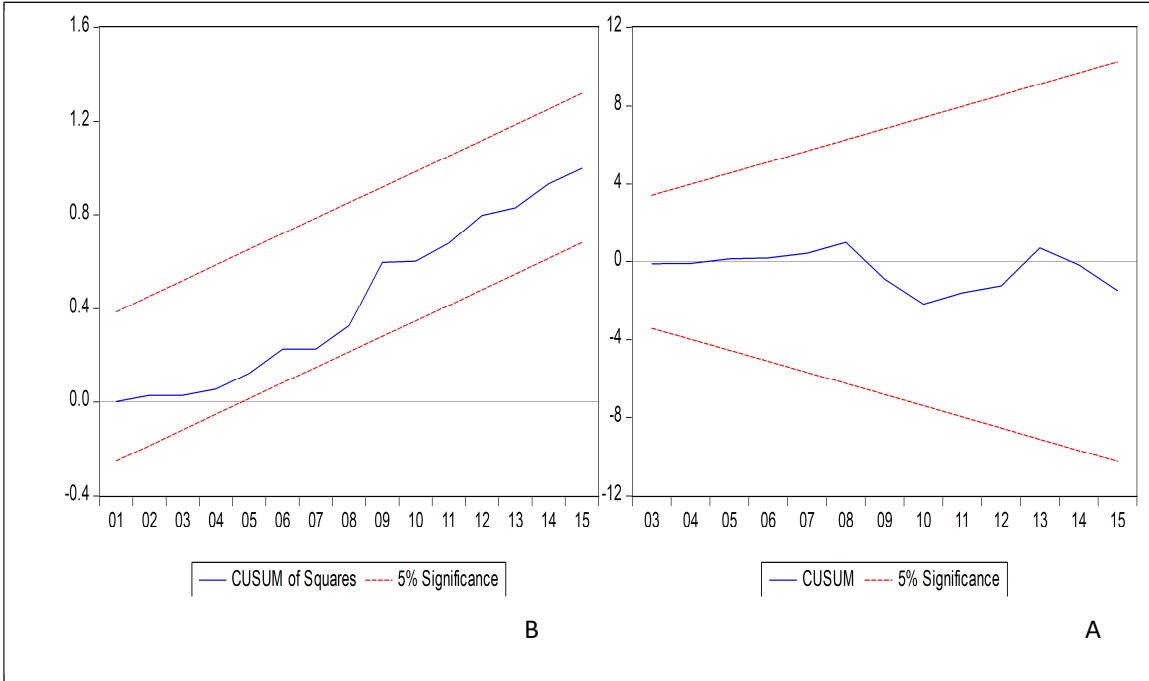
المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

يوضح الجدول (21) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة الناتج المحلي الاجمالي ومنه نلاحظ ان قيمة Chi- squar كانت معنوية لجميع المعلمات المقدرة عدا (c1, c11) عند مستوى معنوية 5% وهذا يشير الى وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج المقدر.

ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (44) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة, في

حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج.

شكل (44) استقرارية الانموذج المقدر لدالة الناتج المحلي الاجمالي



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

بعد اختبار سلامة واستقرارية الانموذج المقدر ووجود علاقة طويلة الاجل سنقوم بتقدير معلمات الاجل القصير (انموذج تصحيح الخطأ) و الاجل الطويل وفق منهج ARDL وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (22).

جدول (22) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة GDP

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(OP)	480.28	110.63	4.34	0.0008
D(OP(-1))	-463.09	232.54	-1.99	0.067
D(CT)	1.91	0.54	3.49	0.0040
D(CT(-1))	-1.60	0.66	-2.40	0.0318
D(IT)	2.08	0.41	4.96	0.0003
D(IT(-1))	0.71	0.26	-2.39	0.0521
ECT(-1)	-0.63	0.265	2.39-	0.03
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq= GDP-(416.39*OP+0.91*Ct+1.99*It+364465.26)				
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
OP	416.39	380.57	1.09	0.2938
Ct	0.91	0.37	2.47	0.0281
It	1.99	0.88	2.26	0.0414
C	364465.26	4616684.79	0.078	0.9383

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من الجدول (22) نلاحظ ان جميع معاملات الاجل القصير للمتغيرات المستقلة كانت معنوية عند مستوى 5% و 10% وحسب عمود الاحتمال (Prob) وكذلك فان المتغيرات المستقلة لها تأثير موجب في المتغير التابع اي ان الزيادة في احد هذه المتغيرات او جميعها يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي وهو مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية عدا اسعار النفط لسنة سابقة والاستهلاك لسنة سابقة فكانت العلاقة عكسية, اذ ان زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (480.28) وحدة, وكان التأثير الاكبر لأسعار النفط في GDP في الاجل القصير لان الناتج المحلي في العراق يشكل قطاع النفط النسبة الاكبر ويليه تأثير الاستثمار ثم الاستهلاك. وكذلك نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بلغت (-0.63) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانحرافات في الاجل القصير تصحح بنسبة (63%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل خلال السنة نفسها اي ان سرعة التكيف عالية نسبيا في الانموذج ومن ثم وجود علاقة توازنية طويلة , وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

اما العلاقة طويلة الاجل فنلاحظ ان اسعار النفط في الاجل الطويل ليس لها تأثير معنوي اذ يقتصر تأثيرها في الاجل القصير , في حين كانت معاملات المتغيرات المستقلة الاخرى (Ct It) معنوية عند مستوى 5% وايضا لها تأثير موجب في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي اذ ان زياد الانفاق الاستهلاكي والاستثمار حتما سيؤدي الى زيادة الناتج, اما الحد الثابت فلم يكن ذات دلالة

معنوية . فاذا زاد الاستهلاك بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الناتج بمقدار (0.91) وحدة, اما اذا زاد الاستثمار بوحدة واحدة فان الناتج سيزداد بمقدار (1.99).

2- دالة الاستهلاك

بعد اجراء عملية تقدير دالة الاستهلاك وفق منهج ARDL وبفترات ابطاء (2) حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (23)

جدول (23) نتائج انموذج ARDL لدالة الاستهلاك

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CT(-1)	0.759789	0.084799	8.959923	0.0000
NI	0.203341	0.054469	3.733150	0.0012
R	130104.9	330649.2	0.393483	0.6979
C	-143806.0	2787409.	-0.051591	0.9593
R-squared	0.992939	Adjusted R-squared		0.991931
F-statistic	984.4098	Durbin-Watson stat		2.356429

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من الجدول (23) نلاحظ ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر كانت ($R^2=0.99$) اي المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (99%) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبق يعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج, في حين كانت قيمة F المحتسبة (984.4) وهي كبيرة جدا ومعنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي. يمكن ملاحظة ان الميل الحدي للاستهلاك من الدخل بلغ (0.20) وحسب نظرية براون ان الميل الحدي للاستهلاك في الاجل الطويل يعتمد على الدخل والاستهلاك لسنة سابقة ويمكن حسابه وفق الصيغة الاتية⁽¹⁾

$$MPC = \frac{b1}{1-b2} = \frac{0.20}{1-0.75} = 0.80 \dots \dots (16)$$

اذ ان $b1$ تمثل معلمة الدخل القومي و $b2$ معلمة الاستهلاك لسنة سابقة, نلاحظ ان الميل الحدي للاستهلاك في الاجل الطويل حسب نظرية براون* (0.80) الذي يعكس النزعة الاستهلاكية العالية لدى الافراد في العراق.

تم اجراء اختبار الحدود لدالة الاستهلاك وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (24).

¹ طالب حسن نجم الحيالي, مقدمة في القياس الاقتصادي, دار الكتب للطباعة , جامعة الموصل , 1991, ص351.

* للمزيد ينظر :

- اموري هادي كاظم و اخرون, تحليل دوال الاستهلاك دراسة تطبيقية لنمط انفاق المستهلك في العراق, وزارة المالية الدائرة الاقتصادية, 2006.

جدول (24) اختبار الحدود (Bounds Test) لأنموذج المقدر لدالة الاستهلاك

Test Stat.	Value	K
F- Stat	4.35	2
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.17	4.14
%5	3.79	4.85
%2.5	4.41	5.52
%1	5.15	6.36

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من الجدول (24) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة بلغت (4.35) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (4.14) عند مستوى معنوية 10% اي سنرفض فرضية العدم اما القيمة الجدولية الصغرى (3.17) عند مستوى معنوية 10% و عليه سنقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل .

ننتقل الى اختبار الانموذج المقدر والتأكد من خلوه من الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي وبعد اجراء الاختبارات حصلنا على النتائج الموضحة بالجدولين (25) و(26).

جدول (25) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الاستهلاك

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.596	Prop . F	0.56
Obs*R-squared	1.477	Prob. Chi-Square	0.47
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.501331	Prob. F	0.2433
Obs*R-squared	4.414987	Prob. Chi-Square	0.2200
Scaled explained SS	5.149550	Prob. Chi-Square	0.1612

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

جدول (26) اختبار الارتباط الذاتي لدالة الاستهلاك

Date: 04/21/17 Time: 16:48

Sample: 1990 2015

Included observations: 24

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
. * .	. * .	1 -0.180	-0.180	0.9109	0.340
. * .	. * .	2 -0.092	-0.128	1.1579	0.560
. ** .	. ** .	3 0.310	0.282	4.1060	0.250
*** .	*** .	4 -0.358	-0.299	8.2200	0.084
. * .	. * .	5 0.107	0.092	8.6057	0.126
. .	. * .	6 -0.031	-0.190	8.6396	0.195
. .	. * .	7 -0.033	0.205	8.6816	0.276
. * .	. * .	8 0.109	-0.113	9.1552	0.329
. ** .	. * .	9 -0.238	-0.103	11.536	0.241
. * .	*** .	10 -0.160	-0.413	12.689	0.242
. .	. .	11 0.013	0.040	12.697	0.314
. .	. .	12 -0.016	-0.028	12.711	0.390

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

الجدول (25) يبين ان الانموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اذ ان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى 5% اي سنقبل فرضية العدم اي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خالو الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية ايضا اي قبول فرضية العدم, والجدول (26) يبين ان قيمة (Q-Stat) كانت غير معنوية عند مستوى 5% اي سنقبل فرضية العدم وخلو النموذج من الارتباط الذاتي.

وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدرة والموضح في الجدول (27)

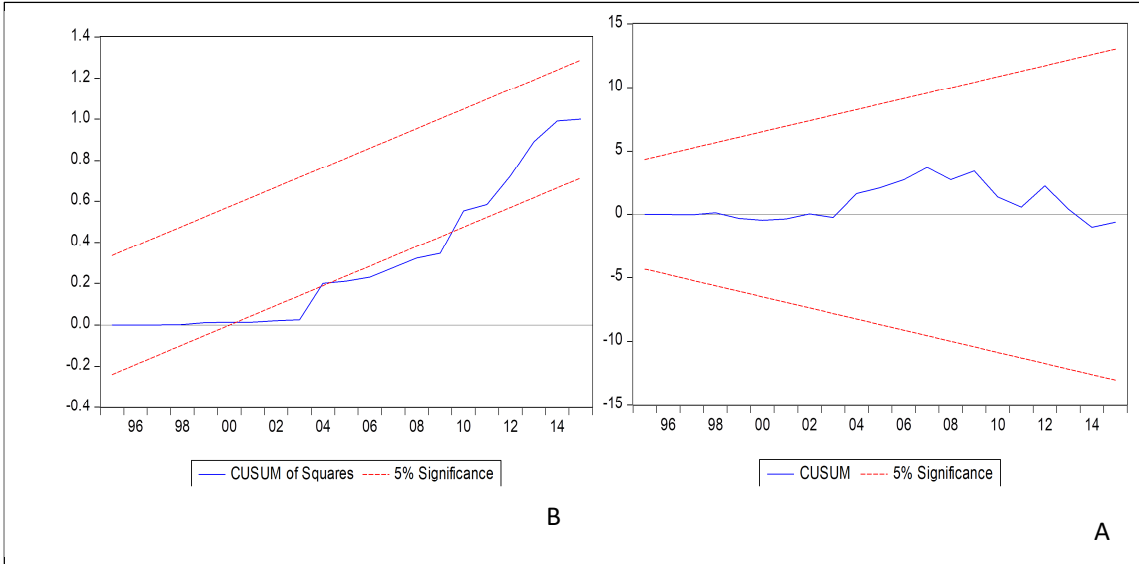
جدول (27) اختبار (Wald Test) لدالة الاستهلاك							
Coeff		t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi-squar	Prop
C(1)	0.759789	8.959923	0.0000	80.28022	0.0000	80.28022	0.0000
C(2)	0.203341	3.733150	0.0012	13.93641	0.012	13.93641	0.0002
C(3)	130104.9	0.393483	0.6979	0.154829	0.6979	0.154829	0.6940
C(4)	-143806.	-0.0515	0.9593	0.002662	0.9593	0.002662	0.9589

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

يوضح الجدول (27) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة الاستهلاك ومنه نلاحظ ان قيمة Chi-squar كانت معنوية المعلمات المقدرة عدا (c3, c4) عند مستوى معنوية 5% وهذا يشير الى وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج المقدر.

ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (45) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة, في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل.

شكل (45) استقرارية الانموذج المقدر لدالة الاستهلاك



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

و بعد اختبار الانموذج المقدر سننتقل الى تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (28).

جدول (28) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستهلاك

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(NI)	0.20	0.05	3.73	0.0012
D(R)	130104.91	330649.16	0.39	0.6979
ECT(-1)	-0.24	0.08	-2.83	0.0100
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq= Ct-(0.84*Ct+541627.78*R-598665.63)				
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
NI	0.84	0.094	8.97	0.0000
R	541627.78	1453105.42	0.37	0.7131
C	-598665.63	11638262.53	-0.05	0.9595

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول (28) نلاحظ انه في الاجل القصير وعن طريق اختبار t كانت معلمة الدخل القومي (الميل الحدي للاستهلاك) معنوية عند مستوى 5% وبلغت (0.20) اذ يرتبط الدخل القومي بعلاقة طردية مع الاستهلاك اذ ان زيادة الدخل ستؤدي الى زيادة الاستهلاك وهذا موافق لمضمون النظرية الاقتصادية, اما سعر الفائدة فكان ليس ذا دلالة معنوية ولكنه يرتبط بعلاقة عكسية مع الاستهلاك وهذا ايضا يتوافق مع النظرية الاقتصادية. إذ كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف (-0.24) وهي معنوية ايضا

عند مستوى معنوية 5% اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل, وكانت سرعة التكيف في الانموذج بطيئة نسبيا .

اما في الاجل الطويل فنلاحظ من الجدول ان معلمة الدخل القومي (الميل الحدي للاستهلاك) في الاجل الطويل كانت معنوية عند مستوى 5% وبلغ (0.84) وايضا له تأثير موجب في الاستهلاك ويتفق مع النظرية الاقتصادية اذ ان زيادة الدخل بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستهلاك بمقدار (0.84) وحدة , اما معلمات الحد الثابت وسعر الفائدة فقد كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% اي ان سعر الفائدة حتى في الاجل الطويل لا يؤثر في الاستهلاك في العراق وهذا يعكس ضعف دور سعر الفائدة للتأثير في النشاط الاقتصادي..

3- دالة الاستثمار

تم تقدير دالة الاستثمار حسب نموذج ARDL وبوجود فترات ابطاء عدد (2) وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (29)

جدول (29) نتائج انموذج ARDL لدالة الاستثمار

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IT(-1)	0.091764	0.178486	0.514124	0.6138
NI	0.437995	0.106237	4.122814	0.0007
R	-130.5352	202.4293	-0.644843	0.5276
G	-0.124972	0.143673	-0.869838	0.3965
G(-1)	-0.094317	0.149398	-0.631313	0.5362
G(-2)	-0.201444	0.143068	-1.408031	0.1771
C	-4285.510	2689.236	-1.593579	0.1295
R-squared	0.726324	Adjusted R-squared	0.629732	
F-statistic	7.519541	Durbin-Watson stat	2.216435	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول المذكور انفا الذي يوضح نتائج تقدير انموذج ARDL لدالة الاستثمار اذ كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.72$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 72% من التغيرات في المتغير التابع والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج, وكذلك نلاحظ ان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة (7.51) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي.

الخطوة اللاحقة هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (30).

جدول (30) اختبار الحدود للانموذج المقدر لدالة الاستثمار

Test Stat.	Value	K
F- Stat	4.037	3
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.72	3.77
%5	3.23	4.35
%2.5	3.69	4.89
%1	4.29	5.61

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول (30) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (4.037) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.77) وكانت القيمة الجدولية الصغرى (2.72) عند مستوى معنوية 10% و عليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. ننتقل الى اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي بالجدولين (31), (32)

جدول (31) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الاستثمار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.074	Prop . F	0.49
Obs*R-squared	2.16	Prob. Chi-Square	0.33
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.693042	Prob. F	0.1833
Obs*R-squared	8.976941	Prob. Chi-Square	0.1749
Scaled explained SS	4.211918	Prob. Chi-Square	0.6480

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

جدول (32) اختبار الارتباط الذاتي لدالة الاستثمار

Date: 04/21/17 Time: 16:51

Sample: 1990 2015

Included observations: 24

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
. * .	. * .	1	-0.155	-0.155	0.6515	0.420
. * .	. .	2	0.076	0.053	0.8141	0.666
*** .	*** .	3	-0.392	-0.382	5.3693	0.147
. * .	*** .	4	-0.191	-0.360	6.5050	0.164
. * .	. * .	5	0.182	0.147	7.5922	0.180
. .	. * .	6	-0.043	-0.161	7.6563	0.264
. * .	. .	7	0.262	0.004	10.182	0.179
*** .	. * .	8	-0.255	-0.170	12.711	0.122
. .	. .	9	0.052	-0.038	12.824	0.171
. * .	. * .	10	-0.145	-0.104	13.755	0.184
. .	** .	11	-0.050	-0.237	13.872	0.240
. * .	. .	12	0.184	0.022	15.629	0.209

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

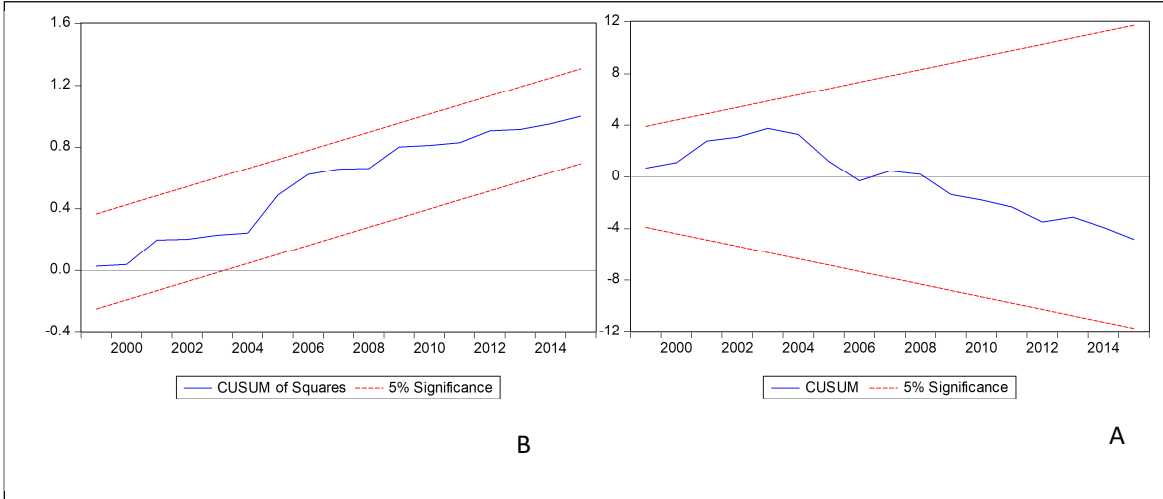
من الجدول (31) نلاحظ ان قيمة اختبار F و Chi-Square كانت غير معنوية اي سنقبل فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الاخطاء ونرفض الفرضية البديلة وكذلك الانموذج خالي من مشكلة عدم تجانس التباين اي نقبل بفرضية العدم , اما الجدول (32) فمناه نلاحظ ان النموذج خالي من الارتباط الذاتي لأن قيمة (Q-Stat) غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة. وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدرة والموضح في الجدول(33).

جدول (33) اختبار (Wald Test) لدالة الاستثمار							
	coeff	t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi-squar	Prop
C(1)	0.091764	0.514124	0.6138	0.264324	0.6138	0.264324	0.6072
C(2)	0.437995	4.122814	0.0007	16.99759	0.0007	16.99759	0.0000
C(3)	-130.5352	-0.644843	0.5276	0.415823	0.5276	0.415823	0.5190
C(4)	-0.124972	-0.869838	0.3965	0.756618	0.3965	0.756618	0.3844
C(5)	-0.094317	-0.631313	0.5362	0.398556	0.5362	0.398556	0.5278
C(6)	-0.201444	-1.408031	0.1771	1.982553	0.1771	1.982553	0.1591
C(7)	-4285.510	-1.593579	0.1295	2.539495	0.1295	2.539495	0.1110

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

يوضح الجدول (33) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة الاستثمار ومنه نلاحظ ان قيمة Chi-squar كانت معنوية لمعلمة C2 فقط عند مستوى معنوية 5%. ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (46) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة , في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج.

شكل (46) استقرارية الانموذج المقدر لدالة الاستثمار



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

والاجراء اللاحق هو تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وبعد اجراء عملية التقدير حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (34).

جدول (34) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستثمار

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(NI)	0.43	0.106	4.12	0.0007
D(R)	-130.53	202.42	-0.64	0.5276
D(G)	-0.12	0.14	-0.86	0.3965
D(G(-1))	0.20	0.14	1.40	0.1771
ECT(-1)	-0.90	0.17	-5.08	0.0001
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq= It-(0.48*NI - 143.72*R - 0.46*G- 4718.49)				
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
NI	0.48	0.09	5.19	0.0001
R	-143.72	223.71	-0.64	0.5292
G	-0.46	0.14	-3.27	0.0045
C	-4718.49	2894.51	-1.63	0.1215

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من الجدول (34) نلاحظ ان الدخل القومي في الاجل القصير وعن طريق اختبار t كان معنوياً عند مستوى معنوية 5% ويرتبط بعلاقة طردية مع الاستثمار اي ان زيادة الدخل القومي بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستثمار بمقدار (0.43) وحدة وهذا يتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية، اما أسعار الفائدة فإنها غير معنوية عند مستوى 5% ومتفقة مع مضمون النظرية الاقتصادية اذ ان العلاقة بينهما علاقة عكسية وكذلك كان الانفاق الحكومي، والانفاق الحكومي لسنة سابقة ايضا غير معنوي. اما معلمة سرعة التكيف فقد كانت كبيرة بلغت (-0.90) وهي

معنوية عند مستوى 5% اي ان الاختلالات في الاجل القصير يتم تصحيح (90%) منها تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل في السنة نفسها اي ان عملية التصحيح كانت سريعة جدا.

اما في الاجل الطويل فنلاحظ ان الميل الحدي للاستثمار من الدخل القومي كان (0.48) وهذه القيمة معنوية عند مستوى 5% وترتبط بعلاقة طردية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية, اما سعر الفائدة فقد كان غير معنوي ايضا حتى في الاجل الطويل وهذا يدل على ضعف قناة اسعار الفائدة للتأثير في الاستثمار في العراق وكذلك علاقته عكسية وتتفق مع النظرية الاقتصادية, اما الانفاق الحكومي فكان معنوياً عند مستوى 5% ويرتبط بعلاقة عكسية مع الاستثمار اذ ان زيادة الانفاق الحكومي ستؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة معدلات التضخم وهذا سيقفل الحافز على الاستثمار لان طبيعة الانفاق هو استهلاكي وهو متفق مع مضمون النظرية الاقتصادية, اما معلمة الحد الثابت فقد كانت غير معنوية عند مستوى 5%.

4- دالة عرض النقد

باستعمال انموذج ARDL تم تقدير دالة عرض النقد بوجود فترات تخلف عدد (2) وقد حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (35).

جدول (35) نتائج انموذج ARDL لدالة عرض النقد

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
MS(-1)	0.717795	0.121178	5.923487	0.0000
GDP	-0.092831	0.045050	-2.060594	0.0571
RO	0.062416	0.034688	1.799337	0.0921
RO(-1)	-0.217540	0.068256	-3.187112	0.0061
RO(-2)	0.178483	0.068341	2.611669	0.0196
PD	0.867109	0.131773	6.580296	0.0000
PD(-1)	-0.750658	0.151126	-4.967088	0.0002
G	0.419444	0.073372	5.716644	0.0000
G(-1)	-0.127340	0.096832	-1.315060	0.2082
C	0.2071	1.318452	987.5105	1301.985
R-squared	0.994712		Adjusted R-squared	0.991539
F-statistic	313.5131		Durbin-Watson stat	2.333291

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول (35) ان كانت القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.99$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج, وكذلك نلاحظ ان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (313.5) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي فسنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الخطوة اللاحقة هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (36).

جدول (36) اختبار الحدود للانموذج المقدر لدالة عرض النقد

Test Stat.	Value	K
F- Stat	4.49	4
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.45	3.52
%5	2.86	4.01
%2.5	3.25	4.49
%1	3.74	5.06

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

الجدول (36) يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (4.49) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.52) وكانت

القيمة الجدولية الصغرى (2.45) عند مستوى معنوية 10% وكذلك اكبر من القيمتين عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. ننتقل الى اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) واختبار عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي بالجدولين (37), (38)

جدول (37) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة عرض النقد

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.31	Prop . F	0.3032
Obs*R-squared	4.193577	Prob. Chi-Square	0.1229
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.227293	Prob. F	0.3486
Obs*R-squared	10.60220	Prob. Chi-Square	0.3040
Scaled explained SS	4.847499	Prob. Chi-Square	0.8474

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

جدول (38) اختبار الارتباط الذاتي لدالة عرض النقد

Date: 07/15/17 Time: 17:33

Sample: 1990 2015

Included observations: 25

Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
. * .	. * .	1 -0.174	-0.174	0.8546	0.355
. * .	. ** .	2 -0.188	-0.225	1.8894	0.389
. * .	. ** .	3 -0.151	-0.250	2.5896	0.459
. * .	. .	4 0.097	-0.046	2.8946	0.576
. * .	. ** .	5 -0.159	-0.270	3.7431	0.587
. ** .	. * .	6 0.277	0.181	6.4653	0.373
. * .	. ** .	7 -0.186	-0.210	7.7562	0.355
. . .	. * .	8 -0.031	-0.073	7.7947	0.454
. 	9 0.025	0.008	7.8208	0.552
. * .	. .	10 0.176	0.055	9.2085	0.512
. * .	. .	11 -0.186	-0.064	10.872	0.454
. . .	. * .	12 0.020	-0.085	10.893	0.538

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من الجدول (37) نلاحظ ان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى معنوية 5% اي سنقبل فرضية العدم اي عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الاخطاء ونرفض الفرضية البديلة , والانموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين ايضا لعدم معنوية المؤشرات الاحصائية ومن ثم قبول فرضية العدم, و الجدول (38) منه نلاحظ ان النموذج خالي من

الارتباط الذاتي لأن قيمة (Q-Stat) غير معنوية عند مستوى 5% و عليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.

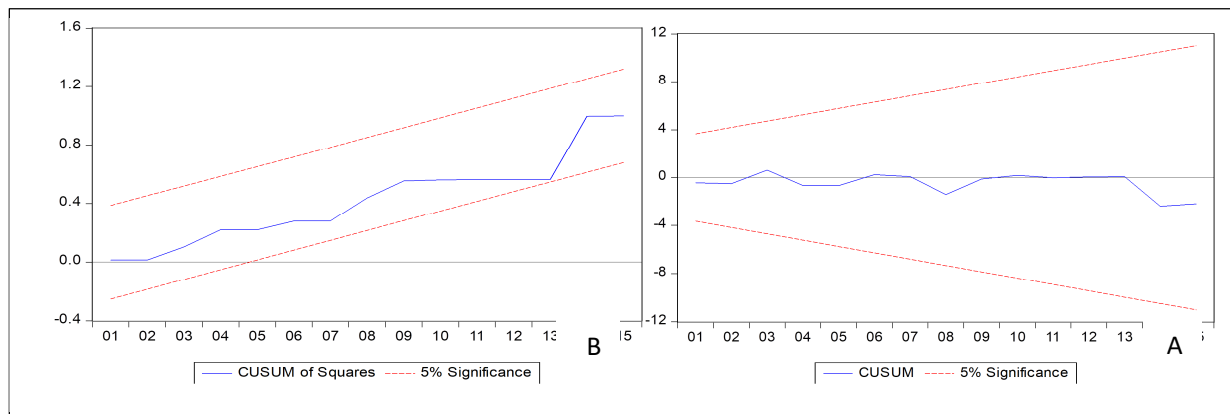
وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدرة والموضح في الجدول (39).

جدول (39) اختبار (Wald Test) لدالة عرض النقد							
coeff		t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi- squar	Prop
C(1)	0.717795	5.9234	0.0000	35.08770	0.0000	35.08770	0.0000
C(2)	-0.0928	-2.0605	0.0571	4.246048	0.0571	4.246048	0.0393
C(3)	0.0624	1.7993	0.0921	7.383764	0.0029	22.15129	0.0001
C(4)	-0.2175	-3.1871	0.0061				
C(5)	0.1784	2.6116	0.0196				
C(6)	0.8671	6.5802	0.0000	21.91232	0.0000	43.82465	0.0000
C(7)	-0.7506	-4.9670	0.0002				
C(8)	0.4194	5.7166	0.0000				
C(9)	-0.1273	-1.3150	0.2082	20.35361	0.0001	40.70722	0.0000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

يوضح الجدول (39) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة عرض النقد ومنه نلاحظ ان قيمة Chi- squar كانت معنوية لجميع المعلمات عند مستوى معنوية 5% و 10%. ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (47) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة , في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج.

شكل (47) استقرارية الانموذج المقدر لدالة عرض المنقد



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

بعد استكمال الاختبارات سنقوم بتقدير انموذج تصحيح الخطأ العلاقة التوازنية طويلة الاجل وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (40).

جدول (40) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة عرض النقد

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(GDP)	0.092831	0.045050	2.060594	0.0571
D(RO)	0.217540	0.068256	3.187112	0.0061
D(PD)	0.867109	0.131773	6.580296	0.0000
D(G)	0.419444	0.073372	5.716644	0.0000
ECT(-1)	0.282205	0.121178	2.328853	0.0343
Cointeq= MS-(-0.10*GDP-0.13*RO - 0.41* PD- 1.03*G- 4613.61)				معادلة تصحيح الخطأ
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
GDP	0.10	0.123034	0.875981	0.3949
RO	0.13	0.264476	0.523297	0.6084
PD	0.41	0.321644	1.282929	0.2190
G	1.03	0.267001	3.876668	0.0015
C	4613.61	4772.144730	0.966779	0.3490

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول (40) نلاحظ من معاملات انموذج الاجل القصير ان معلمة الناتج المحلي الاجمالي كانت معنوية حسب اختبار t عند مستوى معنوية 10%، في حين كانت معاملات الايرادات النفطية معنوية عند مستوى 5% اما الدين العام الداخلي والانفاق الحكومي فكانا معنويان عند 5%، اذ ان العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي وعرض النقد كانت طردية وهي مطابقة لمضمون النظرية الاقتصادية اي ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة عرض النقد (0.09)وحدة كذلك كانت الايرادات النفطية لها تأثير موجب في عرض النقد وكذلك الانفاق الحكومي، وكذلك عند زيادة الدين المحلي سيؤدي الى زيادة عرض النقد وهذا يتطابق مع مضمون النظرية الاقتصادية، اما معلمة تصحيح الخطأ ECT(-1) فقد بلغت (-0.28) وهي ايضا معنوية عند مستوى 5% وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، لكن نلاحظ ان سرعة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل بطيئة نسبيا.

اما في الاجل الطويل فنلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي والايرادات النفطية والدين العام لم تكن معنوية ولها علاقة طردية بعرض النقد وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، و كان الانفاق الحكومي معنوي عند مستوى 5% اي ان زيادة الانفاق الحكومي بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة عرض النقد بمقدار (1.03).

5- دالة الانفاق الحكومي

عند اجراء تقدير دالة الانفاق الحكومي باستعمال انموذج ARDL وبفترات تخلف (2) وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (41).

جدول (41) نتائج انموذج ARDL لدالة الانفاق الحكومي

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
G(-1)	0.240505	0.154102	1.560686	0.1382
NI	0.024576	0.033672	0.729864	0.4760
OP	7.308269	49.15761	0.148670	0.8837
OP(-1)	473.2255	63.23783	7.483265	0.0000
OP(-2)	-215.5460	84.33979	-2.555686	0.0212
CPI	-0.011138	0.018655	-0.597056	0.5588
CPI(-1)	-0.013510	0.027963	-0.483149	0.6355
CPI(-2)	0.044141	0.018473	2.389449	0.0295
R-squared	0.978175	Adjusted R-squared		0.968626
F-statistic	115.24	Durbin-Watson stat		1.584361

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

الجدول (41) يوضح نتائج انموذج ARDL لدالة الانفاق الحكومي ومنه نلاحظ ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر كانت ($R^2=0.97$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر (97%) من التغيرات في المتغير التابع في حين كان (R^2 Adjusted=96%), وكان الانموذج المقدر معنوي اذ كانت قيمة F المحسوبة (115.24) وهي معنوية عند مستوى 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

للتأكد من وجود علاقة توازنية سنقوم بأجراء اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (42).

جدول (42) اختبار الحدود للانموذج المقدر لدالة الانفاق الحكومي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	6.94	3
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.01	3.1
%5	2.45	3.63
%2.5	2.87	4.16
%1	3.42	4.84

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

الجدول (42) يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحسوبة كانت (6.94) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.63) وكانت القيمة الجدولية

الصغرى (2.45) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. ننتقل الى اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي بالجدولين (43), (44)

جدول (43) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الانفاق الحكومي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.018	Prop . F	0.98
Obs*R-squared	0.00000	Prob. Chi-Square	1.0000
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.861961	Prob. F	0.5672
Obs*R-squared	7.558405	Prob. Chi-Square	0.4777
Scaled explained SS	3.116173	Prob. Chi-Square	0.9269

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

جدول (44) اختبار الارتباط الذاتي لدالة الانفاق الحكومي

Date: 04/24/17 Time: 21:21
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 24
 Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
. .	. .	1	0.013	0.013	0.0049	0.944
. .	. .	2	-0.013	-0.013	0.0094	0.995
. * .	. * .	3	0.119	0.120	0.4317	0.934
. * .	. * .	4	0.190	0.190	1.5628	0.815
*** .	*** .	5	-0.354	-0.370	5.6682	0.340
. .	. .	6	0.002	0.015	5.6685	0.461
. * .	. * .	7	-0.110	-0.180	6.1086	0.527
. .	. * .	8	0.004	0.089	6.1094	0.635
. * .	. * .	9	-0.253	-0.162	8.7815	0.458
. .	. .	10	0.048	-0.019	8.8846	0.543
. * .	. .	11	-0.083	-0.061	9.2144	0.602
. .	. * .	12	-0.008	-0.070	9.2175	0.684

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

نستنتج ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي اذ ان قيمة اختبار F و Chi-Square الموضحة بالجدول (43) كانت غير معنوية عند مستوى 5% ومن ثم سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة, وايضا خلوه الانموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لأن المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية ايضا وسنقبل فرضية العدم, وكذلك الانموذج خالي من الارتباط الذاتي وحسب الجدول (44) اذ ان قيمة اختبار Q-Stat غير معنوية عند مستوى 5% اي نقبل فرضية العدم.

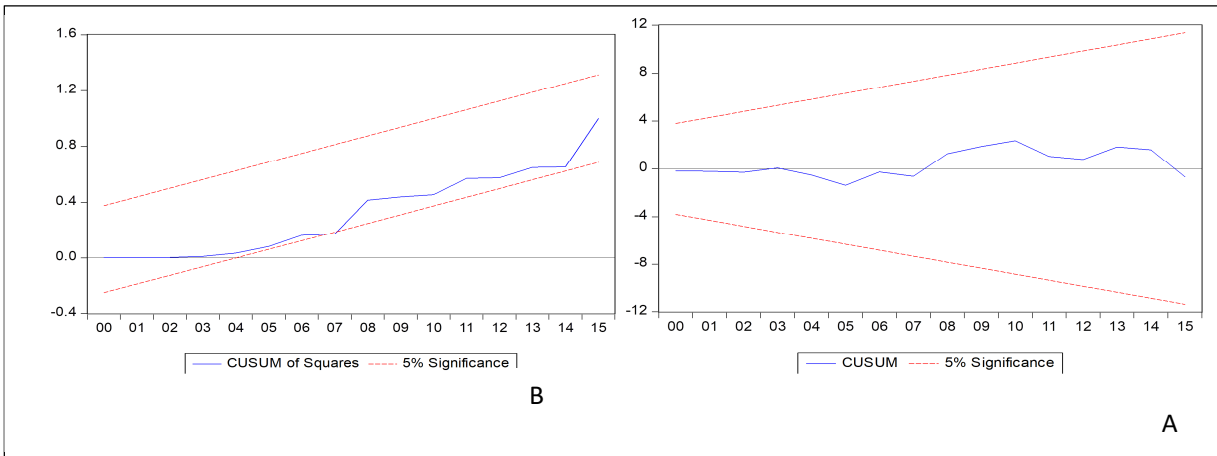
وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدر والموضح في الجدول (45).

coeff	t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi- squar	Prop	
C(1)	0.2405	1.5606	0.1382	2.435741	0.1382	2.435741	0.1186
C(2)	0.0245	0.7298	0.4760	0.532701	0.4760	0.5 2701	0.4655
C(3)	7.3082	0.1486	0.8837	24.75167	0.0000	74.25500	0.0000
C(4)	473.22	7.4832	0.0000				
C(5)	-215.54	-2.5556	0.0212	9.072533	0.0010	27.21760	0.0000
C(6)	-0.0111	-0.5970	0.5588				
C(7)	-0.0135	-0.4831	0.6355				
C(8)	0.0441	2.3894	0.0295				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

يوضح الجدول (45) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة الانفاق الحكومي ومنه نلاحظ ان قيمة Chi-squar كانت معنوية جميع المعلمات معنوية عند مستوى معنوية 5% عدا معلمتي (C1, C2). ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (48) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره , في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج.

شكل (48) استقرارية الانموذج المقدر لدالة الانفاق الحكومي



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

بعد التأكد من خلو الانموذج المقدر من المشاكل القياسية سنقوم بتقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (46).

جدول (46) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الانفاق الحكومي

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(NI)	0.024576	0.033672	0.729864	0.4760
D(OP)	7.308269	49.157611	0.148670	0.8837
D(OP(-1))	215.545982	84.339786	2.555686	0.0212
D(CPI)	-0.011138	0.018655	-0.597056	0.5588
D(CPI(-1))	-0.044141	0.018473	-2.389449	0.0295
ECT(-1)	-0.759495	0.154102	-4.928528	0.0002
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq= G-(0.032*NI+348.89*OP + 0.025 CPI)				
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
NI	0.032	0.043	0.747	0.4656
OP	348.89	99.548	3.504	0.0029
CPI	0.025	0.007	3.602	0.0024

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول (46) نلاحظ من معلمات انموذج الاجل القصير ان المتغيرات (NI , OP , CPI) كانت غير معنوية حسب اختبار t, في حين كانت معلمات اسعار النفط لسنة سابقة والرقم القياسي لسنة سابقة كانت معنوية عند مستوى 10% , اذ ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابعة مطابقة لمضمون النظرية الاقتصادية, اما معلمة تصحيح الخطأ ECT(-1) فقد بلغت (-0.75) وهي ايضا معنوية عند مستوى 5% وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل, ونلاحظ ان سرعة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل سريعا نسبيا اذ ان (75%) من الانحراف يتم تصحيحها تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل في الفترة الاولى.

اما في الاجل الطويل فنلاحظ ان الدخل القومي لم يكن معنوياً ايضاً في حين كانت اسعار النفط و الرقم القياسي للأسعار معنوية عند مستوى 5% , اذ ان زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي (348.89) وحدة اي ان العلاقة طردية وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية, وكذلك ان زيادة مستويات الاسعار بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بمقدار (0.025) وحدة لان التضخم سيؤدي انخفاض قيمة النقود وهذا يتطلب قيام الحكومة بزيادة الانفاق الحكومي من اجل توفير المستوى السابق من السلع والخدمات نفسه وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

6- دالة الايرادات العامة

باستعمال انموذج ARDL تم تقدير دالة الايرادات العامة بفترات تخلف (2) وحصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (47).

جدول (47) نتائج انموذج ARDL لدالة الايرادات العامة

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PR(-1)	0.259264	0.096121	2.697265	0.0165
PR(-2)	-0.146504	0.087712	-1.670285	0.1156
OP	101.8809	46.51494	2.190283	0.0447
OP(-1)	337.4785	67.73257	4.982514	0.0002
NI	0.351719	0.107271	3.278801	0.0051
NI(-1)	-0.381650	0.115995	-3.290216	0.0050
TR	0.000496	0.000763	0.649317	0.5260
TR(-1)	0.002535	0.000768	3.299370	0.0049
TR(-2)	0.002435	0.000605	4.023769	0.0011
R-squared	0.990087	Adjusted R-squared	0.984800	
F-statistic	212.23	Durbin-Watson stat	1.602480	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

بعد اجراء عملية التقدير نلاحظ من الجدول ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر كانت $(R^2=0.99)$ اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج المقدر تفسر (99%) من التغيرات في الايرادات العامة في حين كان $(R^2 \text{ Adjusted}=98\%)$, وكان الانموذج المقدر معنوياً اذ كانت قيمة F المحتسبة (212.23) وهي معنوية عند مستوى 5% وعلية سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الخطوة اللاحقة تتمثل باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بالاستعانة باختبار الحدود وبعد اجراء الاختبار حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (48).

جدول (48) اختبار الحدود للانموذج المقدر لدالة الايرادات العامة

Test Stat.	Value	K
F- Stat	30.15	3
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.01	3.1
%5	2.45	3.63
%2.5	2.87	4.16
%1	3.42	4.84

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول (48) الذي يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة F- (statistics) المحتسبة كانت (30.15) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة

(3.63) وكانت القيمة الجدولية الصغرى (2.45) عند مستوى معنوية 5% وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل. ننتقل الى اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي باستعمال اختبار-Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي بالجدولين (49), (50)

جدول (49) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الايرادات العامة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.499	Prop . F	0.4912
Obs*R-squared	0.820	Prob. Chi-Square	0.3651
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.345168	Prob. F	0.2985
Obs*R-squared	11.12965	Prob. Chi-Square	0.2669
Scaled explained SS	3.882556	Prob. Chi-Square	0.9190

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

جدول (50) اختبار الارتباط الذاتي لدالة الايرادات العامة

Date: 04/25/17 Time: 17:09
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 24
 Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
.** .	.** .	1	-0.235	-0.235	1.4955	0.221
.* .	.** .	2	-0.148	-0.215	2.1183	0.347
.* .	.** .	3	-0.135	-0.253	2.6614	0.447
. * .	. .	4	0.206	0.069	3.9883	0.408
.* .	.* .	5	-0.164	-0.180	4.8663	0.432
.* .	.* .	6	-0.071	-0.167	5.0408	0.539
. .	.* .	7	0.001	-0.109	5.0409	0.655
. .	.* .	8	0.055	-0.125	5.1604	0.740
.* .	.** .	9	-0.124	-0.215	5.8017	0.760
. * .	. .	10	0.175	0.053	7.1739	0.709
.* .	.* .	11	-0.111	-0.192	7.7705	0.734
. * .	. .	12	0.104	-0.006	8.3361	0.758

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول (49) ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي لأن قيمة اختبار F و Chi-Square كانت غير معنوية عند مستوى 5% , وكذلك خلوه من مشكلة عدم تجانس التباين لأن الاختبارات الاحصائية ايضا كانت غير معنوية عند 5% اي سنقبل فرضية العدم وخلو الانموذج من الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين, كذلك الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وحسب الجدول (50) اذ كان Q-Stat غير معنوية عند مستوى 5%.

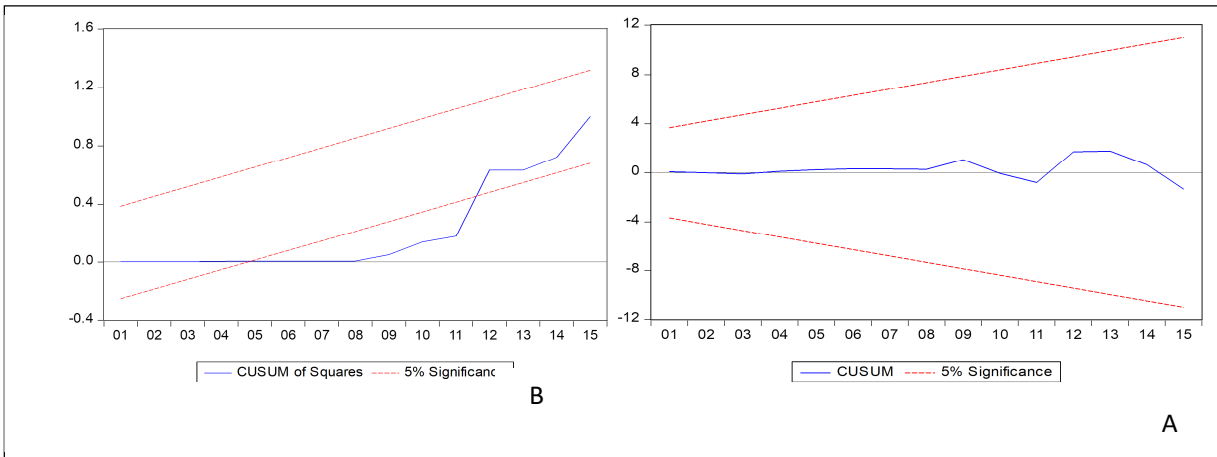
وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدرة والموضح في الجدول (51).

جدول (51) اختبار (Wald Test) لدالة الايرادات العامة							
	coeff	t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi- squar	Prop
C(1)	0.2592	2.6972	0.0165	3.796945	0.0463	7.593889	0.0224
C(2)	-0.1465	-1.6702	0.1156				
C(3)	101.88	2.1902	0.0447	62.14169	0.0000	124.2834	0.0000
C(4)	337.47	4.9825	0.0002				
C(5)	0.3517	3.2788	0.0051	5.443324	0.0167	10.88665	0.0043
C(6)	-0.3816	-3.2902	0.0050				
C(7)	0.00049	0.6493	0.5260	12.54108	0.0002	37.62323	0.0000
C(8)	0.0025	3.2993	0.0049				
C(9)	0.00243	4.0237	0.0011				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

يوضح الجدول (51) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة الايرادات العامة ومنه نلاحظ ان قيمة Chi-squar كانت معنوية لجميع المعلمات عند مستوى معنوية 5%. ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (49) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة , في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل كون الايرادات النفطية تمتاز بالتقلب بشكل مستمر وهي غير مستقرة.

شكل (49) استقرارية الانموذج المقدر لدالة الايرادات العامة



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

بعد استكمال اختبارات الانموذج المقدر خلوه من المشاكل القياسية ننتقل الى تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وبعد اجراء التقدير حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول(52).

جدول (52) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الايرادات العامة

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(PR(-1))	0.14	0.087	1.670	0.1156
D(OP)	101.88	46.514	2.190	0.0447
D(NI)	0.35	0.107	3.278	0.0051
D(TR)	0.00049	0.00076	0.649	0.5260
D(TR(-1))	-0.0024	0.0006	-4.023	0.0011
ECT(-1)	-0.88	0.098	-9.019	0.0000
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq= PR - (495.19*OP- 0.033*ni + 0.0061 TR)				
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
OP	495.19	37.175	13.320	0.0000
NI	-0.033	0.026	-1.285	0.2180
TR	0.0061	0.0008	7.661	0.0000

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

من الجدول (52) نلاحظ من انموذج الاجل القصير ان المتغيرات اسعار النفط والدخل القومي والاييرادات الضريبية لسنة سابقة كانت معنوية حسب اختبار t عند مستوى معنوية 5% , في حين كانت الايرادات العامة لسنة سابقة والاييرادات الضريبية غير معنوية عند مستوى 5% , كذلك نلاحظ ان العلاقة بين اسعار النفط والاييرادات العامة علاقة طردية اي ان زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة الايرادات العامة (101.88) وحدة وهذا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان ايرادات النفط تشكل الاهمية الاكبر بالنسبة للإيرادات العامة, اما الدخل القومي فنلاحظ ان علاقته بالإيرادات العامة علاقة طردية اي ان زيادة الدخل القومي بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الايرادات العامة بمقدار (0.35) وحدة , في حين كانت علاقة الايرادات الضريبية لسنة سابقة علاقة عكسية اي ان زيادة الايرادات الضريبية لسنة سابقة يؤدي الى انخفاض الايرادات العامة بمقدار ضئيل (0.0024).

اما معلمة تصحيح الخطأ ECT(-1) فقد بلغت (-0.88) وهي ايضا معنوية عند مستوى 5% وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل,

ونلاحظ ان سرعة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل سريعة نسبيا اذ ان (88%) من الانحراف يتم تصحيحه في المدة نفسها.

اما في الاجل الطويل فنلاحظ ان الدخل القومي لم يكن معنوياً ايضاً في حين كانت اسعار النفط و الايرادات الضريبية معنوية عند مستوى 5% , اذ ان زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الايرادات العامة (495.19) وحدة اي توجد علاقة طردية بينهما وهذا يتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية, وكذلك ان زيادة الايرادات الضريبية بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الايرادات العامة بمقدار منخفض يبلغ (0.0061) وحدة وهو ايضاً يتفق مع النظرية الاقتصادية لان نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات العامة هي نسبة متدنية جدا.

7- دالة الصادرات

باستعمال انموذج ARDL تم تقدير دالة الصادرات بوجود فترات تخلف عدد (2) وقد حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (53).

جدول (53) نتائج انموذج ARDL لدالة الصادرات

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
X(-1)	0.778013	0.097975	7.940924	0.0000
GDP	0.092640	0.069166	1.339384	0.1955
GDP(-1)	-0.093215	0.071200	-1.309204	0.2053
OP	395.1435	43.87438	9.006247	0.0000
OP(-1)	-235.4609	72.37062	-3.253543	0.0040
R-squared	0.980263	Adjusted R-squared		0.976316
F-statistic	260.74	Durbin-Watson stat		1.779474

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول (53) ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.98$) اي ان المتغيرات المستقلة في الانموذج تفسر 98% من التغيرات في المتغير التابع والنسبة المتبقية تعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في الانموذج، وكذلك نلاحظ ان الانموذج معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (260.74) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي اي سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الخطوة اللاحقة هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (54).

جدول (54) اختبار الحدود للانموذج المقدر لدالة الصادرات

Test Stat.	Value	K
F- Stat	3.14	2
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.17	3.19
%5	2.72	3.83
%2.5	3.22	4.5
%1	3.88	5.3

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

الجدول (54) يوضح نتائج اختبار الحدود ومنه نلاحظ ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (3.14) وهي اكبر من القيمة الجدولية الصغرى البالغة (2.17) واقل من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.19) عند مستوى معنوية 10% ومن ثم ستكون في منطقة عدم الحسم وعليه سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة

توازنية طويلة الاجل. ننتقل الى اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي بالجدولين (55), (56)

جدول (55) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الصادرات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	0.108640	Prop . F	0.8976
Obs*R-squared	0.284773	Prob. Chi-Square	0.8673
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.783407	Prob. F	0.1645
Obs*R-squared	7.985298	Prob. Chi-Square	0.1570
Scaled explained SS	6.019872	Prob. Chi-Square	0.3043

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

جدول (56) اختبار الارتباط الذاتي لدالة الصادرات

Date: 04/25/17 Time: 18:31
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 24
 Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
. .	. .	1	0.018	0.018	0.0092	0.924
. * .	. * .	2	-0.093	-0.093	0.2605	0.878
. * .	. * .	3	-0.188	-0.186	1.3487	0.718
. * .	. * .	4	0.134	0.135	1.9222	0.750
. * * .	. * * .	5	-0.263	-0.320	4.2535	0.514
. .	. .	6	0.031	0.056	4.2878	0.638
. * .	. * * .	7	-0.186	-0.241	5.5790	0.590
. .	. * .	8	0.020	-0.085	5.5948	0.693
. .	. .	9	-0.017	0.022	5.6072	0.778
. * .	. .	10	0.161	-0.040	6.7807	0.746
. .	. .	11	-0.033	0.030	6.8325	0.812
. .	. * .	12	0.005	-0.112	6.8338	0.868

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

الجدول (55) يوضح ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لان قيمة اختبار F و Chi-Square كانت غير معنوية عند مستوى 5% اي سنقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود المشكلة ونرفض الفرضية البديلة, ومن الجدول (56) نلاحظ ان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي لان قيمة Q-Stat غير معنوية عند مستوى معنوية 5% اي نقبل فرضية العدم.

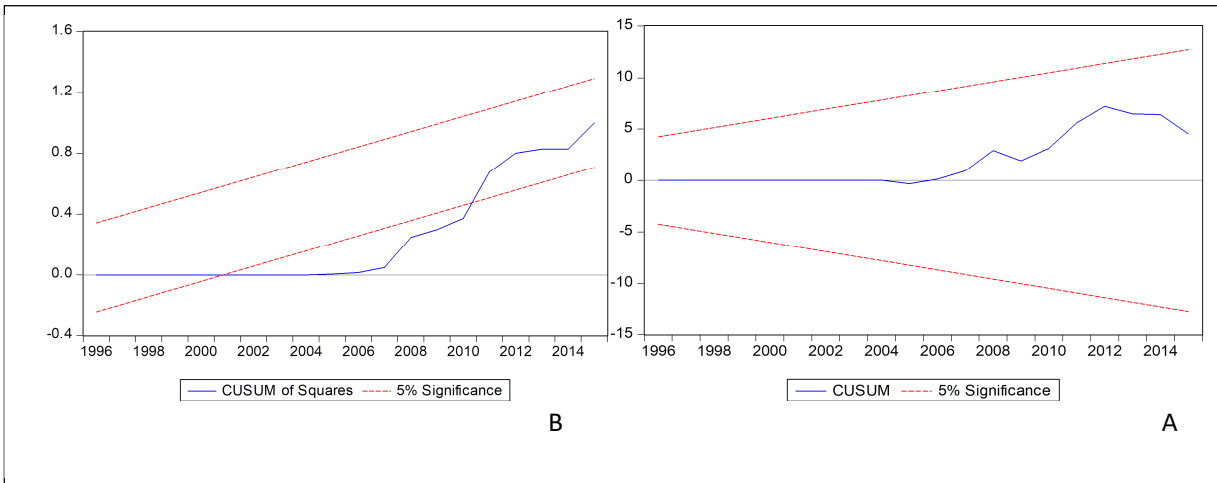
وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدرة والموضح في الجدول (57).

جدول (57) اختبار (Wald Test) لدالة الصادات							
	coeff	t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi- squar	Prop
C(1)	0.7780	7.9409	0.0000	63.05828	0.0000	63.05828	0.0000
C(2)	0.0926	1.3393	0.1955	0.898587	0.4230	1.797174	0.4071
C(3)	-0.0932	-1.3092	0.2053				
C(4)	395.14	9.0062	0.0000	48.52176	0.0000	97.04352	0.0000
C(5)	-235.46	-3.2535	0.0040				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

يوضح الجدول (57) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة الصادات ومنه نلاحظ ان قيمة Chi- squar كانت معنوية لجميع المعلمات عند مستوى معنوية 5% عدا (C2, C3). ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (50) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة , في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل كون اسعار النفط تتقلب بشكل مستمر وهي غير مستقرة.

شكل (50) استقرارية الانموذج المقدر لدالة الصادات



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

بعد استكمال اختبار الانموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية ننقل الى تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وقد تم حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول(58).

جدول (58) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الصادرات

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(GDP)	0.092	0.069	1.339	0.1955
D(OP)	395.14	43.874	9.006	0.0000
ECT(-1)	-0.22	0.097	-2.265	0.0347
Cointeq= X - (-0.0025*GDP- 719.33*OP) معادلة تصحيح الخطأ				
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
GDP	-0.0025	0.082	-0.031	0.9754
OP	719.33	168.987	4.256	0.0004

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من الجدول (58) نلاحظ من انموذج الاجل القصير ان الناتج المحلي الاجمالي كان غير معنوي حسب اختبار t عند مستوى معنوية 5% , في حين كانت اسعار النفط معنوية عند مستوى 5% , كذلك نلاحظ ان العلاقة بين اسعار النفط والصادرات علاقة طردية اي ان زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة قيمة الصادرات بمقدار (395.14) وحدة وهذا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية الصادرات العراقية تشكل نسبة كبيرة جدا منها صادرات النفط الخام, اما معلمة تصحيح الخطأ ECT(-1) فقد بلغت (-0.22) وهي ايضا معنوية عند مستوى 5% وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل, ونلاحظ ان سرعة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بطيئة نسبيا اذ ان (22%) من الانحراف يتم تصحيحه في المدة نفسها.

اما في الاجل الطويل فنلاحظ ايضا ان الناتج المحلي الاجمالي لم يكن معنوياً في حين كانت اسعار النفط معنوية عند مستوى 5% , اذ ان زيادة اسعار النفط بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الصادرات بمقدار (719.33) وحدة اي توجد علاقة طردية بينهما وهذا يتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية .

8- دالة الاستيرادات

باستعمال انموذج ARDL تم تقدير دالة الاستيرادات بوجود فترات تخلف عدد (2) وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (59).

جدول (59) نتائج انموذج ARDL لدالة الاستيرادات

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
M(-1)	0.604118	0.147999	4.081904	0.0011
M(-2)	-0.550318	0.136032	-4.045501	0.0012
NI	0.131218	0.045248	2.899994	0.0116
EXN	10.67048	1.436735	7.426890	0.0000
EXN(-1)	-4.156218	2.389310	-1.739506	0.1039
EXN(-2)	3.484177	2.126371	1.638556	0.1236
TC	6.497338	8.977832	0.723709	0.4812
TC(-1)	-26.94869	9.895155	-2.723423	0.0165
TC(-2)	16.82712	8.124817	2.071077	0.0573
C	-2965.821	903.0732	-3.284142	0.0054
R-squared	0.985619	Adjusted R-squared		0.976374
F-statistic	106.6124	Durbin-Watson stat		1.453427

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

نلاحظ من الجدول (59) ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر ($R^2=0.98$) اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر 98% من التغيرات في المتغير التابع, وكذلك نلاحظ ان الانموذج المقدر معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (106.61) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي و سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

الخطوة اللاحقة هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (60).

جدول (60) اختبار الحدود للانموذج المقدر لدالة الاستيرادات

Test Stat.	Value	K
F- Stat	5.41	3
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.72	3.77
%5	3.23	4.35
%2.5	3.69	4.89
%1	4.29	5.61

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

الجدول (60) يبين ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (5.41) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (4.35) وكانت القيمة الجدولية الصغرى (3.23) عند مستوى معنوية 5% ومن ثم سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. الخطوة اللاحقة هي اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي والموضحة بالجدولين (61), (62)

جدول (61) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الاستيرادات

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.361517	Prop . F	0.2932
Obs*R-squared	4.438814	Prob. Chi-Square	0.1087
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.015492	Prob. F	0.1158
Obs*R-squared	13.54555	Prob. Chi-Square	0.1394
Scaled explained SS	4.300513	Prob. Chi-Square	0.8905

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

جدول (62) اختبار الارتباط الذاتي لدالة الاستيرادات

Date: 04/21/17 Time: 17:38

Sample: 1990 2015

Included observations: 24

Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
. **	. **	1	0.266	0.266	1.9248	0.165
. *	. *	2	0.155	0.090	2.6027	0.272
. .	. .	3	0.033	-0.031	2.6346	0.451
. *	. *	4	-0.113	-0.139	3.0318	0.553
. **	. *	5	-0.226	-0.184	4.7152	0.452
. .	. *	6	-0.036	0.101	4.7604	0.575
. .	. *	7	0.031	0.090	4.7956	0.685
. **	. **	8	-0.214	-0.293	6.5873	0.582
. **	. **	9	-0.229	-0.238	8.7661	0.459
. *	. .	10	-0.126	0.004	9.4749	0.488
. **	. *	11	-0.292	-0.183	13.556	0.259
. *	. *	12	-0.162	-0.089	14.918	0.246

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

نلاحظ من الجدول (61) ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لان قيمة اختبار F و Chi-Square كانت غير معنوية عند مستوى 5% وعليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة والانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي والاطاء لها تباين متجانس. ومن الجدول (62) نلاحظ ايضا ان الانموذج المقدر

خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي اذ ان قيمة Q-Stat غير معنوية عند مستوى 5% اي سيتم قبول فرضية العدم وخلق الانموذج من الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

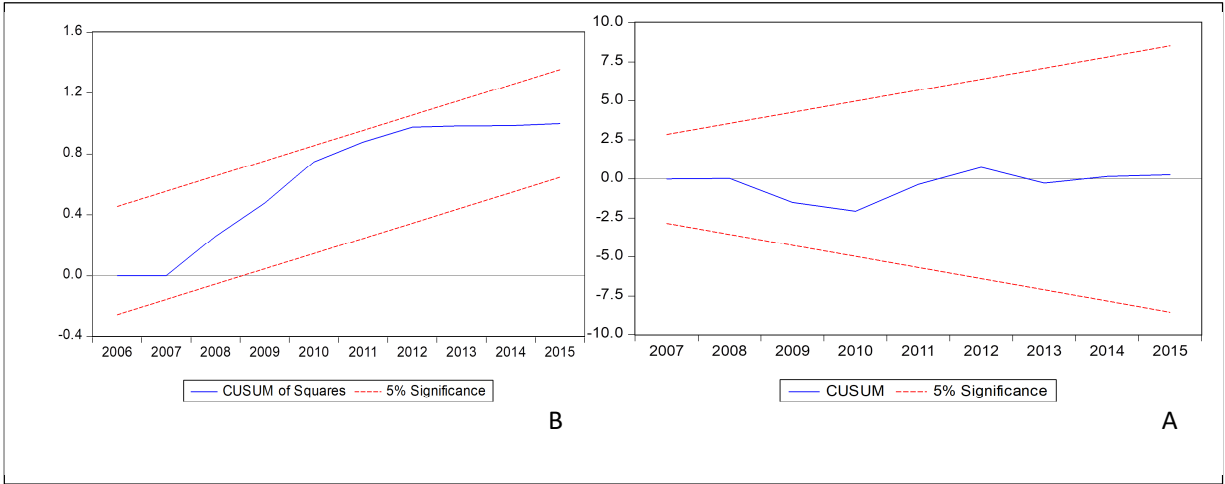
وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدرة والموضح في الجدول (63).

جدول (63) اختبار (Wald Test) لدالة الاستيرادات							
	coeff	t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi- squar	Prop
C(1)	0.6041	4.0819	0.0011	15.43870	0.0003	30.87741	0.0000
C(2)	-0.5503	-4.0455	0.0012				
C(3)	0.1312	2.8999	0.0116	8.409964	0.0116	8.409964	0.0037
C(4)	10.670	7.4268	0.0000	31.12281	0.0000	93.36843	0.0000
C(5)	-4.1562	-1.7395	0.1039				
C(6)	3.4841	1.6385	0.1236				
C(7)	6.4973	0.7237	0.4812	3.240123	0.0544	9.720370	0.0211
C(8)	-26.948	-2.7234	0.0165				
C(9)	16.827	2.0710	0.0573				
C(10)	-2965.8	-3.2841	0.0054	10.78559	0.0054	10.78559	0.0010

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

يوضح الجدول (62) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة الاستيرادات ومنه نلاحظ ان قيمة Chi- squar كانت معنوية لجميع المعلمات عند مستوى معنوية 5% . ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (51) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة , في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل.

شكل (51) استقرارية الانموذج المقدر لدالة الاستيرادات



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

بعد استكمال اختبار الانموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية ننتقل الى تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وقد تم حصلنا على النتائج الموضحة بالجدول (56).

جدول (64) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الاستيرادات

الاجل القصير				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(M(-1))	0.55	0.136	4.045	0.0012
D(NI)	0.13	0.045	2.899	0.0116
D(EXN)	10.67	1.436	7.426	0.0000
D(EXN(-1))	-3.48	2.126	-1.638	0.1236
D(TC)	6.49	8.977	0.723	0.4812
D(TC(-1))	-16.82	8.124	-2.071	0.0573
ECT(-1)	-0.94	0.193	-4.87	0.0002
Cointeq= M - (0.13*NI+ 10.56*EXN - 3.83*TC - 3134.45) معادلة تصحيح الخطأ				
الاجل الطويل				
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
NI	0.13	0.038	3.597	0.0029
EXN	10.56	0.828	12.749	0.0000
TC	-3.83	8.456	-0.452	0.6575
C	-3134.45	883.184	-3.549	0.0032

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews

من الجدول المذكور انفا نلاحظ من انموذج الاجل القصير ان جميع المتغيرات المستقلة كانت معنوية حسب اختبار t عند مستوى معنوية 5% عدا الضرائب الجمركية كانت معنوية عند مستوى 10% في حين كانت الضرائب الجمركية للسنة الحالية غير معنوية , كذلك نلاحظ ان العلاقة بين الاستيرادات لسنة سابقة والاستيرادات للسنة الحالية علاقة طردية اي ان زيادة

الاستيرادات لسنة سابقة بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار (0.55) وحدة وهذا مطابق لمضمون النظرية , اما الدخل القومي فعند زيادة الدخل القومي بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاستيرادات بمقدار (0.13) وحدة وهو ايضا مطابق للنظرية الاقتصادية.

اما علاقة سعر الصرف بالاستيرادات كانت طردية في الانموذج المقدر وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية لان ارتفاع سعر الصرف سيجعل الاستيرادات اعلى من وجه نظر المستهلك المحلي ومن ثم تنخفض الاستيرادات ويتجه المستهلك لشراء المنتج المحلي, لكن في العراق حتى اذا ارتفع سعر الصرف فالاستيرادات لا تنخفض لان الجهاز الانتاجي المحلي ضعيف ومن ثم يستمر المستهلك بالاعتماد على شراء السلع المستوردة حتى وان ارتفع ثمنها بسبب تغير سعر الصرف, اما الضرائب الجمركية لسنة سابقة ترتبط بعلاقة عكسية بالاستيرادات وهذا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية. اما معلمة تصحيح الخطأ فقد بلغت (-0.94) وهي ايضا معنوية عند مستوى 5% وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل, ونلاحظ ان سرعة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف سريعة جدا اذ ان (94%) من الانحراف يتم تصحيحه في المدة نفسها.

اما في الاجل الطويل فنلاحظ ايضا ان جميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5% عدا الضرائب الجمركية اذ لم تكن معنوية, ونلاحظ ان العلاقة بين الدخل القومي والاستيرادات في الاجل الطويل علاقة طردية وهذا يتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية اي ان زيادة الدخل القومي يؤدي الى زيادة الاستيرادات , اما سعر الصرف فيرتبط بعلاقة طردية مع الاستيرادات وهذا يتفق مع واقع العراق كما ذكرنا مسبقا.

9- دالة التضخم

تم تقدير دالة التضخم باستعمال نموذج ARDL وتم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (65).

جدول (65) نتائج نموذج ARDL لدالة التضخم

المتغير	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CPI(-1)	0.706534	0.091603	7.712975	0.0000
EXM	31.27012	6.840016	4.571644	0.0003
MS	-3.666531	3.806489	-0.963232	0.3489
MS(-1)	-7.435045	4.244904	-1.751523	0.0979
G	3.341789	1.531785	2.181630	0.0435
G(-1)	6.043022	1.940349	3.114400	0.0063
G(-2)	6.075626	1.762711	3.446751	0.0031
R-squared	0.991352	Adjusted R-squared	0.988299	
F-statistic	363.001	Durbin-Watson stat	1.496425	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

نلاحظ من الجدول المذكور انفا ان القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر ($R^2=0.99$) اي ان المتغيرات المستقلة في الانموذج تفسر 99% من التغيرات في المتغير التابع, وكذلك نلاحظ ان الانموذج المقدر معنوي اذ كانت قيمة F المحتسبة كبيرة (363.001) وهي معنوية عند مستوى 5% اي ان الانموذج المقدر معنوي و سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

ننتقل الى اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test) والموضح في جدول (66).

جدول (66) اختبار الحدود للأنموذج المقدر لدالة التضخم

Test Stat.	Value	K
F- Stat	11.74	3
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
%10	2.01	3.1
%5	2.45	3.63
%2.5	2.87	4.16
%1	3.42	4.84

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

الجدول (66) يبين ان قيمة (F-statistics) المحتسبة كانت (11.74) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (3.63) وكانت القيمة الجدولية الصغرى (2.45) عند مستوى معنوية 5% ومن ثم سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل. الخطوة

اللاحقة هي اختبار الانموذج المقدر للتأكد من خلوه من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين والارتباط الذاتي والموضحة بالجدولين (67)، (68).

جدول (67) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.219228	Prop . F	0.3231
Obs*R-squared	3.278185	Prob. Chi-Square	0.1942
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.439202	Prob. F	0.8632
Obs*R-squared	3.868317	Prob. Chi-Square	0.7948
Scaled explained SS	8.168624	Prob. Chi-Square	0.3180

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

جدول (68) اختبار الارتباط الذاتي لدالة التضخم

Date: 04/25/17 Time: 21:48
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 24
 Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
.** .	.** .	1	-0.256	-0.256	1.7843	0.182
. * .	. * .	2	-0.105	-0.183	2.0976	0.350
. .	. .	3	0.032	-0.052	2.1281	0.546
. * .	. * .	4	-0.068	-0.102	2.2720	0.686
. .	. * .	5	-0.031	-0.091	2.3044	0.806
. * .	. * .	6	-0.091	-0.170	2.5900	0.858
. .	. * .	7	0.019	-0.096	2.6027	0.919
. * .	.** .	8	-0.101	-0.206	2.9977	0.935
. ** .	. * .	9	0.286	0.191	6.4087	0.698
. .	. .	10	-0.065	0.011	6.5983	0.763
. * .	. .	11	-0.066	-0.027	6.8097	0.814
. .	. .	12	0.068	0.004	7.0536	0.854

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.9

الجدول (67) يوضح ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لأن قيمة اختبار F و Chi-Square كانت غير معنوية عند مستوى 5% و عليه سنقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة والانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين. اما الجدول (68) يبين ايضا ان الانموذج المقدر خالي من مشكلة الارتباط الذاتي اذ ان قيمة Q-Stat غير معنوية عند مستوى 5% اي سيتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة والانموذج خالي من الارتباط الذاتي.

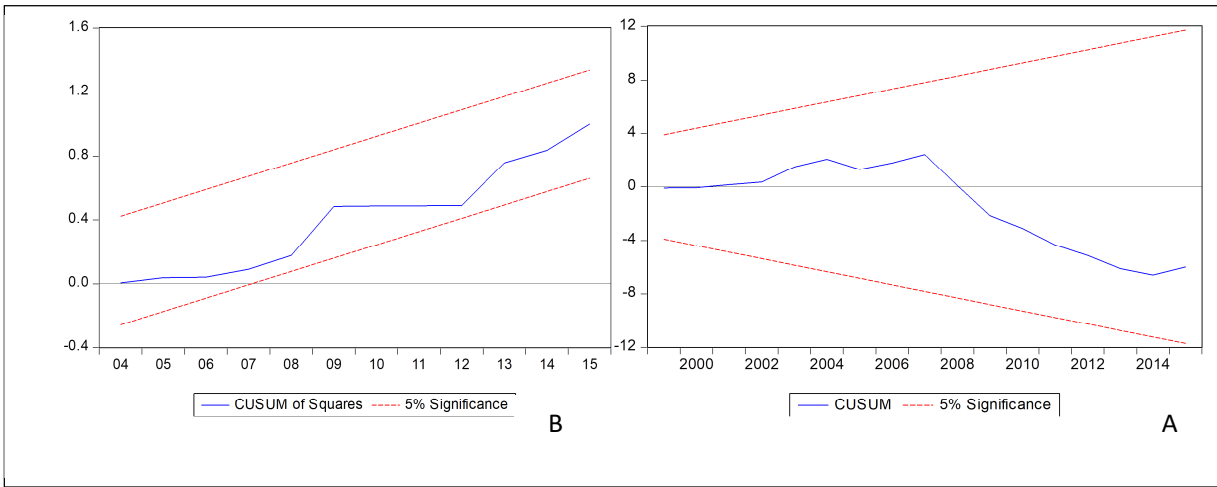
وباستعمال اختبار (Wald Test) لبيان معنوية المعلمات المقدرة والموضح في الجدول (69).

جدول (69) اختبار (Wald Test) لدالة التضخم							
	coeff	t- ststi	Prop	F- ststi	Prop	Chi- squar	Prop
C(1)	0.7065	7.7129	0.0000	59.48998	0.0000	59.48998	0.0000
C(2)	31.270	4.5716	0.0003	20.89992	0.0003	20.89992	0.0000
C(3)	-3.6665	-0.9632	0.3489	8.053794	0.0035	16.10759	0.0003
C(4)	-7.4350	-1.7515	0.0979				
C(5)	3.3417	2.1816	0.0435	8.382843	0.0012	25.14853	0.0000
C(6)	6.0430	3.1144	0.0063				
C(7)	6.0756	3.4467	0.0031				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

يوضح الجدول (69) نتائج اختبار (Wald Test) لدالة التضخم ومنه نلاحظ ان قيمة Chi- squar كانت معنوية لجميع المعلمات عند مستوى معنوية 5% . ولاختبار استقرارية الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM , CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (52) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدرة , في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الاجل الطويل كون اسعار النفط تتقلب بشكل مستمر وهي غير مستقرة.

شكل (52) استقرارية الانموذج المقدر لدالة التضخم



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 9 Eviews.

بعد استكمال اختبار الانموذج المقدر وخلوه من المشاكل القياسية ننقل الى تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وقد تم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول(70).

جدول (70) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة التضخم

الاجل القصير					
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob	
D(EXM)	31.27	6.840	4.571	0.0003	
D(MS)	-3.66	3.806	-0.963	0.3489	
D(G)	3.34	1.531	2.181	0.0435	
D(G(-1))	-6.075	1.762	-3.446	0.0031	
ECT(-1)	-0.29	0.091	-3.203	0.0052	
معادلة تصحيح الخطأ Cointeq= CPI - (106*EXM - 37.82*MS + 52.68*G)					
الاجل الطويل					
المتغير	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob	
EXM	106.55	34.390	3.098	0.0065	
MS	-37.82	13.859	-2.729	0.0143	
G	52.68	11.073	4.757	0.0002	

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 9

من الجدول (70) نلاحظ من انموذج الاجل القصير ان جميع المتغيرات المستقلة كانت معنوية حسب اختبار t عند مستوى معنوية 5% عدا عرض النقد كان غير معنوي , كذلك نلاحظ ان العلاقة بين سعر الصرف الموازي والرقم القياسي للأسعار علاقة طردية اي ان زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة بمقدار (31.27) وحدة وهذا مطابق لمضمون النظرية لان التقلبات في اسعار الصرف لها تأثير سريع ومباشرة في زيادة اسعار السلع في الاسواق لان اغلب السلع هي مستوردة من الخارج وتتأثر بتغير اسعار الصرف. اما الانفاق الحكومي ايضا يرتبط بعلاقة طردية بمستوى الاسعار فعند زيادة الانفاق بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الاسعار بمقدار (3.34) وحدة وهو ايضا مطابق للنظرية الاقتصادية لان زيادة الانفاق الحكومي سيؤدي الى زيادة الطلب الكلي الذي سيؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار, اما الانفاق الحكومي لسنة سابقة فيرتبط بعلاقة عكسية بمستوى الاسعار. اما معلمة تصحيح الخطأ فقد بلغت (-0.29) وهي ايضا معنوية عند مستوى 5% وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل, ونلاحظ ان سرعة تصحيح الخطأ او سرعة التكيف بطيئة نسبيا اذ ان (29%) من الانحراف يتم تصحيحه في المدة نفسها.

اما في الاجل الطويل فنلاحظ ايضا ان جميع المتغيرات معنوية عند مستوى 5%, ونلاحظ ان العلاقة بين سعر الصرف والاسعار في الاجل الطويل علاقة طردية وهذا يتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية اي ان زيادة سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة مستوى الاسعار (106.55) وحدة ويعد الاكثر تأثيراً بمستوى الاسعار , اما عرض النقد الحقيقي فيرتبط بعلاقة عكسية مع مستويات الاسعار وهذا يتفق

مع مضمون النظرية الاقتصادية, اما علاقة الانفاق الحكومي بالأسعار كانت طردية وهد يتفق مع النظرية الاقتصادية لان زيادة الانفاق تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم التضخم.

وخلاصة ما تقدم لتحليل دوال الاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية, نلحظ :

1- تحليل دالة الناتج المحلي الاجمالي ان المتغيرات المستقلة (OP, Ct, It) كان لها تأثير معنوي موجب في الاجل القصير في الناتج المحلي الاجمالي, اما في الاجل الطويل فكانت اسعار النفط غير معنوية اي ان تأثير اسعار النفط يقتصر في الاجل القصير.

2- ومن تحليل دالتي الاستهلاك والاستثمار نلحظ ان الدخل القومي في الدالتين كان معنوي في الاجلين القصير والطويل في حين كان تأثير سعر الفائدة غير معنوي في الاجلين القصير والطويل وهذا يعكس ضعف دور سعر الفائدة في المتغيرات الاقتصادية, اقتصر تأثير الانفاق الحكومي في دالة الاستثمار فقط في الاجل الطويل.

3- دالة عرض النقد منها نلحظ ان الناتج المحلي الاجمالي كان غير معنوي في الاجلين القصير والطويل وهذا يعكس ضعف العلاقة بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الاجمالي بسبب ضعف الجهاز الانتاجي, في حين كانت الايرادات النفطية والدين العام الداخلي ذات دلالة معنوية اي يكون لها تأثير في زيادة عرض النقد في الاجلين القصير والطويل.

4- نستنتج من دالة الانفاق الحكومي ان الدخل القومي ليس له تأثير معنوي في الاجلين القصير والطويل في حين كانت اسعار النفط والرقم القياسي للأسعار ذات تأثير معنوي في الاجلين كلاهما.

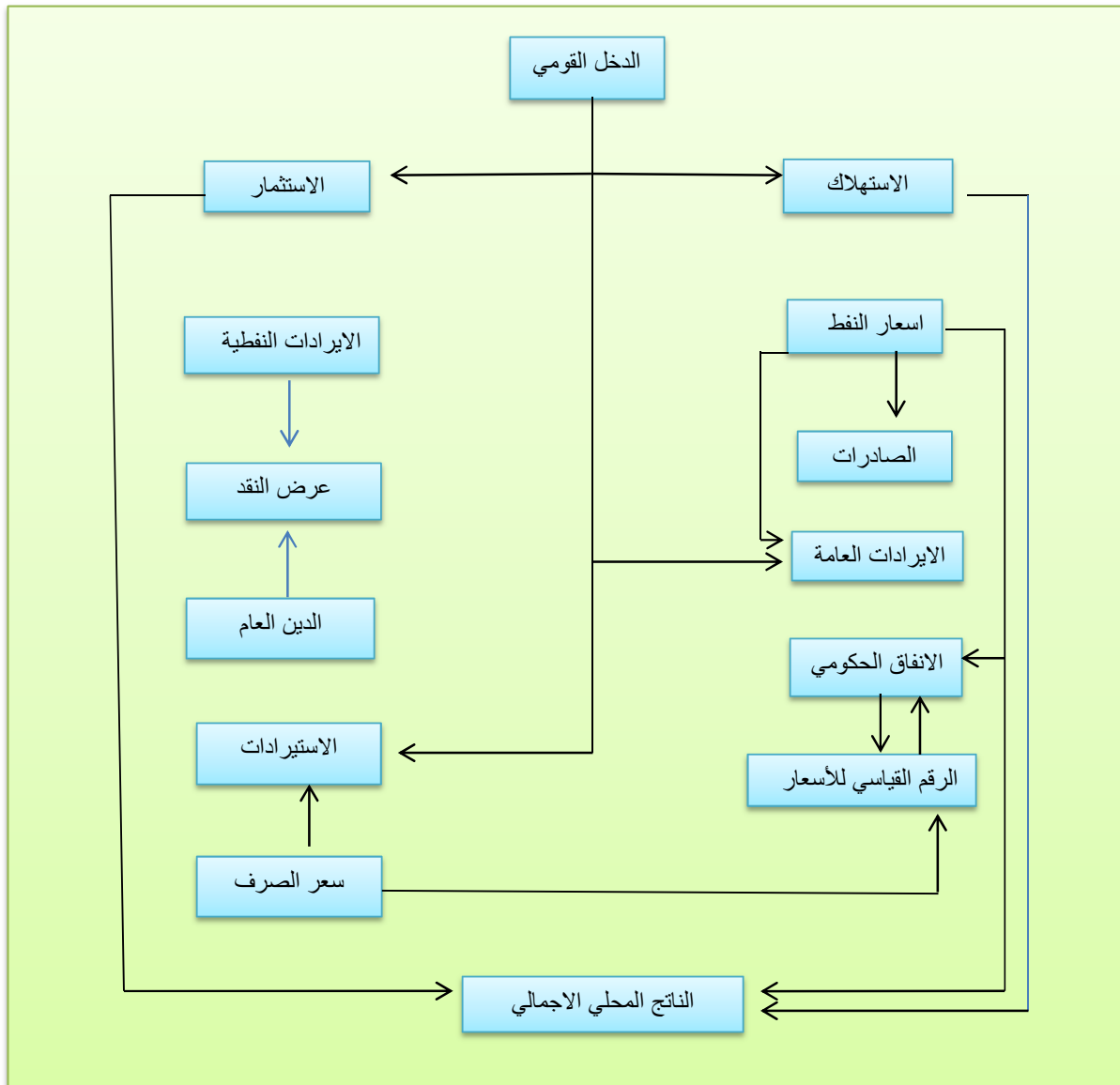
5- اما دالة الايرادات العامة فنلحظ ان اسعار النفط والدخل القومي والايرادات الضريبية ذات دلالة معنوية في الاجل القصير, اما في الاجل الطويل كان الدخل القومي غير معنوي في حين بقيت اسعار النفط والايرادات الضريبية معنوية وكان تأثير الايرادات الضريبية متدني جدا بسبب انخفاض حجمها وكان التأثير الاكبر لأسعار النفط وهذا ما يعكس الاختلال الكبير في هيكل الايرادات العامة وتجذر الطابع الريعي في الاقتصاد.

6- دالة الصادرات نستنتج ان الناتج المحلي الاجمالي لم يكن له دورا معنويا في الاجلين القصير والطويل بسبب ضعف الجهاز الانتاجي والاعتماد على النفط فقط فقد كانت اسعار النفط معنوية في الاجلين وايضا يعكس هذا الاعتماد الكبير على النفط في الاقتصاد العراقي.

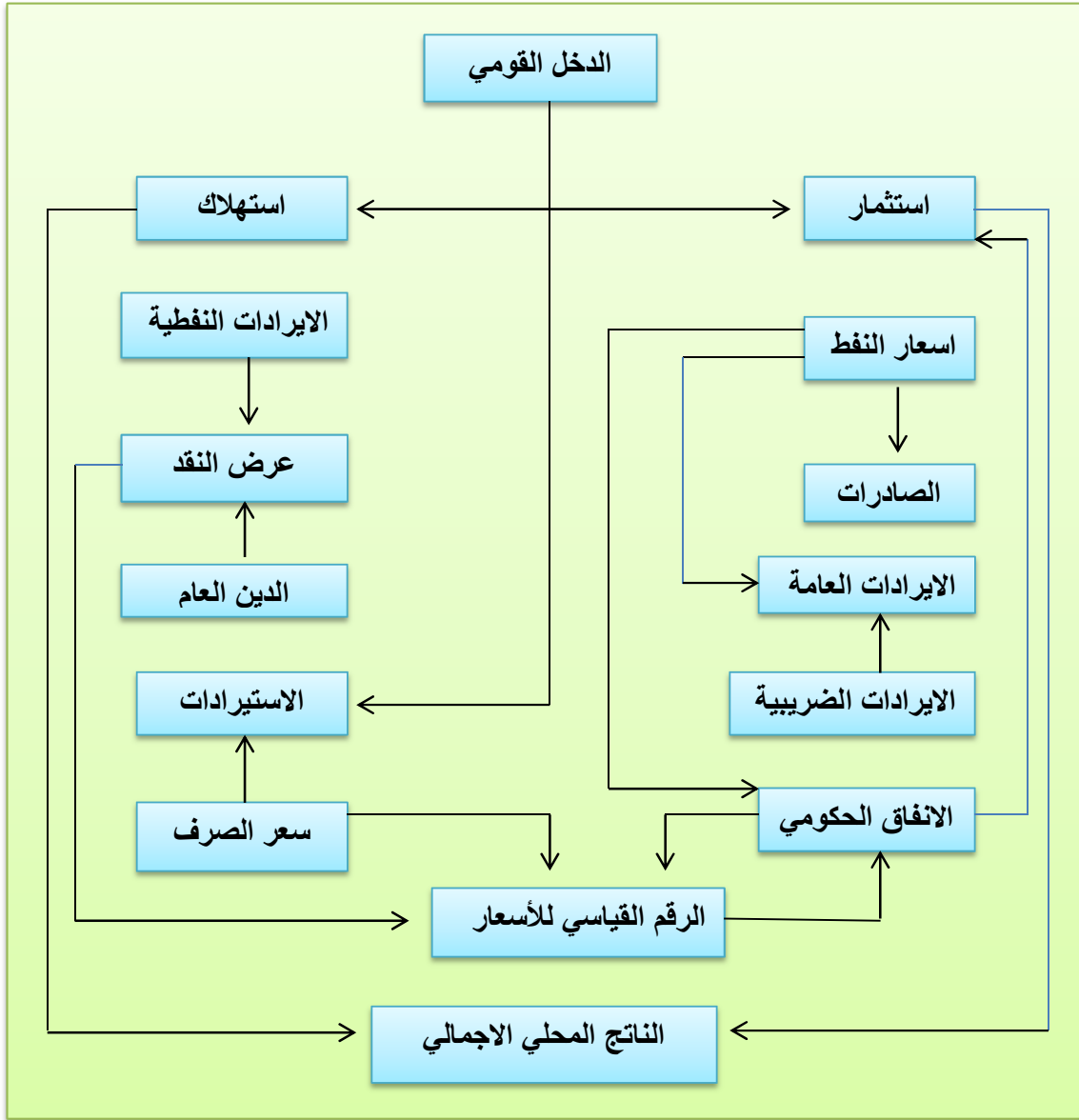
7- اما ادالة الاستيرادات فتبين ان الضرائب الجمركية لم تكن معنوية في الاجلين القصير والطويل وذلك لتدني حجمها وانخفاض مساهمتها في الايرادات العامة , في حين كان الدخل القومي وسعر الصرف لهما تأثير معنوي في الاستيرادات في الاجلين القصير والطويل.

8- اما دالة التضخم فنلاحظ ان سعر الصرف له تأثير معنوي ومهم في التضخم في الاجلين القصير والطويل وهذا يوضح اهمية سعر الصرف كمتغير للسياسة النقدية اذ نلاحظه له تأثيرا واضحة في الاستيرادات والتضخم, واقتصر التأثير المعنوي لعرض النقد في التضخم في الاجل الطويل فقط اما الانفاق الحكومي فله تأثير معنوي في الاجلين القصير والطويل. ويمكن توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الاجل القصير الداخلة في النماذج الاقتصادية المقدره واتجاه التأثير فيما بينها عن طريق المخطط (4) والاجل الطويل بالمخطط (5).

مخطط (4) العلاقة بين المتغيرات في الاجل القصير



مخطط (5) العلاقة بين المتغيرات في الاجل الطويل



المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج الدوال المقدره

وخلصه التحليل نستنتج وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السياسات الاقتصادية في العراق وهذا يطابق الفرضية التي قامت عليها الدراسة ومن ثم سنرفض فرضية عدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود العلاقة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات هي:-

- 1- استطاعت السلطة النقدية المحافظة على قيمة العملة العراقية (سعر الصرف) اذ تمكنت من تخفيض سعر الصرف الرسمي عن طريق مزاد العملة والمحافظة عليه عند مستويات ثابتة تقريبا لاسيما في الاعوام الاخيرة.
- 2- وجود اختلال كبير في هيكل الايرادات العامة والذي يعكسه ارتفاع نسبة مساهمة الايرادات النفطية اذ وصلت هذه النسبة في بعض الاعوام 98% وهذا يجعل الايرادات النفطية هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي ومن ثم فان حدوث صدمات في أسعار النفط ستؤثر بشكل مباشر وكبير في مجمل النشاط الاقتصادي.
- 3- عانى الاقتصاد العراقي من مستويات تضخم مرتفعة جدا لاسيما ابان الحصار الاقتصادي اذ اصبح يوصف بالتضخم الجامح وهذا انعكس في تدهور قيمة العملة المحلية.
- 4- ضعف التنسيق والترابط بين السياستين النقدية والمالية اذ أن السياسة النقدية سعت في الاعوام الاخيرة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار مستويات الاسعار في حين كان توجه السياسة المالية مخالف للسياسة النقدية اذ زادت الانفاق الحكومي والذي يشكل الانفاق الاستهلاكي النسبة الاكبر.
- 5- تشير نتائج تحليل استقرارية السلاسل الزمنية حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان بعض المتغيرات كانت مستقرة في المستوى ومن هذه المتغيرات (, NI , GDP , TR , M , PD , R) أي خلوها من الانحدار الزائف في حين استقرت بقية المتغيرات بعد أخذ الفروق الاولى.
- 6- يشير اختبار الحدود وانموذج تصحيح الخطأ لجميع الدوال المقدره الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الاقتصاد الكلي ومتغيرات السياسات الاقتصادية فضلا عن العلاقة قصيرة الاجل.
- 7- كانت اسعار النفط والاييرادات النفطية ذات تأثير كبير في ادوات السياسات الاقتصادية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في الاجلين القصير والطويل وهذا يعكس تعميق الطابع الريعي للاقتصاد العراقي واستمرار الاقتصاد بالتأثر بالتقلبات التي تحدث في اسعار النفط .

الاستنتاجات والتوصيات

- 8- كان سعر الصرف الموازي المصدر الرئيس في ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العراقي أي ان المضاربات التي تحدث في سوق العملة الاجنبية تكون ذات تأثير سريع ومباشر وذلك لاعتماد اغلب المعاملات الداخلية للتعامل بالدولار (انتشار ظاهرة الدولار).
- 9- كانت المتغيرات (OP , Ct , It) ذات تأثير كبير في الناتج المحلي الاجمالي لان تركيب الناتج يعتمد على النفط بشكل كبير وكذلك تأتي بقية هذه المتغيرات بالمرتبة الثانية من حيث التأثير .
- 10- ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في العراق في الاجل الطويل اذ بلغ (0.84) وهذا يؤشر النزعة الاستهلاكية لدى المستهلك وكذلك سعي الافراد لتوفير السلع الكمالية لتحسن الوضع المعاشي لبعض شرائح المجتمع وسعيها لتحقيق الرفاهية.
- 11- انعدام استجابة كل من الانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة وكذلك الانفاق الاستثماري لأسعار الفائدة وهذا يعكس قلة الوعي المصرفي وضعف ثقة الافراد بالجهاز المصرفي فضلا عن انخفاض مستوى جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف في ظل التطور الكبير الذي شهدته الخدمات المصرفية في بقية الدول المجاورة والعالم.
- 12- لم يكن للضرائب الجمركية تأثير معنوي في دالة الاستيرادات بسبب انخفاض قيمة ايرادات الضرائب الجمركية فضلا عن الفساد الاداري والمالي في المنافذ الحدودية.
- 13- تبين من انموذج تصحيح الخطأ ان سرعة التكيف او معلمة تصحيح الخطأ كانت كبيرة في بعض النماذج أي ان النسبة الاكبر من الانحراف يتم تعديله بسرعة تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل في السنة فمثلا نفسها كانت سرعة التكيف في دالة الناتج (63%) في حين كانت في دالة الاستثمار (90%) والانفاق الحكومي (75%) والاييرادات (88%) والاستيرادات (94%), في حين كانت سرعة التكيف في بقية الدوال المقدره بطيئة نسبيا لا تتجاوز (29%).

التوصيات

- 1- على الرغم من سعي السلطة النقدية الى إدارة سعر الصرف عن طريق مزاد العملة لكن الامر يتطلب من السلطة النقدية تشديد المراقبة على الجهات المتعاملة في سوق الصرف لان هذه التعاملات يشوبها الكثير من الفساد الاداري فضلا عن غسل الاموال اذ تسعى هذه الجهات للمضاربة في كمية العملة الاجنبية التي تحصل عليها من مزاد العملة والافادة من فوارق الاسعار في السوق الموازية, ويمكن ان يقوم البنك المركزي بإلغاء شركات الوساطة والسماح للمواطنين بشراء الدولار من البنك المركزي مباشرة.
- 2- تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية لأنها مصدر دائم للصدمات والاعتماد على مصادر الدخل الاخرى كالضرائب والرسوم مع مراعاة طبيعة النشاطات التي تفرض عليها لتجنب الاضرار بالطبقات الفقيرة , كذلك يمكن ان تقوم تطوير القطاع السياحي لأنه يمكن ان يكون مصدراً غنياً يسد حاجات الحكومة.
- 3- ضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في تحريك النشاط الاقتصادي عن طريق توفير المستلزمات الضرورية كافة وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار وتقليل التعقيدات والروتين الاداري الذي يمثل عائقاً بوجه المستثمرين, كذلك يتطلب من الحكومة تشريع القوانين واصدار التعليمات وتقديم كل التسهيلات والاعفاءات الى حين من الزمن.
- 4- ضرورة زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية كالزراعة والصناعة لان العراق يمتلك مميزات كبيرة في هذه القطاعات فضلا عن اعطاء الدور الكافي للقطاع السياحي ومن ثم ازالة الاختلال في هيكل الناتج وابعاد الاقتصاد عن صدمات اسعار النفط.
- 5- فتح ابواب الاستثمار وتوفير كل التسهيلات اللازمة في مجال القطاع السياحي والخصوص السياحة الدينية.
- 6- خلق نظام للمشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص واعادة تأهيل المشاريع المتوقفة في القطاعين الخاص والعام مع توفير الحماية اللازمة لإعادة بناء هذه المشاريع من منافسة السلع الاجنبية.

الاستنتاجات والتوصيات

- 7- لتقليل حالات الهدر في الاموال وتجنب الفساد الاداري والمالي والقرارات غير المدروسة في انشاء المشاريع يمكن تشكيل مجلس متخصص في اعداد وتنفيذ المشاريع وحسب الاهمية يتكون من مجموعة من المختصين.
- 8- في ظل لجوء الدولة الى رفع نسبة الضرائب الجمركية من اجل زيادة ايراداتها يمكن الافادة من وضع الحماية الحالي في تنمية المنتج المحلي للقطاع الزراعي والصناعي اذ يمكن توسيع العمل بالمبادرة الزراعية ودعم الفلاح من اجل النهوض بالقطاع الزراعي والاستغناء عن المنتج المستورد, وكذلك يمكن للبنك المركزي التوسع في اقراض المشاريع الصناعية الصغيرة من اجل النهوض بإنتاجها مع تشديد الرقابة على عملية الاقراض حتى بعد منح القروض مع تشديد العقوبات على المتكئين, إذ يمكن ان نلتزم نتائج هذه السياسة في المدى المتوسط او الطويل.
- 9- ضرورة خلق ترابط وتكامل وتنسيق فيما بين السياسات الاقتصادية من اجل ضمان تحقيق الاهداف بصورة مثلى وتجنب تعارض الاهداف التي يمكن ان تنتج عن هذه السياسات.
- 10- ضرورة تطوير القطاع المصرفي ونشر الوعي والثقافة المصرفية بين الافراد من اجل توفير مستلزمات التنمية الاقتصادية كذلك تطوير الخدمات التي تقدمها المصارف اسوة بالدول المجاورة.
- 11- يمكن ان تلجأ الدولة في ظل العجز المالي الى اصدار سندات خاصة طويلة الاجل تخصص ايراداتها لإكمال المشاريع الخدمية والاستثمارية المتوقعة فضلا عن المشاريع الصناعية العامة والتي يمكن عن طريقها تسديد قيمة هذه السندات وفوائدها عند الاستحقاق.
- 12- يمكن للحكومة تشكيل فريق عمل من مختلف الوزارات المعنية مع البنك المركزي لغرض عمل محاكاة لنمذجة اقتصادية تتسع لجميع متغيرات الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية والتي توفر متخذي القرار اكثر رؤية حول تأثيرات السياسات ومن ثم استخدام الادوات المناسبة.

المصادر والابواب

اولاً: المصادر العربية
القران الكريم

1- الكتب

- 1- أديجان , مايكل, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, ترجمة محمد ابراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض, 2012.
- 2- ابراهيم , موسى, السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة, الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني للنشر, بيروت, 1998.
- 3- ابو حمد , رضا صاحب, الخطوط الكبرى في الاقتصاد الوضعي, الطبعة الاولى, دار مجدلاوي للنشر, عمان, 2006.
- 4- الأشيقر , احمد, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار الثقافة للنشر, عمان , 2007.
- 5- الامين ,عبد الوهاب, مبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى, دار الحامد للنشر , عمان, 2002.
- 6- اوسيلفان, آرثر واخرون, الاقتصاد الكلي المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات, الطبعة العربية, صانع عالمية ناشرون ومكتبة لبنان ناشرون, لبنان, 2014.
- 7- البياتي , طاهر فاضل و الشمري , خالد توفيق, مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي, الطبعة الثانية, دار وائل للنشر, 2011.
- 8- الجنابي , هيل عجمي و ارسلان, رمزي ياسين, النقود والمصارف والنظرية النقدية, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان, 2009.
- 9- الحاج ,طارق محمد, المالية العامة, الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر, عمان, 2009.
- 10- الحبيب ,فايز ابراهيم, مبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الرابعة, مكتبة الملك فهد, الرياض, 2000.
- 11- الحجار , بسام و رزق ,عبد الله, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى , دار المنهل اللبناني للدراسات, بيروت, 2010.
- 12- الحصري , طارق فاروق, الاقتصاد الدولي , الطبعة الاولى, المكتبة العصرية للنشر, مصر, 2010.
- 13- الحيايي, طالب حسن نجم, مقدمة في القياس الاقتصادي, دار الكتب للطباعة , جامعة الموصل , 1991.
- 14- الدباغ , اسامة بشير و الجومرد , اثيل عبد الجبار, المقدمة في الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار المناهج للنشر, عمان, 2003.
- 15- الدكماوي ,محمد عبد العظيم, مبادئ علم الاقتصاد (الجزئي والكلي), الطبعة الاولى, دار الفلاح للنشر, الكويت, 2013.
- 16- الدليمي ,عوض فاضل اسماعيل, النقود والبنوك, مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر, العراق, 1990.
- 17- الدوري ,زكريا و السامرائي, يسرى, البنوك المركزية والسياسة النقدية, دار اليازوري, عمان, 2006.
- 18- الدوري ,محمد احمد, الجوانب الأساسية في موضوع النقود, الطبعة الأولى, دار شموع الثقافة, بنغازي , 2007.
- 19- الدوري, محمد احمد, في التجارة الخارجية, الطبعة الاولى , دار شموع الثقافة للنشر, ليبيا, 2007.
- 20- الزعبي ,هيثم و ابو الزيت ,حسن, اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي , الطبعة الاولى, دار الفكر للطباعة والنشر, عمان, 2000.
- 21- السريتي ,السيد محمد احمد و غزلان ,محمد عزت, التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية, دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, 2013.
- 22- ----- محمد و نجا ,علي عبد الوهاب, مبادئ الاقتصاد الكلي, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2013.
- 23- السعدي ,صبري زاير, التجربة الاقتصادية في العراق النفط والديمقراطية والسوق والمشروع الاقتصادي الوطني (1951-2006), الطبعة الاولى, دار المدى للثقافة والنشر, 2009.
- 24- السمان ,محمد مروان واخرون, مبادي التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي, الطبعة الثانية, دار الثقافة للنشر, عمان, 1998.
- 25- السيد ,سامي, الاقتصاد الدولي, مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح, القاهرة , 2005.
- 26- السيد علي ,عبد المنعم و العيسى ,نزار سعد الدين, النقود والمصارف و الاسواق المالية, دار الحامد للنشر, عمان , 2003.
- 27- الشمري ,ناظم محمد نوري, النقود والمصارف والنظرية النقدية, الطبعة الاولى, دار زهران للنشر, عمان, 2010.
- 28- الصرن , رعد حسن, اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهة الاقتصادية, الطبعة الاولى, دار الرضا للنشر, دمشق, 2000.

- 29- الصوص, نداء محمد, التجارة الخارجية, الطبعة الاولى, مكتبة المجتمع العربي للنشر, عمان, 2011.
- 30- العايب, وليد و بوخاري, لحلو, اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية, الطبعة الاولى, مكتبة حسين العصرية, بيروت, 2013.
- 31- العبيدي, محمد سعيد, اقتصاديات المالية العامة, الطبعة الاولى, دار دجلة للنشر, عمان, 2011.
- 32- العيسى, نزار سعد الدين و قطف, ابراهيم سليمان, الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات, الطبعة الاولى, دار الحامد للنشر, عمان, 2006.
- 33- الغزالي, عبد الحميد, أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعيا واسلاميا مع الاشارة الى الازمة المالية العالمية, الطبعة الثانية, دار النشر للجامعات, القاهرة, 2009.
- 34- الغزالي, محمد, مشكلة الاغراق دراسة مقارنة, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2007.
- 35- القاضي, حسين السيد حسين, المعاملات الاقتصادية الدولية المترتبة على قيام التبادل الدولي, دار النهضة العربية, القاهرة, 2005/ 2004.
- 36- القرشي, علي حاتم, العلاقات الاقتصادية الدولية, الطبعة الاولى, دار الضياء للنشر, النجف الاشرف, 2014.
- 37- القرشي, مدحت محمد, التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان, 2007.
- 38- الموسوي, حيدر يونس, الفكر الحديث للسياسات الاقتصادية, الطبعة الاولى, مركز كربلاء للدراسات والبحوث, كربلاء, 2015.
- 39- الناقة, احمد ابو الفتوح علي, نظرية الاقتصاد الكلي مدخل رياضي للسياسة النقدية والمالية, الطبعة الاولى, مطبعة الاشعاع الفنية, الاسكندرية, 2001.
- 40- الوادي, محمود حسين وآخرون, النقود والمصارف, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2010.
- 41- ----- و عساف, احمد عارف, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2009.
- 42- ----- وآخرون, الاقتصاد الكلي, الطبعة الثالثة, دار المسيرة للنشر, عمان, 2013.
- 43- -----, الاقتصاد التحليلي, الطبعة الاولى, الشركة العربية المتحدة للتسويق, القاهرة, 2010.
- 44- الوزني, خالد واصف و الرفاعي, احمد حسين, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق, الطبعة العاشرة, دار وائل للنشر, عمان, 2009.
- 45- ----- و الرفاعي, احمد حسين, مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق, الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, 1999.
- 46- بن فهد, محمد احمد, اقتصاديات النقود والبنوك, الطبعة الاولى, مطبعة الفجيرة الوطنية, دبي, 2003.
- 47- بني هاني, عبد الرزاق, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر, عمان, 2014.
- 48- جوارتيني, جيمس استروب, وريجارو, الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد, دار المريخ للنشر, الرياض, 1999.
- 49- حداد, اكرم و هذلول, مشهور, النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري, الطبعة الثانية, دار وائل للنشر, عمان, 2008,
- 50- حسين, مجيد علي و عبد الجبار, عفاف, مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان, 2004.
- 51- حشيش, عادل احمد و شهاب, مجدي, العلاقات الاقتصادية الدولية, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2005.
- 52- خريس, جمال وآخرون, النقود والبنوك, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2002.
- 53- خلف, فليح حسن, المالية العامة, الطبعة الاولى, جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث, الاردن, 2008.
- 54- -----, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, جدارا للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث, الاردن, 2007.
- 55- خليل, سامي, نظرية الاقتصاد الكلي نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة, الكتاب الثاني, مطابع الاهرام بكورنيش النيل, القاهرة, 1994.
- 56- -----, الاقتصاد الدولي ملخصات وتطبيقات, الجزء الثاني, دار النهضة العربية, القاهرة, 2001.
- 57- دانيالز, جوزيف و فانهوز, ديفيد, اقتصاديات النقود والتمويل الدولي, ترجمة محمود حسن حسني, دار المريخ للنشر, الرياض, 2010.
- 58- داود, حسام علي, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الرابعة, دار المسيرة للنشر, عمان, 2014.
- 59- ----- وآخرون, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الثالثة, دار المسيرة للنشر, عمان, 2005.
- 60- ذنبيات, محمد جمال, المالية العامة والتشريع المالي, الطبعة الاولى, الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر, عمان, 2003.

- 61- زكي , هجير عدنان, الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات, الطبعة الاولى, دار اثناء للنشر, عمان, 2010.
- 62- ساكر , محمد العربي, محاضرات في الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, دار الفجر للنشر, القاهرة, 2006.
- 63- سالفاتور, دومينيك, سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي, ترجمة محمد رضا العدل, الطبعة الرابعة, الدار الدولية للاستثمارات الثقافية, مصر, 2014.
- 64- سوانينبيرج , اوجست, الاقتصاد الكلي بوضوح, ترجمة خالد العامري, الطبعة الاولى, دار الفاروق للاستثمارات الثقافية, مصر, 2008.
- 65- شامية, احمد زهير, النقود والبنوك , الطبعة الاولى, دار زهران للنشر , عمان, 2010.
- 66- شاويش , وليد مصطفى, السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي, الطبعة الاولى, المعهد العالمي للفكر الاسلامي, الولايات المتحدة, 2011.
- 67- شهاب , مجدي محمود, الاقتصاد الدولي المعاصر, دار الجامعة الجديد, الاسكندرية, 2007.
- 68- طاقة , محمد و العزاوي , هدى, اقتصاديات المالية العامة, الطبعة الاولى, دار المسيرة للنشر, عمان, 2007.
- 69- ----- واخرون , اساسيات علم الاقتصاد (الجزئي والكلي), الطبعة الثانية , دار اثناء للنشر ومكتبة الجامعة, الاردن, 2009.
- 70- طاهر , فريد بشير و الامين , عبد الوهاب, اقتصاديات النقود والبنوك, الطبعة الاولى, مركز العرفة للاستشارات, البحرين, 2008.
- 71- ----- و الامين , عبد الوهاب, مبادئ الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى , مركز المعرفة للاستشارات, البحرين, 2007.
- 72- طوروس , وديع, الاقتصاد الكلي, الطبعة الاولى, المؤسسة الحديثة للكتاب, طرابلس, 2010.
- 73- عامر , وحيد مهدي, اقتصاديات النقود والبنوك, الطبعة الاولى, الدار الجامعية , الإسكندرية, مصر, 2010.
- 74- -----, السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2010.
- 75- عايب , وليد عبد الحميد , الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي, الطبعة الاولى , مكتبة حسن العصرية, بيروت.
- 76- عبد الحميد , عبد المطلب, اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات), الدار الجامعية, الاسكندرية, 2009.
- 77- -----, السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي, مكتبة زهراء الشرق, القاهرة , 1997.
- 78- -----, السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي), الطبعة الاولى, مجموعة النيل العربي, القاهرة, 2003.
- 79- عبد الرحيم , محمد ابراهيم, اقتصاديات النقود والبنوك, دار التعليم الجامعي, الاسكندرية, 2014.
- 80- عبد السلام , رضا, العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الازمة الاقتصادية العالمية, الطبعة الاولى, المكتبة العصرية للنشر, مصر, 2011.
- 81- عبد القادر, السيد متولي, اقتصاديات النقود والبنوك, الطبعة الاولى, دار الفكر ناشرون, عمان, 2010.
- 82- -----, الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيق, الطبعة الاولى, دار الفكر للنشر, عمان, 2011.
- 83- عبد القادر , عبد القادر محمد و مقلد, رمضان محمد احمد, النظرية الاقتصادية الكلية, قسم الاقتصاد كلية التجارة, جامعة الاسكندرية, مصر, 2004-2005.
- 84- عبد الله , خبابة, اساسيات في اقتصاد المالية العامة, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2009.
- 85- عمرو , حافظ شعيلي, اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية , منشورات جامعة الفتح, طرابلس, 2007.
- 86- عوض الله , زينب حسين, الاقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة, مصر, 2005.
- 87- غدير , هيفاء غدير, السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري, الهيئة العامة للكتاب السوري, دمشق, 2010.
- 88- فتح الله , محمود رضا, اقتصاديات الطلب على الواردات, الطبعة الاولى, دار النهضة العربية, القاهرة, 2006.
- 89- قدورة , زهير احمد, علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الاردنية الهاشمية, الطبعة الاولى, دار وائل للنشر, عمان, 2012.
- 90- كنعان , علي, النقود والصيرفة والسياسة النقدية, الطبعة الاولى, دار المنهل اللبناني, بيروت, 2012.
- 91- ماير, توماس واخرون, النقود والبنوك والاقتصاد, ترجمة السيد احمد عبد الخالق, دار المريخ للنشر, الرياض, 2002.
- 92- متولي , مختار محمد, الاساليب الرياضية للاقتصاديين, الطبعة الاولى, مطابع جامعة الملك سعود, المملكة العربية السعودية, 1993.
- 93- مجموعة مؤلفين, الاقتصاد اليوم كيف يعمل, ترجمة هاني صالح, الطبعة الاولى, مكتبة العبيكان للنشر, الرياض, 2008.

المصادر

- 94- محمد , جاسم, التجارة الدولية, دار زهران للنشر, عمان, 2005.
- 95- مزنان , نصر حمود, اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية, الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر, عمان, 2009.
- 96- مصطفى , احمد فريد, التحليل الاقتصادي الكلي , مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية , 2008.
- 97- مطر , موسى واخرون, المالية الدولية, الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر, عمان, 2008.
- 98- مفتاح ,صالح, النقود والسياسة النقدية (المفهوم – الاهداف – الادوات), الطبعة الاولى, دار الفجر للنشر, القاهرة, 2005.
- 99- موسجريف, ريتشارد و موسجريف ,بيجي, المالية العامة في النظرية والتطبيق, ترجمة محمد حمدي السباخي وكامل العاني, دار المريخ للنشر, الرياض , 2010.
- 100- ناصف , ايمان عاطف, مبادئ الاقتصاد الكلي, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2007.
- 101- -----, مبادئ الاقتصاد الدولي, دار الجامعة الجديدة, الاسكندرية, 2008.
- 102- نجيب ,نعمة الله , اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2010.
- 103- -----, اسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي, مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, 2001.
- 104- يسري ,عبد الرحمن احمد و السريتي, السيد محمد, الاقتصاديات الدولية, الدار الجامعية, الاسكندرية, 2009.
- 105- يوسف, توفيق عبد الرحيم, الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الاجنبية, الطبعة الاولى, دار صفاء للنشر, عمان, 2010.

2- التقارير والنشرات

- 1- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث- قسم احصاءات ميزان المدفوعات.
- 2- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والابحاث - النشرات السنوية 2013, 2014, 2015, 2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2003 عدد خاص.
- 3- صندوق النقد العربي – التقرير الاقتصادي العربي الموحد- اعداد مختلفة.
- 4- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة.
- 5- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات 2014-2016 , 2012-2013, 2010- 2011, 2008-2009, 2007, 2005-2006, 2004.
- 6- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية احصاءات التجارة .
- 7- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الحسابات القومية – قسم تكوين راس المال الثابت.
- 8- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة.
- 9- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية, مؤشرات الانذار المبكر للربع الاول 2016.
- 10- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.
- 11- وزارة التخطيط – دائرة السياسات النقدية والمالية – قسم النماذج الاقتصادية.
- 12- وزارة المالية – الهيئة العامة للضرائب- قسم التخطيط والمتابعة.
- 13- وزارة المالية – دائرة الدين العام- قسم الدين الداخلي.
- 14- وزارة المالية – دائرة المحاسبة – قسم التوحيد.

3- البحوث والدراسات

- 1- الجنابي, نبيل مهدي, نماذج السياسات النقدية والمالية: مع تطبيق معادلة (st.louis) على الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2011), مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 8, العدد 22, 2012. جاسم, محمد علي و عبد, كاظم جابر, النفقات التحويلية العامة ودورها في اعادة توزيع الدخل مع اشارة الى تجارب منتخبة, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 21, العدد 82, 2015.

- 2- الخزرجي, ثريا عبد الرحيم, السياسة النقدية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, بغداد, العدد 23, 2010.
- 3- -----, تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 13, العدد 48, 2007.
- 4- الخفاجي, سعد, تطور السياسة الكمركية في العراق قبل وبعد 2003 بين المشاكل والمقترحات البديلة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 38, 2014.
- 5- الدليمي, فريد جواد و عبيد, باسم خميس, تحليل اثر السياسة المالية في العراقي الاستقرار والنمو الاقتصادي للمدة (2003-2010), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 30, العدد 75, 2014.
- 6- الدوسكي, ازاد احمد واخرون, اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003 – منتصف 2010 تحليل وقياس, مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة تكريت, المجلد 7, العدد 23, 2011.
- 7- الربيعي, فلاح خلف, تفسير التضخم في الاقتصاد العراقي, مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي, اعمال ندوة التضخم واوراق بحثية, بغداد العدد 3, 2006.
- 8- العبدلي, سعد عبد نجم و رشيد, هبة سعد, تحليل العلاقة بين تجارة العراق الخارجية والنمو الاقتصادي 1980-2013, مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 22, العدد 89, 2016.
- 9- الغالبي, عبد الحسين جليل و بديوي, ليلي, العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وسعر الصرف في العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 9, العدد 28, 2013.
- 10- الفتلاوي, حيدر مجيد معوقات فرض الضرائب الكمركية على نشاط التجارة الالكترونية, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد 9, العدد 29, 2013.
- 11- المستوفي, حيدر عبد الحسين و شمس الله, الاع, تفعيل دور الضرائب الكمركية (ضريبة الاستيراد) في العراق من اجل توسيع بنود الايرادات العامة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 44, 2015.
- 12- المعموري, عبد علي كاظم و النداوي, خضير عباس, السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي, مجلة كلية الادارة والاقتصاد للعلوم الاقتصادية والادارية والمالية, جامعة بابل, العدد 5, 2011.
- 13- بريهي, فارس كريم و راضي, حسن خلف, قياس العلاقة بين مكونات الطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق, مجلة دنانير, الجامعة العراقية, العدد 9, 2016.
- 14- جار الله, رغد اسامة و ذنون, مروان عبد الملك, قياس اثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للباطء الموزع ARDL للفترة (1960- 2010) مجلة تنمية الرافدين, جامعة الموصل, المجلد 35, ملحق العدد 114.
- 15- جواد, حسين, تحليل ظاهرة الاغراق السلعي واثرها على التنمية الاقتصادية (مع اشارة خاصة الى الاقتصاد العراقي), مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, لمجلد 7, العدد 27, 2011.
- 16- حسن, علي عبد الزهرة و شومان, عبد اللطيف حسن, تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الباطء (ARDL), مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, المجلد 9, العدد 34, 2013.
- 17- حمد, بشير علوان, الاغراق والتجارة الخارجية في العراق بعد 2003, مجلة الادارة والاقتصاد, الجامعة المستنصرية, العدد 88, 2011.
- 18- حنتوش, مهدي صالح, الآثار السلبية للاغراق التجاري في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة البصرة, المجلد 7, العدد 28, 2011.
- 19- خلف عمار حمد, قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق, مجلة العلوم الاقتصادية, جامعة بغداد, المجلد 17, العدد 64, 2011.
- 20- راتول, محمد و كروش, صلاح الدين, تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحر لكالدور في الجزائر خلال المدة (2000-2010), مجلة بحوث اقتصادية عربية, العدد 66, 2014.
- 21- سالم, سالم عبد الحسين, عجز الموازنة العامة وروى وسياسات معالجته مع اشارة للعراق للمدة (2003-2012), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 18, العدد 68, 2012.
- 22- شندي, اديب قاسم و نعيم, حيدر كامل, تأثير السياسة النقدية على التضخم في العراق للمدة (1970-2008), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, المجلد 1, العدد 5, 2011.
- 23- صالح, مظهر محمد, السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي, البنك المركزي العراقي, بغداد, آذار, 2012.

- 24- عبد العزيز, اكرم, الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل, الطبعة الاولى, بيت الحكمة, بغداد, 2002.
- 25- عبد اللطيف, عماد محمد علي, الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية (العراق حالة دراسية), مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية, الجامعة المستنصرية, العدد 39, 2012.
- 26- علي, صالح محمود و السبهاني, محمود عبيد, التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لتحقيق عملية الاصلاح الاقتصادي, مجلة دنانير, الجامعة العراقية, العدد 4, 2013.
- 27- غيدان, جليل كامل و حمه, استبرق اسماعيل, اثر السياسة النقدية على استقرار اسعار الصرف الاجنبي في العراق للمدة (1990-2012), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة واسط, العدد 17, 2015.
- 28- كاظم, احمد صالح حسن, تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق للمدة (1990-2013), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 94, العدد 22, 2016.
- 29- كاظم, اموري هادي و اخرون, تحليل دوال الاستهلاك دراسة تطبيقية لنمط انفاق المستهلك في العراق, وزارة المالية الدائرة الاقتصادية, 2006.
- 30- محمود, زهرة هادي و بشار, اكد سعدون, تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول البطاطا للعرورة الربيعية في العراق باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك, مجلة زراعة الرافدين, جامعة بغداد, المجلد 40, العدد 4, 2012.
- 31- معله, حالبوب كاظم و سلمان, مروة خضير, التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى (WTO), مجلة العلوم الاقتصادية والادارية, جامعة بغداد, المجلد 22, العدد 88, 2016.
- 32- معين, عروبة, تحليل دور الضرائب الكمركية في الموازنات العامة, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 39, 2014.
- 33- نعمة, نغم حسين, سياسة الاغراق وسبل دعم الانتاج المحلي تطبيقات مختارة مع التركيز على العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد 10, العدد 30, 2014.
- 34- هلال, جنان سليم, السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003: الاداء ومتطلبات الاصلاح, مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة القادسية, المجلد 16, العدد 1, 2014.
- 35- وارتان, سونيا ارزروني, الدور الاقتصادي للضرائب الكمركية في العراق, مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد 10, العدد 33, 2015.

4- الرسائل والاطاريح

- 1- الوائلي, خضير عباس حسين, اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2011), رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء, 2012.
- 2- علي, ازهار حسن, قياس وتحليل العلاقة بين التطور المصرفي والفقير في العراق للمدة (1980-201) , اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد, 2014.
- 3- محمد, محمد شوقي, الصناعة النفطية واثرها في البنية الاقتصادية في سوريا, اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى كلية الاقتصاد جامعة دمشق, 2006.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1- Books

- 1- Arthur O'Sullivan and others , Economics Principles, Application and Tools, 6 th Edition, Pearson, New Jersey, 2010.
- 2- Bradley R. Schiller, The Macro Economy Today, 12 th Edition, McGraw-Hill, New York, 2010.
- 3- Bradley R. Schiller, The Macroeconomy Today , ninth edition , McGraw- Hill, New York, 2003.
- 4- Brian Snowdon and Howard R. Vane, Modern Macroeconomics, Edward Elgar Publishing, Massachusetts USA, 2005.
- 5- Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue , Economics Principles Problems and Policies, 15th Edition, McGraw-Hill, New York, 2002.
- 6- Campbell R. McConnell and Stanley L. Brue , Macroeconomics Principles Problems and Policies, 16th Edition, McGraw-Hill, New York, 2005.
- 7- David C. Colander, Macroeconomics, 6 th Edition, McGraw-Hill, New York, 2006.
- 8- David Miles and Andrew Scott , Macroeconomics Understanding the Wealth of Nations, Second Edition, John Wiley & Sons, Inc, England, 2005, p413-414.
- 9- David Robertson, International Economics and Confusing Politics, Edward Elgar, British,2006.
- 10- Ferderic S. Mishkin, The Economics Of Money ,Banking, and Financial Market , Tenth Edition, Pearson, London , 2013 .
- 11- Ferderic S. Mishkin, The Economics Of Money ,Banking, and Financial Market , 7 th Edition, Pearson, New York , 2004 .
- 12- H.S. Agarwal, Principles of Economics, 8 th Edition, Ane Books Pvt. Ltd, India, 2010.
- 13- Irvin B. Tucker, Economics For Today's World, 5 th Edition, Thomson ,USA,2008.
- 14- Irvin Tucker, Macroeconomics for Today, 3rd Edition, Thomson, United States, 2003.
- 15- J. Bradford Delong and Martha L. Olney, Macroeconomics, Second Edition, McGraw Hill, New York, 2006.
- 16- Jagdish Handa, Monetary Economics,2nd Edition, Routledge, New York , 2009.
- 17- John M. Barron and others, Understanding Macroeconomic Theory, First Edition, Routledge, New York, 2006.
- 18- Joseph E. Stiglitz and Carl E.Walsh, Economics, 4 th Edition ,W.W. Norton and Company, New York, 2009.
- 19- Joseph G. Nellis and David Parker, Principles of Macroeconomics, First Edition, Pearson, London, 2004.
- 20- Karl E. Case and Ray C. Fair, Principles of Macroeconomics, 8 th Edition, Pearson, New Jersey,2007, p304.
- 21- Libby Rittenberg and Timothy Tregarthen, Principles of Macroeconomics, 12 th Edition, Flat World Knowledge, USA, 2012.
- 22- Lipsey & Chrystal, Economics, 11 th Edition, Oxford, New York, 2007.
- 23- Michael Melvin and William Boyes, Principles of Macroeconomics, 8 th Edition, South-Western, China, 2011.
- 24- Michael Parkin , Macroeconomics , 10 th Edition, Pearson, Boston, 2012.

- 25- Miroslav N. Jovanovic , The Economics of European Integration Limits and Prospects, Edward Elgar Publishing Limited, Massachusetts USA , 2005.
- 26- N.Gregory Mankiw , Principles Of Macroeconomics , 5 th Edition, South Western ,USA, 2009.
- 27- N.Gregory Mankiw , Principles Of Macroeconomics , Third Edition, Thomson, South Western, 2004.
- 28- Paul R. Krugman and Others, International Economics Theory & Policy, Pearson, Boston, 2012.
- 29- R. Glenn hubbard & Anthony Patrick, Macroeconomics, first Edition , Pearson , New Jersey, 2006.
- 30- R. Glenn Hubbard and Anthony Patrick O Brien, Economics, Third Edition , Pearson , Boston , 2010.
- 31- R. Glenn Hubbard, Money, The Financial System, and The Economy, Sixth Edition, Pearson, Boston, 2008.
- 32- Robert J. Carbaugh, International Economics, 12 th Edition, South-Western, USA, 2009.
- 33- Robert J. Gordon, Macroeconomics, 11 th Edition, Pearson, Boston, 2009.
- 34- Robert M. Dunn and John H. Mutti, International Economics, 6 th Edition, Routledge , USA, 2004.
- 35- Rod Hill and Tony Myatt, The economics, First Edition, Fernwood Publishing, Canada , 2010.
- 36- Roger A. Arnold, Economics, Eight Edition, Thomson , China, 2008.
- 37- Steven Husted and Michael Melvin, International Economics, 8 th Edition, Pearson, Boston, 2010.
- 38- William A. McEachern, Economic Principles: A Contemporary Introduction, 8th Edition, South-Western, Canada, 2009.

2- Reports and bulletins

- 1- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007.
- 2- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2010-2011.
- 3- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2015.

3- Researches

- 1- Abdulbaset M. Hamuda and others, ARDL investment model of Tunisia, Theoretical and Applied Economics Vol XX ,No 2, 2013.
- 2- Nikolaos Dritsakis, Demand for money in Hungary: An ARDL Approach, Review of Economics & Finance, vol 1, 2011.

- 3- Paresh Kumar Narayan, Reformulating Critical Values for the Bounds Fstatistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Department of Economics Discussion, Papers ISSN 1441-5429 , No. 02/04.
- 4- R. Santos Alimi, ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration A RE-Examination Of Augmented Fisher Hypothesis in an Open Economy, Asian Journal of Economic Modelling, Vol 2, No 2, 2014.
- 5- Rana Ejaz Ali Khan and Bushra Jabeen Hashmi, Fiscal Policy and Income Inequality in Pakistan: An ARDL Approach, European Journal of Economic Studies , vol 13, Is 3, 2015.
- 6- Rifki Ismal, Assessing Economic Growth and Fiscal Policy in Indonesia, Journal of ECONOMICS AND BUSINESS, Vol. XIV, No 1, 2011.
- 7- Saed Khalil and Michel Dombrecht ,The Autoregressive Distributed Lag Approach to co-integration testing: application to opt inflation, PMA WORKING PAPER,2011 .

الاحق

ملحق (1)

الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ومتوسط دخل الفرد وعرض النقد الواسع بالاسعار الجارية

مليون دينار

الانفاق الاستثماري	عرض النقد الواسع	متوسط دخل الفرد	الدخل القومي	GDP بالاسعار الثابتة	GDP بالاسعار الجارية	السنة
5243.1	24869.1	0.0027	47941.9	29711.1	55926.5	1990
4429.7	35245.5	0.002	36922.2	10682.0	42451.6	1991
10865	64314	0.0053	99643.4	14163.5	115108.4	1992
18850	132434	0.014	279804.7	18453.6	321646.9	1993
38939	314035	0.07	1440957.9	19164.9	1658325.8	1994
57248.3	886894	0.28	5807374.9	19571.2	6695482.9	1995
98672	1154627	0.27	5641424.3	21728.1	6500924.6	1996
634455.52	1340262	0.6	13235490	26342.7	15093144.0	1997
1265967.8	1787895	0.66	15013422	35525.0	17125847.5	1998
13231527	2047438	1.34	31381049	41771.1	34464012.6	1999
14635962	2445551	1.94	46634635	42358.6	50213699.9	2000
17939731	2849598	1.48	36726501	43335.1	41314568.5	2001
7477198	3871069	1.36	34677723	40344.9	41022927.4	2002
3151168.8	6953420	0.98	25728749	26990.4	29585788.6	2003
9005771.7	12254000	1.73	46923316	41607.8	53235358.7	2004
16291564	14684000	2.35	65798567	43438.8	73533598.6	2005
18082946	21080000	2.92	85431539	47851.4	95587954.8	2006
10411889	26956000	3.37	100100817	48510.6	111455813.4	2007
23842998	34920000	4.8	147641254	51716.6	157026061.6	2008
14758289	45438000	3.8	120428411	54720.8	131275592.6	2009
25716187	60386000	4.5	146453469	57751.6	162064565.5	2010
33593885	72178000	5.8	192237070.30	63650.4	217327107.40	2011
34181898	75466000	6.6	227221851.20	71680.8	254225490.70	2012
54974772	87679000	6.9	243518658.5	76922.0	273587529.2	2013
40238391.6	90728000	6.4	237554034.2	77073.8	266420384.5	2014
31656732.1	82595000	5.1	188922570.6	80545.3	209491917.8	2015

المصدر

- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2009, 2008, 2007, 2006, 2003 عدد خاص.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات 2010-2011, 2012-2013, 2004-2009, 2005-2006, 2004.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية, مؤشرات الانذار المبكر للربع الاول 2016.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الحسابات القومية - قسم تكوين راس المال الثابت.
- صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد- اعداد مختلفة.

ملحق (2)

الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام الداخلي بالأسعار الجارية

مليون دينار

السنة	الإيرادات العامة بالأسعار الجارية	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	الإيرادات الأخرى	النفقات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	الدين العام الداخلي
1990	8491	4110	915	3466	14179	11357	2822	32750
1991	4228	1965	411	1852	17497	15653	1844	43500
1992	5047	2191	578	2278	32883	25876	7007	68750
1993	8997	2869	1300	4828	68954	50060	18894	125500
1994	25659	4981	3436	17242	199442	171742	27700	301750
1995	106986	27195	13641	66150	690784	605838	84946	751500
1996	178013	57705	29699	90609	542542	506102	36440	1144250
1997	410537	199890	72264	138383	605802	534095	71707	1328500
1998	520430	169023	129081	222326	920501	824705	95796	1794500
1999	719065	234649	229548	254868	1033552	831592	201960	2043750
2000	1133034	458157	328113	346764	1498700	1151663	347037	3050250
2001	1289246	580160.7	460895.5	248190	2079727	1490866	578861	3244500
2002	1854585	1020022	593678	240885	3226927	1761927	1465000	4193250
2003	2146346	1841458	349	304539	1982548	1784293.2	198254.8	4634750
2004	32982739	32627203	159644	195892	32117491	29102758	3014733	6390347.8
2005	40502890	39480069	495282	527539	26375175	21803157	4572018	6566526.5
2006	49055545	46534310	591229	1930006	38806679	32778999	6027680	5639040.1
2007	54599451	51701300	1228336	1669815	39031232	31308188.3	7723043.7	5167884.4
2008	80252182	75358291	985837	3908054	59403375	47522700	11880675	4436849.5
2009	55243526	48871708	3334809	3002836	65658000	52567000	13091000	8420732.1
2010	70178223	66819670	1532438	1826115	83823000	64351000	19472000	10560519.6
2011	108807392	98090214	1783593	8933585	96662767	66596474	30066293	12195537.4
2012	119817224	116597076	2633357	586791	105139576	75788623	29350952	11524793.5
2013	113767395	110677542	2876856	212997	119128000	78747000	40381000	13020079.3
2014	105386623	97072410	1885127	6429086	113473517	88542750	24930767	19873098.4
2015	66470252	51312621	2015010	13142621	70397515	51832839	18564676	31864435

المصدر:

- البنك المركزي العراقي - التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2007, 2008.
- وزارة المالية - دائرة المحاسبة - قسم التوحيد.
- وزارة المالية - دائرة الدين العام - قسم الدين الداخلي.
- خضير عباس حسين الوائلي, اثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2011), رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء, 2012.

ملحق (3)

الضرائب الجمركية والانفاق الاستهلاكي والتجارة الخارجية بالاسعار الجارية
مليون دينار

الاستيرادات	الصادرات	الاستهلاك الحكومي	الاستهلاك العائلي	الانفاق الاستهلاكي	الضرائب الجمركية	السنة
1502.65	121.86	6142.0	25295.0	31437.0	241	1990
186.36	35.06	7033.3	40026.3	47059.6	112	1991
206.19	15.05	8691.4	63339.2	72030.6	54	1992
415.03	14.21	15771.8	100234.0	116005.8	53	1993
276.50	12.66	42734.6	563758.0	606492.6	117	1994
282.88	15.51	156117.7	2784330.0	2940447.7	2015	1995
231.59	35.01	158755.3	2394361.0	2553116.3	13369	1996
184.81	36.67	1286556.2	4637831.3	5924387.5	39927	1997
247.37	69.38	3020603.9	5451845.4	8472449.3	73869	1998
432.27	103.73	3880197.9	6297974.6	10178172.5	121897	1999
721.40	83.06	5944656.8	6799171.8	12743828.6	174205	2000
1364.99	93.94	6488987.4	8123672.1	14612659.5	228863	2001
1328.02	63.33	7919967.6	9956626.5	17876594.1	260139	2002
18238824	17829396	3631594.9	13616500.9	17248095.8	223.7	2003
30951806	25877930	13608947.3	19538773.0	33147720.3	81020	2004
34568508	34810893	14683390.3	27593239.7	42276630.0	118176	2005
32287203	44786043	14984454.1	35526339.7	50510793.8	219032	2006
24542780	49681685	20871484.0	42963013.3	63834497.3	229076	2007
41769316	76025118	26139166.0	49091355.7	75230521.7	376539	2008
48569040	46133100	27517759.7	68256193.2	95773952.9	590688	2009
51380550	60563880	30660743.7	72026324.0	102687067.7	507341	2010
55929510	93226770	36999562.9	77412593.7	114412156.6	373943	2011
68800996	109847694	42158634.3	101299621.0	143458255.3	480850	2012
69200934	104669488	47755742.7	106171982.1	153927724.8	541633	2013
62004382	97921846	47946900.1	111317232.1	159264132.2	489500.	2014
46346415	51565654	45506443.6	115790792.7	161297236.3	396400.	2015

المصدر

- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث- قسم احصاءات ميزان المدفوعات
- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015
- 2009, 2008, 2007, 2006, 2003 عدد خاص.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الاحصائية للسنوات 2010-2011, 2012-2013, 2014-2016
- 2008-2009, 2007, 2005-2006, 2004.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية احصاءات التجارة .
- وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب- قسم التخطيط والمتابعة.
- حيدر مجيد الفتلاوي معوقات فرض الضرائب الكمركية على نشاط التجارة الالكترونية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية, جامعة الكوفة, المجلد 9, العدد 29, 2013.

ملحق (4)

اسعار الصرف والمخفض الضمني والرقم القياسي للأسعار وسعر الفائدة واسعار النفط

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	المخفض الضمني %100=1988	الرقم القياسي لاسعار المستهلك =1988 %100	سعر الفائدة	اسعار النفط دولار
1990	0.3108	4	188.2	161.2	6.13	22.26
1991	0.3108	10	397.4	461.9	6.13	18.62
1992	0.3108	21	812.7	848.8	6.13	18.44
1993	0.3108	74	1743.0	2611.1	6.5	16.33
1994	0.3108	458	8652.9	15461.6	6.5	15.53
1995	0.3108	1674	34210.9	69792.1	7.25	16.86
1996	0.3108	1170	29919.4	59020.8	7.25	20.29
1997	0.3108	1471	57295.4	72610.3	7.25	18.68
1998	0.3108	1620	48207.9	83335.1	7.25	12.28
1999	0.3108	1975	82506.8	93816.2	7.35	17.48
2000	0.3108	1930	118544.3	98486.4	7.35	27.6
2001	0.3108	1929	95337.4	114612.5	7.35	23.12
2002	0.3108	1957	101680.6	136752.4	6.35	24.36
2003	1836	1936	109616.0	181301.7	6.35	28.1
2004	1453	1453	127945.6	230184.1	6	36.05
2005	1469	1472	169280.9	315259	7	50.64
2006	1467	1475	199760.0	483074.4	10.42	61.08
2007	1255	1267	229755.6	632029.8	20	69.08
2008	1193	1203	303628.0	648891.2	16.75	94.4
2009	1170	1182	239900.7	630713.1	8.83	61.06
2010	1170	1185	280623.5	646208.1	6.25	77.45
2011	1170	1196	341438.7	682366.6	6	103
2012	1166	1233	354663.3	723690.7	6	107
2013	1166	1232	355668.8	737122.1	6	103
2014	1166	1214	345669.2	753651.8	6	94.9
2015	1190	1247	260092.0	764499.4	6	44.7

المصدر

- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات السنوية 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015
- 2009, 2008, 2007, 2006, 2003 عدد خاص.
- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - المجموعة الإحصائية للسنوات 2010-2011, 2012-2013, 2014-2016, 2009-2008, 2007, 2005-2006, 2004.
- وزارة التخطيط - دائرة السياسات النقدية والمالية - قسم النماذج الاقتصادية.
- وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الارقام القياسية نشرات مختلفة.
- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007.
- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2010-2011.
- OPEC, Annual Statistical bulletin, 2015.

Abstract:-

The Iraqi economy has experienced exceptional circumstances in the past decades of war that lasted for a long time and its results on the reality of the Iraqi economy from the depletion of economic resources as well as the reality of economic policies, followed by a severe economic siege lasted for more than a decade that affected the decline in the values of economic indicators, Under these circumstances, the state resorted to adopting the new monetary policy to finance public expenditure to meet the needs of citizens, and these policies were offset by the gross inflation and deterioration of the value of the local currency. After 2003, with the opening of the economy and the increase in oil revenues, we did not notice any changes in the reality of the Iraqi economy, but rather the deepening of the rentier nature. There were no directions of the public authorities to formulate economic policies aimed at rebuilding the economic structure and removing structural imbalances, Internal and external shocks.

This study is based on the hypothesis that there is a long-term balance between macroeconomic variables and economic policy variables.

In order to achieve this hypothesis, the study was divided into three chapters, The first dealt with the conceptual framework of macroeconomic policies and the second dealt with the analysis of economic variables in Iraq. The third dealt with the modeling of macroeconomic functions and economic policies. The results of the standard models were presented using the ARDL model, Which is one of the advanced standard methods, which depends on the test of stability of time series This model gives results on the nature of the relationship in the short term (error correction model) as well as long-term results. he study reached a number of conclusions, the most important of which is the existence of a long-term equilibrium relationship as well as the short-term relationship between macroeconomic variables and economic policy variables, and the speed of adjustment in most models was relatively rapid. Therefore, the imbalances that can occur will be corrected. Same year and return it to long-term equilibrium value.

Ministry of Higher Education and Scientific research

University of Karbala

College Of Management and Economics

Department Of Economics



**Using the ARDL method to estimate
the impact of macroeconomic policies
on some economic variables in Iraq**

A Thesis Submitted By

Khudhair A. Hussein AL- Waely

To The Council of Management and Economic College

University of Karbala

**As Partial Fulfillment of the Requirements For The
Degree of Doctor in Philosophy of Science in Economics**

Supervisor By

Prof. Dr. Mahdi S. Gailan Al-Jebouri Asst.Prof. Dr. Kadhim Saad Al-Aarage

1438

2017